

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في الجزائر (2000-2014)

الأستاذ المشرف:

- د. عابد شريط

إعداد الطالبين:

- تازي عبد الرحمن

- حلاف بن علال

أعضاء اللجنة المناقشة

رئيسا	استاذ التعليم العالي	مدني بن شهرة	الدكتور
مشرفا ومقررا	استاذ التعليم العالي	شريط عابد	الدكتور
مناقشا	استاذ محاضر عضوا	بركان بخيرة	الدكتور

السنة الجامعية: 2016/2017

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يستفتح بأفضل من اسمه كلام، ولا يستنجد بأفضل من صنعه مرام، اللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، ولك الحمد على كل حال.

بمنتهى الامتنان والعرفان الجميل، ومن أبسط الواجبات علينا أن نقدم شكرنا وتقديرنا الكبير إلى الأستاذ الكريم الدكتور عابد شريط الذي شرفنا بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة، والذي لمسنا عنده كل العناية والاهتمام، إذ لم يبخل علينا طيلة المدة بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة، جزاه الله خير الجزاء.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم ومقبولا عنده وأن

يدخره لنا في صحائف أعمالنا فهو نعم المولى ونعم النصير.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى كل من الوالد رحمه الله
وإلى الوالدة أطال الله في عمرها.

وإلى كل من العائلة الصغيرة واطن بالذكر
زوجتي و اولادي (محمد مختار و عيسى عبد الحميد) و
العائلة الكبيرة (الأخوة والأخوات)
دون ان انسى جميع الاصدقاء والزملاء

عبد الرحمن

إهداء

إلى روح والدي الطاهرتين

وإلى زوجتي الكريمة وأبنائي عبد الإله، هديل، لينا، نادية دون أن

أنسى صهري بوخلوة محمد الذي شجعني كثيرا

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من كانوا سندي وطلبي في كل خطواتي

إلى كل من في ذاكرتي ولم تسعه ورقتي، إلى كل من تمنى لي

النجاح ولو بلسانه

إلى هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

بن لال

الفهرس

إهداء

شكر وعرهان

الفهرس

قائمة الأشكال والجداول

02 مقدمة

الفصل الأول: المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

09 تمهيد

10 المبحث الأول: أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد

10 المطلب الأول: صور تدخل الدولة في الاقتصاد

12 المطلب الثاني: جدلية تدخل الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه

17 المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية

17 المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها

19 المطلب الثاني: محددات السياسة المالية

23 المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

25 المبحث الثالث: ماهية الإنفاق الحكومي

25 المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية

27 المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي

34 المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومية

44 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية

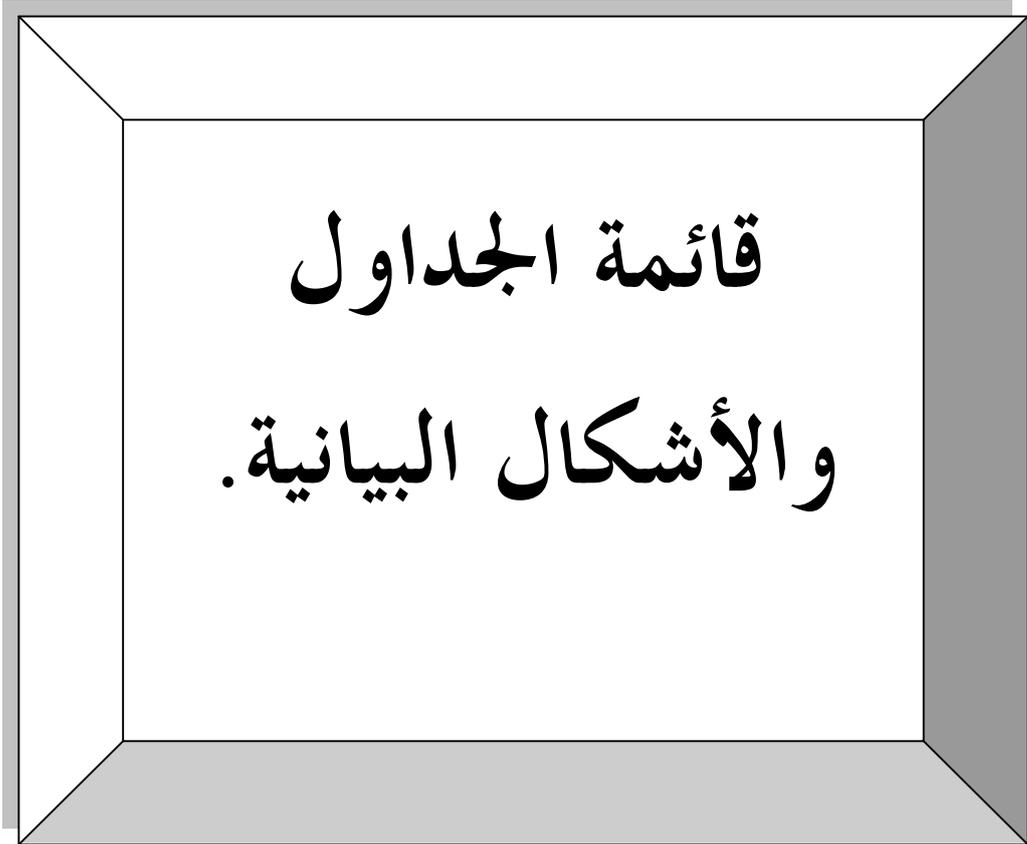
46 تمهيد

47 المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

47 المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

49	المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية
52	المطلب الثالث: محددات ومقومات التنمية الاقتصادية
55	المبحث الثاني: نماذج التنمية الاقتصادية
55	المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية
56	المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية
59	المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية
62	المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
62	المطلب الأول: الادخار ومكوناته
64	المطلب الثاني: القروض الداخلية
65	المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية
67	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي	
69	تمهيد
71	المبحث الأول: المخططات التنموية في الفترة (2000-2014)
74	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
83	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي
92	المطلب الثالث: البرنامج التكميليان لدعم النمو في الجنوب والهضاب العليا
98	المطلب الرابع: البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014
102	المبحث الثاني: تأثير البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية
104	المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على قطاع الخدمات
108	المطلب الثاني: تأثير البرامج التنموية على قطاع البناء والأشغال العمومية
111	المطلب الثالث: تأثير البرامج التنموية على قطاع الصناعة
114	المطلب الرابع: تأثير البرامج التنموية على قطاع الفلاحة

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي	117
المطلب الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	117
المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي والبطالة	125
المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي والتضخم	129
المطلب الرابع: الصدمة الحالية لأسعار النفط وتأثيراتها على الإنفاق الحكومي في الجزائر	133
خلاصة الفصل	141
خاتمة	143
قائمة المراجع	150



قائمة الجداول
والأشكال البيانية.

1 قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	أثر المزاخمة	1-1
73	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرامج التنموية	3-1
75	المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	3-2
77	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	3-3
82	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	3-4
84	الأبواب الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	3-5
86	محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها	3-6
88	محاور باب تطوير المنشآت الأساسية	3-7
89	محاور باب دعم التنمية الاقتصادية	3-8
91	محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	3-9
95	محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومخصصاتها المالية	3-10
97	مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا	3-11
103	متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014	3-12
106	معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2001-2014	3-13
110	معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2014	3-14
113	معدلات نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2001-2014	3-15
116	معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014	3-16
120	تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	3-17
120	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	3-18
124	معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2014	3-19
127	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	3-20
131	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2014 سنة الأساس 2001	3-21
135	تطور قيمة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	3-22
137	مقدار الخفض في إنتاج الجزائر من النفط بسبب التزاماتها مع أوبك (ألف برميل يوميا)	3-23

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية	1-1
72	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرامج التنموية	3-1
75	المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	3-2
76	التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي	3-3
81	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	3-4
84	الأبواب الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	3-5
85	محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها	3-6
87	محاور باب تطوير المنشآت الأساسية	3-7
89	محاور باب دعم التنمية الاقتصادية	3-8
90	محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	3-9
94	محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومخصصاتها المالية	3-10
97	مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا	3-11
100	محاور البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	3-12
103	متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014	3-13
105	معدلات نمو قطاع الخدمات ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	3-14
109	معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2014	3-15
112	معدلات نمو قطاع الصناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	3-16
115	معدلات نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	3-17
119	تطور معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014	3-18
123	تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014	3-19
126	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	3-20
130	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2014 سنة الأساس 2001	3-21
134	تطور معدل الإنتاج والعائدات النفطية السنوية خلال الفترة 2001-2015	3-22
163	مقدار انخفاض في إنتاج الجزائر من النفط بسبب التزاماتها مع أوبك (ألف برميل يوميا)	3-23

مقدمة

مقدمة

تعتمد الكثير من الدول على الإنفاق الحكومي في إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية وتحريك عجلة التنمية وتدارك مختلف النقائص التي تحدث في أداء الاقتصاد، وإن كانت النظرية الكيترية تمثل الأساس النظري الذي انطلقت منه السياسات الاقتصادية المشجعة على تفعيل دور الدولة، فقد تزايد التأكيد على تبني هذه التوجهات مع تفاقم الأزمات المالية في نهاية التسعينات ومطلع القرن الحالي، حيث صارت الكثير من الحكومات تركز في برامجها التنموية على الإنفاق الحكومي لمعالجة مختلف الاختلالات التي تحدثها هذه الأزمات في الاقتصاد.

وفي هذا الإطار شرعت الجزائر مع مطلع القرن الحالي في سلسلة من إجراءات الإنفاق العام التي تهدف إلى دفع وتيرة التنمية في مختلف القطاعات وتدارك التأخر الكبير الذي عانى منه الاقتصاد الوطني في فترة التسعينات من القرن الماضي، وقد شجعها على ذلك الارتفاع الكبير للعوائد النفطية مقارنة بالتهور الكبير الذي عرفته هذه العوائد في عشرية التسعينات.

فقد أطلقت السلطات العمومية منذ سنة 2001 مجموعة من البرامج التنموية بدءاً ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 والذي رصد له مبلغ حوالي 07 مليار دولار، ومع تواصل ارتفاع العائدات النفطية وتعزيزاً لبرنامج الإنعاش الاقتصادي تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009 والذي أرفق بالبرنامج التكميليين لتنمية كل من مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا المتعلقين بالفترة 2006-2009، وقد تم تخصيص أكثر من 180 مليار دولار لهذه البرامج التكميلية، ثم تواصلت سياسة البرامج التنموية بإطلاق البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بتكلفة قدرت بحوالي 286 مليار دولار.

وتهدف السلطات العمومية من خلال هذه البرامج إلى استغلال العائدات النفطية من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة وتغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال رفع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية ومواجهة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر، إضافة إلى التخفيف من حدة أزمة السكن وتحسين مستوى معيشة الأفراد في مختلف الولايات، كما ركزت هذه البرامج التنموية بشكل خاص على مشاريع تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية بشكل متوازن إقليمياً يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق. بما يتيح تنويع الهيكل الاقتصادي للتقليل من التبعية شبه المطلقة للعوائد النفطية.

1- إشكالية الدراسة:

بما أن الإنفاق الحكومي يكتسي أهمية متزايدة في اقتصاديات مختلف الدول خاصة مع الأزمات المالية المتلاحقة وآثارها السلبية على النشاط الاقتصادي حتى في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المتنوع، فقد أطلقت الجزائر مجموعة من المشاريع الضخمة بمخصصات مالية كبيرة في مختلف القطاعات الاقتصادية على شكل برامج تنموية شرع فيها منذ سنة 2001 وتراهن عليها السلطات العمومية من أجل تطوير مختلف الأنشطة الاقتصادية بما يسمح بمواجهة والتغلب على عقبات التنمية الاقتصادية وتحسين أداء الاقتصاد الوطني وتلبية احتياجات الأفراد في كل المناطق، فالإشكالية الرئيسية التي تطرح هي:

ما هو دور الإنفاق الحكومي في التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي أطلقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2014؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ- ما هي أهمية الإنفاق الحكومي في التنمية الاقتصادية؟

ب- كيف أثر الإنفاق الحكومي من خلال البرامج التنموية على أداء الاقتصاد الكلي وهل ساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني؟

ج - ما هو محتوى وأهداف البرامج التنموية وما هي الوضعية التنموية للجزائر وفق المؤشرات التنموية في ظل الإنفاق الحكومي؟

2- الفرضيات:

بغية الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- الإنفاق الحكومي يؤدي دورا معتبرا في التنمية الاقتصادية.

2- للبرامج التنموية تأثير ايجابي على أداء الاقتصاد الكلي وتطوير القطاعات الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي.

3- البرامج التنموية تتضمن المشاريع اللازمة لتحسين الوضعية التنموية للجزائر وتختلف هذه الوضعية باختلاف المؤشر المعتمد في قياسها.

3- المنهج المتبع:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى إجابات للأسئلة المطروحة وبحث مدى صحة أو خطأ الفرضيات الموضوعية سوف نستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بما يتناسب مع التقسيم المنهجي للدراسة، حيث سنقوم باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة

مقدمة

بالإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به ودور الدولة الاقتصادي للتخطيط لعملية التنمية الاقتصادية مع عرض محتوى البرامج التنموية وأهداف كل برنامج تنموي، كما سنقوم بتحليل دور البرامج التنموية في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وكذا دراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي.

4- حدود الدراسة:

تتناول هذه الدراسة الإنفاق الحكومي في الجزائر منذ سنة 2001، وفي إطار الحدود الزمنية للدراسة سيتم التطرق لكل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو المتعلق بالفترة (2005-2009) والفرق بالبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب المتعلقة بالفترة (2006-2009)، كما سيتم التركيز بشكل كبير على البرنامج التنموي الخماسي المتعلق بالفترة (2010-2014).

5- أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب الرئيسية لاختيار الموضوع محل الدراسة إلى تزايد الاهتمام بالتركيز على تفعيل الإنفاق الحكومي لتنشيط التنمية الاقتصادية خاصة مع الاختلالات التي أحدثتها الأزمات المالية على مختلف الاقتصاديات، كما تعود الأسباب أيضا إلى أهمية المشاريع الاستثمارية التي تم إطلاقها في الجزائر منذ سنة 2001، وشموليتها لمختلف القطاعات ولأغلب مناطق الوطن وأهمية المبالغ المالية التي تم رصدتها لهذه المشاريع والأهداف التي تم الإعلان عنها إضافة إلى الرغبة في متابعة مدى نجاح البرامج التنموية، ومدى مساهمتها في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية ورفع مستوى معيشة السكان، وانعكاساتها على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

كما تكمن الأسباب الرئيسية وراء اختيار هذا الموضوع في كون البرامج التنموية انطلقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرامج التكميلية التي تلتها ووصولها إلى البرنامج الخماسي 2010-2014 تمثل رهانا كبيرا للاقتصاد الوطني من أجل الانتقال إلى مرحلة ما بعد النفط خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى محدودية الاحتياطات النفطية وتزايد التحذيرات من المخاطر التي صارت تهدد الاقتصاد العالمي بسبب الأزمات المالية المتتالية والتداعيات السلبية الكبيرة لهذه الأزمات على الدول النفطية.

6- أهداف الدراسة:

يشكل موضوع الإنفاق الحكومي من ناحية النظرية الاقتصادية محور البحث في الكثير من النظريات والدراسات الاقتصادية، نظرا لدوره في رفع الطلب الكلي وفي التأثير في مختلف المتغيرات الاقتصادية وتحفيز النشاط الاقتصادي في الدولة، كما يمثل موضوعا بالغ الأهمية في السياسات التنموية التي تنتهجها الدول بالنظر إلى الدور الذي يؤديه في تنفيذ هذه السياسات وتحقيق الأهداف التنموية المسطرة.

وتهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الإنفاق الحكومي والدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد من خلال وضع المخططات التنموية، وتحليل مختلف البرامج التنموية التي تم إطلاقها في الجزائر منذ سنة 2001 باستعراض مكونات هذه البرامج والأهداف المسطرة في كل قطاع اقتصادي، ثم تقييم مدى نجاح هذه البرامج ومدى مساهمتها في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال دراسة وتحليل تأثير هذه البرامج على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي.

كما تهدف هاته الدراسة أيضا إلى متابعة إنفاق الأموال العمومية ومدى تطابق الخطط والبرامج المسطرة مع الأهداف المحققة من خلال المؤشرات التنموية طيلة الفترة المعنية من أجل معرفة انعكاسات الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية، وذلك انطلاقا من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أطلقته السلطات العمومية في الفترة (2010-2014) ثم نواصل تقييم ومتابعة البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة (2005-2009) والبرنامج التكميليين المرافقين له الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا.

وبما أن السلطات العمومية قد واصلت سياسة البرامج التنموية بالإعلان عن برنامج تنموي غير مسبوق في تاريخ الجزائر وهو البرنامج الخماسي (2010-2014) بتكلفة حوالي 286 مليار دولار فإننا سنحاول التركيز أيضا على تقييم ومتابعة هذا البرنامج نظرا لتكلفته الكبيرة والرهان الكبير على نتائجه.

7- الدراسات السابقة:

لقد تم الاسترشاد بمجموعة من الدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البحث ومن بينها ما يلي:
أ - مسعود دروسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، أطروحة دكتوراه مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، وقد تناولت هذه

الدراسة إشكالية تمكن السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وتوصلت الدراسة إلى أن التوازنات المالية الخارجية خلال فترة الدراسة كانت مرهونة بأسعار المحروقات، ولم تسمح الحدود الزمنية للدراسة بظهور أثر البرامج التنموية في جانب تحليل النفقات العامة.

ب - كريم بودخدخ، "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009"، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2009-2010، وقد تناولت هذه الدراسة إشكالية تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر من خلال الإنفاق العام تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وقد ركزت الدراسة على جانب النمو الاقتصادي بما يتماشى والحدود الموضوعية لها.

ونحاول من خلال دراستنا هذه تقديم إضافة من خلال تحليل شامل للبرامج التنموية يستوفي كل الفترة 2001-2014 باستخدام الإحصائيات المعتمدة المتعلقة بالمؤشرات الكلية لأداء القطاعات الاقتصادية.

8- التقسيم المنهجي:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول الفصلان الأول والثاني للجزء النظري بينما تم تخصيص الفصل الثالث للجزء التطبيقي.

حيث سنتناول في الفصل الأول إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد، وذلك في المبحث الأول أما في الثاني فتطرقنا إلى عموميات حول السياسة المالية (مفهومها ومحدداتها وأهدافها)، وفي المبحث الثالث تناولنا مفهوم وتقسيمات الإنفاق الحكومي، ثم عرجنا إلى ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وطرق ترشيدها.

أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى معرفة التنمية الاقتصادية وأهم مبادئها والتي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تناولنا عموميات حول التنمية الاقتصادية، أما في المبحث الثاني والثالث خصصناه لنماذج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها على التوالي.

مقدمة

أما في الفصل الثالث تكلمنا عن البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي، فتناولنا في المبحث الأول المخططات التنموية للفترة (2000-2014)، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى تأثير البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدراسة مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي (النمو الاقتصادي- البطالة- التضخم)، أما في المبحث الرابع فدرسنا من خلاله الإشكالية التي تواجه الإنفاق الحكومي في ظل الصدمة الحالية لأسعار النفط.

الفصل الأول

المدخل النظرية للإنتفاق الحكومي
والمفاهيم المرتبطة به

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

تمهيد:

ازدادت أهمية السياسة المالية بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث أصبح من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل أوسع لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي. وفي هذا الصدد يبرز الإنفاق الحكومي كأحد أدوات السياسة المالية، والتي تعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولها دور كبير في معالجة التقلبات الاقتصادية، حيث مر تطور الإنفاق الحكومي بعدة مراحل، وهذا التطور قد يغير من دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وهدفنا من هذا الفصل هو إظهار مختلف الوسائل المتعلقة بالإنفاق الحكومي من خلال التطرق إلى أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد وذلك في المبحث الأول. أما في الثاني فتطرقنا إلى السياسة المالية محدداتها وخصائصها وأهدافها، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى تعريف وخصائص وتقسيمات الإنفاق الحكومي، مع الإشارة إلى ظاهرة تزايد النفقات الحكومية وطرق ترشيدها.

المبحث الأول: أنماط تدخل الدولة في الاقتصاد

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثر بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته، إذ نلاحظ تطور الإنفاق العام مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. وقد زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي خاصة مع عجز آلية السوق في الحفاظ على التوازن الاقتصادي لمجابهة الأزمات، وهكذا برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد، كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة، من خلالها برزت النفقات الحكومية في ظل تزايد الاتجاه نحو السياسة الاتفاقية كأهم أداة من أدوات السياسة المالية، وذلك في كونها أداة لتنظيم وتوجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: صور تدخل الدولة في الاقتصاد

أولاً- النفقات الحكومية للدولة الحارسة:

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، فكانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، حيث كان يقتصر دور الدولة في تزايد التقلبات الاقتصادية وبرز ظواهر اقتصادية جديدة لم يشهد الفكر الاقتصادي.

انطلاقاً من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، انطلاقاً من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثروتها من الذهب والمعادن النفيسة، التي تقوم على أساس زيادة الصادرات والحد من الواردات، لهذا رأوا بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة، وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة المشجعة له، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.⁽¹⁾

لكن ومع ازدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة ظهرت الحاجة إلى التخلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية، وأثناء ذلك ساد مفهوم

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ص: 39.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن والعدالة وحماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات الحكومية في مجال المواصلات والتعليم.⁽¹⁾

كما يعتبر "آدم سميث" صاحب الإسهامات في انبعاث الفكر الكلاسيكي، الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر.⁽²⁾

ثانياً- النفقات الحكومية في مرحلة الدولة المنتجة:

في ظل الدولة المنتجة لم تكن الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، كما هو الحال في الدولة المتدخل، تاركة أمر الإنتاج والتوزيع بصفة أساسية للنشاط الخاص، بل أصبحت تقوم أساساً بالإنتاج والتوزيع، كما تحددها الخطة العامة الاقتصادية الاجتماعية التي لها صفة الإلزام .

ومن ثم فإن أعراض النظام المالي أصبحت تتمثل بصفة أساسية في تنفيذ الخطة الاقتصادية الاجتماعية إذا اقتضى الأمر الإنفاق مع قيام الخطة الاقتصادية، والأخذ بالخطة المالية، كما اقتضى الأمر أيضاً تغيير دور الميزانية الحكومية وطبيعتها لتصبح جزءاً من الخطة الوطنية، وبهذا أصبحت الكميات المالية التي في حوزة الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الناتج الوطني والدخل الوطني والإنفاق الوطني، وتشكل أدوات أساسية في الخطة المالية، التي تمثل الخطة العينية الجانبية المتكاملة للخطة الوطنية، وبهذا أصبحت المالية العامة أساساً (المالية التخطيطية).

وتتكون الخطة المالية من ميزانية الدولة وميزانية المشروعات الحكومية، وخطة الائتمان وخطة السيولة، وتعتبر ميزانية الدولة أهم أجزاء الخطة المالية.

فلميزانية الحكومية تستوعب نسبياً الارتفاع في الدخل الوطني، والإنفاق الحكومي لذا فإن كيفية تخطيطها تحدد كافة الخطط المالية الأخرى.⁽³⁾

¹ - عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام: دراسة ظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997، ص ص: 22-23.

² - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والكلاسيكي، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 199-200.

³ - زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ب س ن، ص: 28.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

ثالثاً- الإنفاق الحكومي في ظل الدول المتدخلة:

جاءت أزمة الكساد سنة 1929م لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم "الدولة الحارسة" إذ أبرزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن الإختلالات فيه تكون عريضة فقط ويتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقاً من فكرة "اليد الخفية" "لآدم سميث".

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظراً لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى، وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد، يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

كان هذا نتاجاً لأفكار المدرسة الكيترية التي تزعمها الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كيتز"، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله، سواء كانوا كلاسيكاً أو نيوكلاسيكاً، فيما يخص حيادية النقود، ووقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ "العرض يخلق الطلب"، إذ أبرز "كيتز" أن أزمة 1929م هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال، الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي، انطلاقاً من أن "الطلب يخلق العرض" وليس العكس، وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق الحكومي.

المطلب الثاني: جدلية تدخل الدولة في الاقتصاد وطرق قياسه

يدور جدل كبير حول ما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي التي لها القدرة في تخصيص الموارد، على إثر هذا تتناول حجج المؤيدين للتدخل الحكومي ثم حجج المعارضين، إضافة إلى التطرق لطرق قياسه.

أولاً- حجج أنصار التدخل الحكومي:

يقدم أنصار تدخل الدولة مجموعة من الحجج أهمها:

1- عجز السوق عن إصدار الإشارات السعرية الملائمة: عندما تكون هناك آثار خارجية للمشروعات لا تعكس الأسعار، في هذه الحالة تظهر التكلفة الحقيقية التي يتحملها المجتمع نتيجة استخدام الموارد، ونفس الأمر في حالة الاحتكار حيث لا تعكس الأسعار الندرة الفعلية للموارد.

2- عجز السوق في تخزين الموارد: يرجع ذلك لعدم قدرته الدائمة على تزويد المتعاملين بالمعلومات الكافية عن التوزيع الحالي للموارد من جهة، أو لعدم قدرتهم أحياناً على استغلال هذه المعلومات سواء لاعتبارات تقنية أو اعتبارات لها علاقة بالتكاليف.

3- عدم اتساع الأسواق: عدم توفر بعض الأسواق بشكل كافي وواسع في الدول النامية مع ضعف العلاقة القائمة بين أنواع الأسواق، ومحدودية طبقة رجال الأعمال.

4- المرض الهولندي: ذلك أن الدولة المصدرة للموارد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدولة التي لها قاعدة صناعية متنوعة، ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني، تكون أداة مهمة لتأثر على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين، تركز نظرية المرض الهولندي على إعادة تحصيل عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية بين اكتشاف مورد ما.⁽¹⁾

ثانياً- حجج معارضي تدخل الدولة في الاقتصاد:

يعتبر اقتصاد السوق مرادفاً للميزانية التي تبعد تدخل الدولة في الاقتصاد، ويقوم

على المبادئ التالية:

- يتولى الفرد وحدة المبادرة وتحمل المسؤولية عن ثرواته الاقتصادية.
- كل عملية إنتاجية تهدف إلى تعظيم المنفعة الخاصة.
- حرية الفرد في ممارسة النشاطات الاقتصادية وحرية الملكية وحرية إبرام العقود.
- ويرى خصوم تدخل الدولة وأنصار السوق زيادة على الحجج السابقة ما يلي:

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص:

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

- يؤدي إلغاء أسعار السوق إلى إلغاء الدور الاقتصادي للسعر. مما يجعله عاجزاً عن عكس الندرة والتكلفة، وهذا ما يؤدي إلى إنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع ولا ظروف الندرة النسبية.
- يكون نشاط المؤسسة غير مراعى لاحتياجات السوق، وإنما يعمل على تلبية احتياجات خاصة بالسياسيين التي قد تكون لأغراض إنتاجية.
- لا تتحدد نتائج المؤسسات على أساس نشاطها الفعلي في السوق، بحيث أن بقاءها واستمرارها رهين بالقرارات الإدارية البعيدة.

ثالثاً- قياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن الاهتمام بحجم تدخل الدولة ليس مسألة حديثة، وإنما يعود إلى جهود بعض المفكرين، حيث نجد الاقتصادي الألماني "Wogner" حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي فانطلق من مبدأ التصنيع الذي يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة والإنفاق الحكومي في الدخل الوطني، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات الحكومية والهياكل القاعدية، والتربوية والتدخل الاجتماعي، فنمو المجتمعات الصناعية، ما كان ليحدث إلا بالتزامن مع ارتفاع حصة الدولة من الدخل الوطني، وتسعى اليوم برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلى خفض الإنفاق الحكومي وتقليص حجم الدولة في الاقتصاد، لهذا من المهم إيجاد معايير لقياس حجم الدولة في الاقتصاد، ومن هذه المعايير نجد:⁽¹⁾

1- نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام: حيث يضم الإنفاق الحكومي مجموعة الإنفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية، حكومة الولاية والحكومة المحلية.

وتعتبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق الحكومي، ورغم أهمية هذا المؤشر إلا أنه يطرح مشاكل بخصوص توفر المعلومات الدقيقة المتعلقة بإنفاق الحكومات المحلية نظراً لحجمها الكبير من جهة، ولعدم توفرها على الموارد البشرية في دول العالم الثالث.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

ويمكن من خلال الجدول رقم (10) توضيح بعض نسب الإنفاق الحكومي على الداخلي الخام في بعض الدول العربية.

الجدول رقم (1-1): نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الداخلي الخام لبعض الدول العربية %

2006	2005	2004	2003	2002	2001	
28.16	28.80	30.00	31.56	32.60	33.65	الأردن
38.27	38.83	38.62	38.26	34.19	35.15	الإمارات
31.48	32.03	32.07	32.75	32.53	32.47	تونس
29.43	28.98	29.23	29.26	35.25	31.57	الجزائر
30.08	29.30	30.38	31.94	33.02	37.18	السعودية
27.32	29.20	32.30	35.39	35.06	33.06	سورية
32.13	30.18	30.50	31.85	30.82	26.80	مصر
27.26	30.76	26.10	26.27	26.04	32.28	المغرب

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص 59.

2- نسبة الاستهلاك الحكومي والاستثمار الحكومي: يتعلق الاستهلاك الحكومي بكل المجالات التي تدرج ضمن الإنفاق الجاري الحكومي، بما فيه الإنفاق العسكري، وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة والمواطنين، أما الاستثمار الحكومي فيغطي جميع الاستثمارات المالية وجميع أوجه الإنفاق الرأسمالي على الأصوات الثابتة.

تعكس النسبة المخصصة من الناتج المحلي الإجمالي لإنفاقها من قبل الحكومة في المجال الاستثماري سعي الحكومة إلى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتوسيع الهياكل القاعدية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الدول العربية نلاحظ حدوث ارتفاع في الاستهلاك والاستثمار الحكوميين، الذي ارتفع بنحو 41 و74% بين عامي 2000-2005.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

بشكل عام أصبحت السياسة المالية توسعية منذ مطلع الألفية الثالثة في الجزائر ويعكس الاتجاه السائد نحو زيادة الإنفاق الحكومي تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي فإن تفعيل دور السياسة المالية في مواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي لا تزال ضرورة ملحة لغالبية الدول العربية، ويلاحظ أن الأمر يزداد صعوبة بالنسبة للدول النفطية من جراء الارتفاع الملحوظ والمستمر في الموارد المالية الأمر الذي يحدث ضغوطا على الحكومات للمزيد من الإنفاق، إلا أن استخدام الفوائض المالية الكبيرة في الإنفاق على تنمية وتطوير البنية التحتية يكون أكثر فاعلية، إذا ما تم تغذية صناديق تثبيت الإيرادات وصناديق الادخار لتعزيز ثقة القطاع الخاص في الاقتصاديات الوطنية ولضمان استمرار الوضع المالي الحالي.

وتبقى ظروف الدول النامية وحدها الكفيلة بتحديد حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة في ظل التحويلات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن العولمة أفرزت وضعاً جديداً في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث ازداد الإنتاج على مستوى المؤسسات المتعددة الجنسيات، وبالتالي فإن هذه الظروف تساهم في زيادة اختلال الاستقرار الاقتصادي وهذا في ظل اختلال الهيكل الإنتاجي للدول النامية، من خلال تصميم مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة أخص لتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي والمساهمة في تدعيم الهيكل الإنتاجي.⁽¹⁾

¹ - وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010، ص:

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة المالية

ارتبط دور ومفهوم السياسة المالية بتطوير وتوسع الدولة في النشاط الاقتصادي، وتضم السياسة المالية مجموعة من الأدوات تعد كوسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية لكن، تحقيقها تقيده مجموعة من المحددات.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وأهميتها

أولاً- تعريف السياسة المالية:

لا يوجد تعريف محدد للسياسة^(*) الذي يتم وفقاً للأهداف والمحددات التي تسعى إلى تحقيقها، التي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادي، وعلى هذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسات المالية نذكر بعض منها:

تعريف (01): تعرف على أنها " مجموعة إجراءات تتخذ من قبل السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية، من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية وبالأخص معالجة البطالة والتضخم، بحيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس أثار تخفيض الضرائب والعكس".⁽¹⁾

تعريف (02): السياسة المالية هي "مجموع القواعد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة أي الطريق الذي تنتهجه الحكومة وتدير وسائل تمويله كما يظهر في الميزانية العامة للدولة".⁽²⁾

تعريف (03): تعتبر السياسة المالية على أنها تلك "السياسة التي يتم بموجبها استخدام كافة ما تتضمنه المالية العامة (بجانبيها الإنفاقي والتحصيلي) من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".

* - السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC" التي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادف لمصطلح المالية ما هو مستخدم في اللغة الإنجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي النفقات وسياسة الدين العام ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بمجهود الحكومة لتحقيق الاستقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

1- Dominik Salvador, eugléne diulio : Principes d'économie (cours et problèmes, séries- MG. Graw, Hill Paris 1984, P96..sxhaun)

2- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 118.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

من خلال تناولنا للتعريف السابقة نستطيع القول بأن جميعها تتفق على أن السياسة المالية هي نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والقروض وجميع عناصر ميزانية الدولة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى آخر هو أسلوب مالي أو برنامج تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات الحكومية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني.⁽¹⁾

ثانياً- أهمية السياسة المالية:

لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح، وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو كانت متقدمة أو نامية، وهذا نتيجة إتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية مالىتها العامة، ونشاطها المالي، بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية، بالشكل الذي يجعلها جزءاً مهماً وأساسياً فيها، بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها، هذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن للدولة، كما أن هناك إرتباط أكيد بين الحياة السياسية، بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة، كلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.⁽²⁾

¹ - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص: 335.

² - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2009، ص: 6.

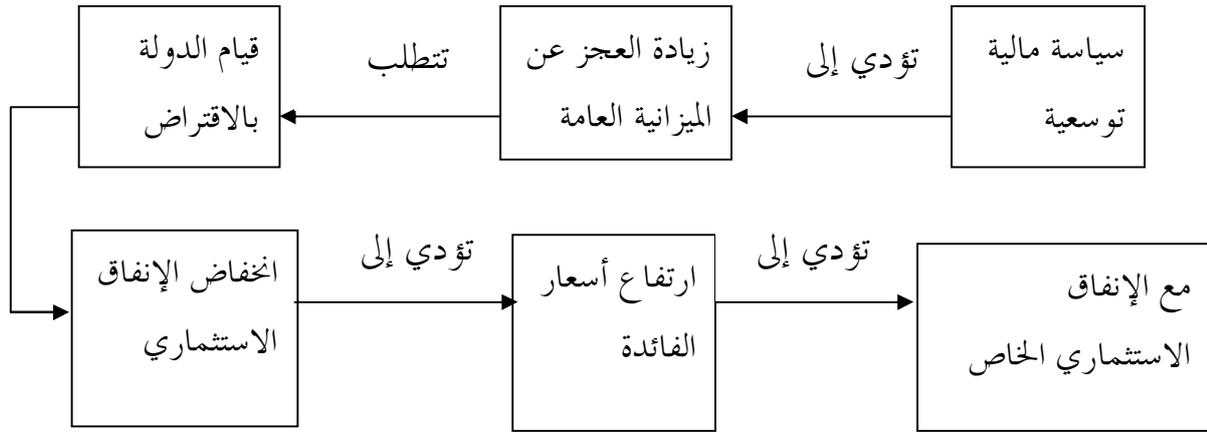
المطلب الثاني: محددات السياسة المالية

عرفت المالية العامة بأنها دراسة للآثار القانونية والسياسية الاقتصادية للإيرادات والنفقات للموازنة العامة لذلك هناك عدة محددات منها ما يؤثر بالتشجيع، ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه المحددات ويجب الاهتمام بها.⁽¹⁾

أولاً- التزاحم الاستثماري:

فكرة التزاحم الاستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيك الأوائل وتبنتها المدرسة النقدانية، تتلخص بأن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة يؤدي إلى تزاحم في أسواق المال، هذا يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص،⁽²⁾ وبذلك نقلل من فعالية السياسة المالية التوسعية في حالة التمويل بالقرض كما يوضحه الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01-01): أثر المزاحمة



المصدر: نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 346.

¹ نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص: 346.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

حيث تطبيق السياسة المالية التوسعية بزيادة الإنفاق الحكومي أو تقليل الضرائب أو الاثنين معاً، أي زيادة العجز في الميزانية العامة، ولأجل تمويل هذا العجز في الميزانية العامة تقوم الحكومة عادة بإصدار سندات جديدة في الأسواق المالية تتنافس فيها مع القطاع الخاص، يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبالتالي ارتفاع تكلفة الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، والذي يؤثر سلباً على الطلب الكلي، وهو تأثير معاكس للسياسة المالية التوسعية مما يقلل من فاعليتها، وتأثير التضخم يمكن أن يتعطل في حالتين:⁽¹⁾

- إذا قام البنك المركزي بشراء سندات حكومية في السوق المفتوحة وبالتالي زيادة كمية النقود المتداولة، وفي هذه الحالة تؤدي الزيادة في كمية النقد إلى انخفاض أو ثبات سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي نتيجة ارتفاع الإنفاق الاستثماري، وهذا ما تؤكد المدرسة النقدية.

- إذا كان الإنفاق الاستثماري الخاص قليل المرونة بالنسبة للتغيرات الحاصلة في سعر الفائدة، فإن الارتفاع في سعر الفائدة الناتج عن السياسة المالية التوسعية، فإنه سوف لا يؤثر إلا قليلاً في الإنفاق الاستثماري الخاص، وبذلك يتعطل أثر المزاخمة وتكون السياسة المالية فعالة ومؤثرة، وهذا ما تؤكد المدرسة الكثرية في دفاعها عن السياسة المالية.

ثانياً- التأثير الدولي للسياسة المالية:

في عالم يسوده الانفتاح الاقتصادي، وزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول، وزيادة ارتباط الأسواق المالية والبنوك ببعضها البعض، ويجب أن نشمل في بحثنا السياسة المالية بتأثيراتها الدولية على التدفقات المالية والسلعية بين معظم الدول، ويمكن اعتبار هذه التأثيرات من المحددات التطبيقية للسياسة المالية وأهمها هو التأثير على الميزان التجاري.

لنفترض أن الاقتصاد يعيش في حالة ركود، قررت الحكومة استخدام السياسة المالية للانعاش الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب أو كلاهما معاً (سياسة مالية توسعية).⁽²⁾

كما يمكن للحكومة اللجوء إلى الأسواق المالية بغية تمويل عجزها، وأن ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق المحلية مقارنة بالدول الأجنبية، ومع الانفتاح على العالم الخارجي يؤدي إلى

¹ - نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 244-246.

² - مرجع سبق ذكره، مبادئ الاقتصاد الكلي، ص: 246.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع العرض على العملة الأجنبية وزيادة سعر العملة الوطنية، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الوطنية مقابل انخفاض قيمة العملة الأجنبية، وبالتالي تصبح السلع الوطنية بنظر الأجانب مرتفعة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض التصدير، ومع ارتفاع للواردات، كما يؤدي إلى تدهور الحساب التجاري، وهو أثر غير مرغوب فيه.⁽¹⁾

ثالثا- الجانب السياسي لعجز الموازنة:

يعد عجز الموازنة العامة محدد للسياسة المالية، الذي يرتبط ارتباطا مباشرا بالسياسة المالية الحكومية، حيث تختلف نظرة أقطار العالم له، حيث أن أغلب دول العالم الثالث تنظر إلى العجز كمؤشر على ضعف القدرة المالية للدولة، ودليلا على التدهور الاقتصادي للبلد لكن، حتى الدول التي تنظر إلى العجز في الموازنة العامة بعين القبول والرضا، فإن هناك حدود للإمكانية حدود العجز سواء داخليا أو خارجيا، وفي ضوء هذه النظرة فإن السياسة المالية محدودة في التطبيق في حالة التوسع والانكماش، ففي حالة التوسع تكون محدودة بالقبول السياسي للعجز في الموازنة، وفي حالة الكساد فإن برنامج الإنفاق مقيّد ببرامج اجتماعية واقتصادية لا يمكن التراجع عنها ولا تستطيع حتى فرض ضرائب إضافية أي أن سياستها المالية الانكماشية بإمكانها تقليص العجز في الموازنة.⁽²⁾

رابعا- النظام الاقتصادي:

ترتبط السياسة المالية ارتباطا وثيقا بالنشاط الاقتصادي في الدولة إلا أن مفهومها وأهدافها تختلف عنه في البلدان الرأسمالية المتقدمة وفي البلدان الاشتراكية.⁽³⁾

أ- السياسة المالية في النظام الرأسمالي: إن مقومات النظام الرأسمالي الملكية الخاصة، فالقطاع الخاص هو الذي يقوم بعملية الإنتاج كما نجد أن محور السياسات المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح للسياسة المالية للدولة بالتقلب تبعا للدورة الاقتصادية، إضافة إلى الأهداف الاجتماعية والسياسة لها.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 213-214.

² - نزار الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص: 247-248.

³ - مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005، ص: 85.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

ب- السياسة المالية في النظام الاشتراكي: تختلف السياسة المالية في النظام الاشتراكي عن الرأسمالي، وذلك باختلاف الأسس الموجهة للنتاج والتوزيع في كل منهم. كما نجد أن المجتمعات الاشتراكية تتخذ الملكية العامة لأدوات الإنتاج لاقتصادها ومن التخطيط أسلوباً للإدارة، وهذا طبقاً لقرارات الخطة الوطنية، حيث أن هذه الخطة تعمل على الموازنة بين الموارد المادية والإنسانية وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة الاشتراكية، إذن تقوم المالية الاشتراكية على: توزيع الدخل، الرقابة والإشراف على المشروعات الإنتاجية. وفقاً لوظيفة التوزيع فإنه يتم توزيع الدخل الوطني عن طريق مختلف المشروعات وفروع الاقتصاد الوطني والفائض منه يوجه لإشباع الحاجات العامة، كما أن توزيع الدخل على مختلف المشروعات وفروع الاقتصاد الوطني يتضمن توزيعاً على الأفراد التي ساهمت في الإنتاج والباقي يوجه لإشباع الحاجات العامة.⁽¹⁾

إضافة إلى مساهمتها في توزيع الدخل الوطني، تساهم أيضاً السياسة المالية في الرعاية والإشراف على المشروعات الإنتاجية، وتحقيق هذه الوظيفة يكون بتوفير ثلاث عناصر أساسية:

- الرعاية المالية داخل المشروعات الإنتاجية.
- الرعاية في موازنة الدولة من خلال العمليات المتعلقة بالتعداد والتنظيم.
- الاستعانة بتنظيم الائتمان وتسوية المحاسبة المتعارف عليها في الاقتصاد الاشتراكي.

وفي الأخير يتضح لنا النظام الاقتصادي يعتبر محدد أساسي للسياسة المالية بحيث نجد أغلبها متدخلة في النظام الرأسمالي وجد متدخلة إلى النظام الاشتراكي.

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص ص: 54-55.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يشير الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج، نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار.

ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي، إما كل على حدى أو مزج الاثنين معاً بنسب مختلفة طبقاً لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة، فتستطيع الدولة من خلال السياسة الإنفاقية "التوسع في الإنفاق" أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية، ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة، على سبيل المثال ونتيجة لذلك تزايد الدخل الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق الحكومي بل بصورة مضاعفة للاستثمار أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يحفز الاستثمار ويزيد العمالة، أما في حالة التضخم فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق الحكومي، ونظراً لصعوبة تخفيض النفقات من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود ومن ثم السياسة المالية يجب أن تركز على الضرائب.

ثانياً- تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاكية.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص.

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.⁽¹⁾

ثالثا- التوزيع العادل للثروات والدخل:

تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الإختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة.⁽²⁾

رابعا- التوازن العام:

التوازن بين مجموعة الإنفاق الوطني "نفقات الأفراد، الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى النفقات الحكومية" وبين مجموعة الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في المستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات متنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.⁽³⁾

¹ - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 79-80.

² - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص: 498.

³ - عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص: 241.

المبحث الثالث: ماهية الإنفاق الحكومي

تعكس النفقات الحكومية دور الدولة وتطورها، فمع تطور الدور من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى تحييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تطور النفقات الحكومية، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النفقات الحكومية

أولاً- تعريف النفقات الحكومية:

هناك عدة تعريفات للنفقات الحكومية تختلف حسب وجهة النظر إليها منها نجد:

- 1- تعريف (01): النفقات الحكومية هي عبارة عن: "كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً لحاجة عامة".⁽¹⁾
 - 2- تعريف (02): النفقة الحكومية هي عبارة عن: "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة".⁽²⁾
 - 3- تعريف (03): النفقات الحكومية عبارة عن: "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام لتحقيق منفعة عامة".⁽³⁾
 - 4- تعريف (04): النفقة الحكومية هي عبارة عن: "مبلغ نقدي، يخرج من الذمة المالية لدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة".⁽⁴⁾
- يتضح من التعاريف السابقة أن النفقة الحكومية تتكون من ثلاث أركان هي:
- النفقة الحكومية هي مبلغ نقدي، تصدر عن هيئة عامة، الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

¹ - حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص: 378.

² - حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 11.

³ - محمد عباس محرز، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 65.

⁴ - جمال لعامرة، مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة -، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 3، 1998، ص: 2.

ثانيا- خصائص النفقة الحكومية:

1- النفقة الحكومية مبلغ نقدي: تتخذ النفقة الحكومية طابعا نقديا أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق، كالوسائل العينية (منح جزء من أملاك الدولة)، أو تقديم مزايا معنوية (منح الألقاب والأوسمة) ... الخ.⁽¹⁾

لهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها:

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم، وتقدير مرتباتهم وأجورهم.
 - تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات الحكومية.
 - عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب، بالإضافة إلى سهولة مراقبته.
- 2- صدور النفقة عن هيئة عامة:** النفقة الحكومية تقوم بها جهة عامة، وقد عمد الفكر المالي

في سبيل التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة على معيارين هما:⁽²⁾

- المعيار القانوني (المعنوي): هو المعيار التقليدي، يستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص، فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر.

عما تهدف إليه من مقاصد وعليه فيعتبر الإنفاق حكومي إذا قام به شخص من أشخاص القانون كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بماله من سيادة وسلطة.⁽³⁾

- المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة الحكومية والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها. وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات الحكومية تعتبر نفقات حكومية، بل يعد كذلك فقط، تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، وعلى العكس من ذلك، تعتبر نفقات حكومية تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام هذه السلطات السيادية.

¹ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص: 118.

² - أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 47.

³ - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

3- النفقة الحكومية الغرض منها تحقيق منفعة عامة: لا يمكن أن يتحقق مفهوم النفقة الحكومية إلا إذا اكتمل تحقق الهدف الذي تنشده وهو إشباع الحاجة العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام، والمصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة الحكومية تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق النفع العام، والمصلحة العامة، فلا تعتبر من قبيل النفقة الحكومية تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

يتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية، والإنفاق الحكومي قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات للفقراء، مثل إعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية... الخ. كما يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، فجميع هذه الأهداف والأخرى التي يتقرر في نطاقها الإنفاق الحكومي يتم بموجبه تحقيق منفعة عامة للأفراد والمجتمع وإذا انتقلت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقها لا يعد إنفاقاً عاماً.⁽¹⁾

المطلب الثاني: تقسيمات الإنفاق الحكومي

أولاً- التقسيمات النظرية للإنفاق الحكومي:

1- تقسيم النفقات الحكومية من حيث أثرها الاقتصادي على الدخل الوطني:

يعتبر هذا التقسيم تقليدي، حيث كان أول من نادى به الاقتصادي الإنجليزي "Pigou" الذي قسم النفقات الحكومية إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

أ- النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تقوم بها الدول مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كمرتبات وأثمان التوريد والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة، والنفقات الاستثمارية الرأسمالية، والنفقات الحكومية، مما تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاقات (عمل، خدمة، سلعة) وتخلق لذلك تجديداً للدخل الوطني، وهناك من أطلق على النفقات الحقيقية اسم النفقات المنشئة للخدمات، ليؤكد أن الدولة تنتظر من وراء إنفاقها للحصول على خدمات ومنافع مباشرة، لا غنى عنها للجهاز

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص: 469.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

الحكومي، هذا ما يفرق في نطاق الإنفاق الحقيقي (النفقات الحقيقية) بين الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري.

يمثل الإنفاق الاستثماري طلبا على السلع الإنتاجية ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة الموجودة تحت تصرف الجماعة، في شكل بناء أسس للقيام بالخدمات، بالنسبة لمشروعات الإنتاج السلعي، كالإنفاق على إقامة السكك الحديدية، وتشديد القناطر والسدود وشق القنوات.

أما الإنفاق الجاري فيقصد به ضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة محددة أو تشغيل وحدة إنتاجية (من أمثلة ذلك ما يدفع موظفي وعمال الدولة من مرتبات وأجور وما يسدد لمورديها كأثمان السلع المستهلك العام).

ب- النفقات التحويلية: هي تلك النفقات التي يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل تحويل جزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية الكبيرة الدخل إلى بعض الفئات أخرى محدودة الدخل ويعني أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القدرة الشرائية من الأفراد أو الجماعات مع ترك مجموع الدخل ثابتا، حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل، كما أن المدفوعات التي تقوم بها سلطات الدولة في هذا الشأن لا تتضمن أي استهلاك عاجل للموارد الحقيقية لكن مجرد تحويل القدرة الشرائية، مثال النفقات التحويلية الإعانات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية التي تمنحها الدولة للأفراد والمشروعات، وتهدف الدولة من ذلك لإعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لهذه الفئات، كما تعمل على أن يتحمل الأفراد عبء النفقات عن طريق دفع الضرائب طبقا للسياسة الضريبية، ومن الواضح أن النفقات التحويلية ليست إلا إجراء لتحويل الدخل من طبقة اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى، وتوزيع الدخل الوطني من جديد دون أن تضيف إليه شيئا التي سماها بعض الكتاب بالنفقات الموزعة أي تحدث أثرا ذو أبعاد دون أن تزيد في حجم الدخل الحقيقي.⁽¹⁾

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 66-67.

2- تقسيم النفقات الحكومية من حيث دورتها وانتظامها: تقسم إلى:

أ- **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة من ميزانية الدولة في كل سنة، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار ليس تكرار كميتها أو حجمها لكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

ب- **النفقات غير العادية:** يقصد بها تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة، فهي تحدث في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ويمكن تمويلها من خلال مصادر تمويلية غير عادية كالقروض والإصدار النقدي ومن هذه النفقات: النفقات الاستثمارية الضخمة، والنفقات الحربية الناجمة عن نشوب الحرب، النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الكبرى كالفيضانات والزلازل.⁽¹⁾

3- **تقسيم النفقات الحكومية من حيث نطاق سريانها:** وتنقسم إلى نفقات مركزية ونفقات محلية.

أ- **نفقات مركزية:** هي تلك التي ترد في ميزانية الدول وتتولى الحكومة الاتحادية والمركزية القيام بها مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني.

ب- **نفقات محلية:** فهي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمجالس المحافظات، والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء، والمراسلات داخل الإقليم والمدينة.

عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة، وكذلك بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.⁽²⁾

4- **تقسيم النفقات الحكومية من حيث الأغراض المباشرة لها:** تقسم إلى نفقات إدارية، اجتماعية، اقتصادية.

¹ - سوزي عدلي ناشد، النفقات العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص: 46.

² - مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2004، ص: 40.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

أ- **نفقات إدارية:** يقصد بالنفقات الإدارية، تلك النفقات التي تتعلق بتسيير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشمل على نفقات الدفاع، الأمن، العدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات توجه للاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

ب- **النفقات الاجتماعية:** هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة التي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد والفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة منح إعانة للعاطلين) ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والسكان، وتعتبر النفقات على قطاع التعليم أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس درجة تقدم المجتمع، في كل البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك تخصص الدول عادة جزء الأكبر من الإنفاق الحكومي في البلدان المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات الحكومية على التعليم والتأمين الاجتماعية.

ج- **النفقات الاقتصادية:** يقصد بالنفقات الاقتصادية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة، لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية يسمى هذا النوع من النفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة. وتتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية، كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضا الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة النسبة الأساسية من الاستثمارات المتاحة وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.⁽¹⁾

ثانيا- التقسيمات الوضعية للإنفاق الحكومي:

تقسم النفقات الحكومية في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من

¹ - حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003، ص: 271.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

حيث طبيعته والدور الذي تقوم به والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.⁽¹⁾

1- نفقات التسيير: يقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، و المكونة من أجور الموظفين، ومصاريف الصيانة، معدات المكاتب، ولا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هيكل الدولة لما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب أجهزتها على مختلف الأوجه، وتتوزع حسب دوائر وزارية في الميزانية، وهي تغيير يتطابق إلى حد دور الدولة المحايدة، ما دام أنها تهدف في التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر، لذلك تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية، حيث تتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة. تظهر نفقات التسيير في ميزانية الجزائر في أربع أبواب تتمثل وفي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات، وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العام.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية هي عبارة عن إعتمادات الضرورية اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد، ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رواتب العمال.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

¹ - علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006، ص ص: 31-34.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

الفقرة الخامسة: المستخدمون لإعانات التسيير.

الفقرة السادسة: المستخدمون للنفقات المختلفة.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.⁽¹⁾

الباب الرابع: التدخلات العمومية، ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارة مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية

و المكافأة.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي، إعانات لمؤسسات المصلحة الوطنية.

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية: المساعدات والتضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصصات السلطات العمومية.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: نفقات عمومية.

2- نفقات التجهيز

أ- **تعريفها:** تمثل تلك النفقات التي لها الطابع الاستثماري الذي يتولد عنه ازدياد

الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات

الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، التي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضاف لهذه

الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، بصفة عامة تخصص نفقات

¹ - المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقانون المالية.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، كما أن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على القطاعات.⁽¹⁾

ب- تقسيم نفقات التجهيز: يتم تقسيم نفقات التجهيز إلى ثلاثة أبواب تتمثل في:⁽²⁾

الباب الأول: استثمارات منفذة من طرف الحكومة.

الباب الثاني: دعم استثماري.

الباب الثالث: نفقات رأسمالية أخرى.

التصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر

تؤثر في نشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب وهي:

الباب الأول: الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة.

الباب الثاني: إعادة الاستثمارات الممنوحة من طرف الدولة.

الباب الثالث: النفقات الأخرى برأسمال.

- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات إلى 10 قطاعات وهي:

الحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المبانى، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

- الفصول والموارد: تقسم القطاعات على قطاعات فرعية وفصول حيث تتصورها

بطريقة أكثر وضوحا ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف البرنامج الاستثماري، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع فرعي وفصل ومادة.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي

أولا- قواعد النفقات الحكومية:

تتمثل قواعد النفقات الحكومية في:

¹ - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 390.

² - جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص ص: 70-80.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

1- قاعدة المنفعة القصوى: تعني أن تهدف هذه النفقات إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكثر عدد ممكن من أفراد المجتمع وخاصة أن أحد أركان النفقة هو تحقيق المنفعة الحكومية.

المنفعة العامة هي تلك المنفعة التي تحاول الدول تحقيقها، يجب أن تفهم على نحو يختلف عن مفهوم الضيق عند الأفراد، أي أن فكرة المنفعة بالنسبة للإنفاق الدولية، لا تقتصر على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منه، وإنما يتسع لتشمل جميع النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسين جودة الإنتاج، وتشمل كذلك النفقات التي تؤدي إلى تقليل الثغرات بين الدخل، وكذلك لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة التقلبات الحادة في دخولهم.

ومن خلال ما تقدمه الدولة من إعانات البطالة والعجز والشيخوخة، أو ما يطلق عليه بشكل عام النفقات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية، التي تهدف لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد والطبقات الأخرى في المجتمع.

يتطلب تحقيق هذه القاعدة أن توجه الدولة نفقاتها إلى إشباع الحاجات العامة، الأمر الذي يقتضي دراسة الاقتصاد والمجتمع، ومقدار الحاجة إلى مختلف المشاريع، وأن تفاضل بينهما وفق جدول الأولويات، ويعتمد على طبيعة المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وتوجه نفقاتها إلى كل هذه المشاريع يحققه كل منها من منافع جماعية، الحجم والنوع، والكم والتوقيت المناسب، مراعين في ذلك ما يضيفه المشروع إلى كل من الدخل الوطني والتشغيل والطاقة الإنتاجية، ومدى الحاجة إلى استخدام المشروع للموارد الاقتصادية المحلية، والعمالة الأجنبية، والمدة اللازمة للإنشاء والإنتاج، بمعدل ما يحققه المشروع من ربح، وتراعي الدولة في ذلك حاجة المناطق الجغرافية والأقاليم المختلفة، وكذلك المنفعة التي تعود على طبقات الاجتماعية المختلفة، أي أن الدولة تتخذ من التخطيط الشامل أداة لوضع الأهداف العامة لها وكيفية الوصول إليها وتحقيقها معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، وفق معيار آخر تحدده الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.⁽¹⁾

¹ - عبد الله حبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، شباب الجامعة، القاهرة، 2009 ص ص: 65-66.

الفصل الأول المداخل النظرية للإففاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

2- قاعدة الاقتصاد: تعني هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والإسراف في الإففاق الحكومي والتحري الرشيد والعقلانية عند الإففاق، وبلغة الاقتصاد تعني هذه القاعدة تعظيم المنفعة المحققة من إففاق المبلغ نفسه، أو تحقيق المنفعة نفسها بأقل تكلفة ممكنة، أي أن عدم الالتزام بهذه القاعدة يعني إضافة الأموال العامة وحرمان المجتمع من منافع أكبر كان يمكن أن يحصل عليها لو اتبعت هذه القاعدة وكذلك يؤدي عدم الإقتداء إلى تشجيع المواطنين على التهرب من الأعباء المالية، لأنهم يحسون أن هذه الأموال لا يحسن استخدامها وتبدد فيما لا فائدة منه.

إن قاعدة الاقتصاد في الإففاق لا تعني البخل وعدم الإففاق في المجالات المشروعة فهذا أبعد ما يكون عن المراد من هذه القاعدة، فهي تعني ترشيد الإففاق وحسن التدبير وإففاق الأموال فيما يلزم إنفاقه مهما بلغ حجم الإففاق، ولضمان مراعاة هذه القاعدة تضع الدول أنظمة صارمة لمراقبة الإففاق العام، وذلك في مرحلة إعداد الموازنة والتنفيذ وما بعد التنفيذ.⁽¹⁾

3- قاعدة الترخيص: تعني هذه القاعدة ألا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة، أو أن يحصل الارتباط بصرفه، إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي، موافقة الجهة المختصة بالتشريع، ضمن حدود اختصاصها الزماني والمكاني، وبخاصة أن النفقات الحكومية هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة، وتحقيق المنفعة العامة وتظهر أهمية هذه القاعدة أهمها ضرورة لتحقيق القاعدتين السابقتين وهما قاعدة المنفعة القصوى، قاعدة الاقتصاد و التبذير.

وللتأكد من استمرار تحقيقها، من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإففاق الحكومي، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها دولياً.

تعد قاعدة الترخيص مظهر من مظاهر الاختلاف بين الماليتين العامة والخاصة، التي لا تحتاج إلى إجراءات وموافقة مسبقة، بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإففاق، الفرد أو الشركة العامة دون الحاجة إلى موافقة مسبقة منها.⁽²⁾

¹ - سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص ص: 59-60.

² - عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 68-69.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

ثانياً- أسباب تزايد الإنفاق الحكومي:

يمكن تقسيم الأسباب المؤدية إلى زيادة الإنفاق الحكومي إلى الأسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

1- الأسباب الظاهرية لتزايد الإنفاق الحكومي: يقصد بالزيادة الظاهرية لنفقات

الحكومية تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون، ولم يتم اتفاق بين فقهاء المالية العامة في أدبياتها على تحديد الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي، غير أنه يمكن تحديدها بما يأتي:⁽¹⁾

أ- انخفاض قيمة النقود: ترتب على قيام الحروب وحدوث الأزمات الاقتصادية الدولية نتائج متعددة الجوانب لدول المختلفة إلى استخدام أسلوب الإصدار النقدي الجديد، كوسيلة من وسائل تمويل نفقات الحروب الهائلة أو لعلاج الأزمات الاقتصادية عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي.

ولا شك أن المبالغة في هذا السلوك إلى درجة يتجاوز معه ما تحتفظ به الدولة من غطاء لعملياتها الورقية، يؤدي إلى حدوث آثار تضخمية ينتج عنها انخفاض في قيمة النقود ورفع الأسعار بشكل يتناسب مع وحدة ونوع ذلك التضخم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد وإنما تنسحب آثار ذلك إلى الإنفاق الحكومي وفيما يأتي بعض الأمثلة:

- فقد تستفيد الدولة من بعض أنواع الإنفاق الحكومي كما في حالة قيامها بتسديد أقساط الدين العام وفوائده، وبشكل خاص إذا لم يشترط في عقد القرض تسديد بالمعدن الذهب ضماناً لحقوق الدائنين عند هبوط القيمة الشرائية للعملة، ذلك لأن عملية التسديد ستم بعملة قد هبطت قيمتها.

- فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي المخصص لشراء بعض أنواع السلع والخدمات، وكذلك المرتبات والأجور التي يتناولها الموظفون والعمال التي تدفعها الدولة فستتأثر بسبب هبوط القيمة الشرائية للنقود، وبالتالي يزداد مقدارها لذلك تلجأ بعض الدول إلى مواجهة ارتفاع الأسعار عن طريق تخصيص بعض المنح للموظفين والعمال كإعانات.

¹ - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص: 84.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

ب- **تغير القواعد المالية:** من النتائج التي أدت إلى التغير في القواعد الفنية المتعلقة بإعداد ميزانية، هي الزيادة الظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، فقد كانت قاعدة تخصيص الإيرادات الحكومية التي تتبعها الهيئات الحكومية هي الأصل وما عداها يعتبر استثناء وخروجاً على هذه القاعدة، ومضمون هذه القاعدة هي أن تقوم تلك الهيئات بطرح إيراداتها من النفقات المدرجة في ميزانية الدولة، ويطلق على هذا الإجراء اسم صافي الإيراد، إذ لا شك أن درج جميع نفقات هذه الهيئات في الميزانية العامة يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق الحكومي وبالنتيجة فإنها لا تمثل زيادة حقيقية فيها.

كما أن مد الفترة التي تبدأ وتنتهي فيها السنة المالية تؤدي إلى زيادة في أرقام الإنفاق الحكومي، لأنها تسحب لفترة زمنية أطول دون أن يتضمن ذلك زيادة حقيقية في الإنفاق الحكومي.⁽¹⁾

كذلك فإن تعديل مضمون الإنفاق الحكومي بصورة تسمح باتساعها ليشمل بعض عناصر النفقات التي لم يكن يتضمنها من قبل لزيادة ظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، كما هو الحال في إضافة النفقات الاستثمارية ونفقات القطاع الاشتراكي (القطاع العام) سواء كانت ملكيتها عامة أو جزئية ضمن أرقام الإنفاق الحكومي إذ أن هذا المفهوم الواسع للإنفاق الحكومي قد يشمل بعض عناصر الإنفاق ذات الطبيعة المختلفة عن الإنفاق الحكومي بالمعنى الدقيق للأخيرة بما يؤدي إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق الحكومي، كما أن تعدد الميزانيات وتداخل عناصر الإنفاق هو الآخر يؤدي إلى زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق الحكومي، ذلك لأنه يسحب تكرار حسابات هذه العناصر.

ج- **تعميم استعمال النقود في الإنفاق الحكومي:** لجأت بعض الدول قديماً إلى استخدام الإكراه والإجبار كأسلوب لأداء العمل في الأشغال العامة دون أن تدفع أجراً كمقابل للعمل، أو أنها تقوم بتعويض بعض الأفراد والمؤسسات بفرض الضرائب والرسوم وجبايتها من المكلفين كمقابل للخدمات التي تقدمها لهم وينتفعون بها، أما في الوقت الحاضر فقد أخذ الإنفاق الحكومي صورة النقود وهجرة الأساليب القديمة لمخافاتها للعدالة.

¹ - عبد الرحمن الهيتي نوزاد، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المنهج، الأردن، 2005، ص: 53.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

وما من شك أن الاستعاضة عن الأسلوب القديم بالطريقة الحديثة واستعمال النقود في الإنفاق الحكومي، أدى إلى زيادة ظاهرية في الإنفاق الحكومي.

د- زيادة عدد السكان: تنشأ زيادة عدد السكان عن اتساع مساحة الدولة، والزيادة الطبيعية للسكان عن طريق التكاثر، وتؤدي الزيادة الحاصلة في السكان في زيادة حجم الإنفاق الحكومي لمواجهة الأعباء الجديدة في ميادين مختلفة من الخدمات العامة، ولا تعود الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الزيادة المطلقة في عدد السكان فقط وإنما يتأثر الإنفاق الحكومي ويزداد بفعل التغيرات الهيكلية في السكان، فارتفاع عدد الأطفال إلى إجمالي السكان⁽¹⁾ يتطلب توفير الخدمات الأساسية المناسبة لمرحلة الطفولة، وفي مرحلة لاحقة، زيادة نفقات التعليم بشكل خاص، لمواجهة تلك الزيادة الحاصلة في نسبة عدد الأطفال، كما أن زيادة عدد الشيوخ، يؤدي إلى زيادة المعاشات، كما أن ارتفاع توقعات الحياة يؤدي إلى العمل على زيادة العائد من الاستثمارات التعليمية، وكل ذلك يبرر الزيادة في الإنفاق الحكومي في هذا المجال وفي المجالات الأخرى المختلفة.

ورغم أن زيادة الإنفاق الحكومي الناشئ عن زيادة عدد السكان لا يعتبر ظاهرة لقياس معدل النمو السكاني، باعتبار أن الزيادة السكانية هي ظاهرة طبيعية للتكاثر السكاني، وبناء على ذلك يتطلب التعرف على الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي إلغاء أثر الزيادة في عدد السكان في الإنفاق الحكومي، من خلال تقييم الإنفاق الحكومي الحقيقي على عدد السكان في كل فترة من الفترات.

2- الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات الحكومية: يقصد بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات الحكومية، ناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبها الدولة وعن زيادة الأفراد الذين يستفيدون من النفقات الحكومية، إذ ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير، أي أن هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد وإلى تحسين نوعية تلك الخدمات.⁽²⁾

وقد اختلف كتاب المالية العامة والاقتصاد حول تحديد الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات الحكومية وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، إلا أنه يمكن القول أن هناك أسباب

¹ - فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 86-87.

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص: 81.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

حقيقية عديدة تكمن خلف الزيادة في النفقات الحكومية للدولة يمكن إجمالها في الأسباب التالية:⁽¹⁾

أ- **الأسباب الاقتصادية:** فإنها من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحكومية، زيادة الدخل الوطني والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات، التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (وعلى الأخص في حالة الكساد)، والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات الوطنية فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة في العصر الحديث من زيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو ترتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه، كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة الإنفاق، وتهدف الدولة من قيامها بهذه المشروعات، إما الحصول على موارد لحزينة الدولة، وإما التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة في الدولة.

ب- **الأسباب الاجتماعية:** فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية (نتيجة للهجرة من الريف بنو حركة التصنيع وبالتالي اتساع المدن) إلى زيادة الإنفاق الحكومي المخصصة للخدمات التعليمية والصحية والثقافية الخاصة بالنقل والمواصلات والمياه والغاز والكهرباء... الخ، ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف كما هو معلوم، كذلك أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة⁽²⁾، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، وقد استتبع قيام الدولة بهذه الإعانات والخدمات الاجتماعية زيادة الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة النفقات التحويلية.

ج- **الأسباب السياسية:** فإنها تبدو من خلال بعض العوامل التي تؤثر في ازدياد النفقات الحكومية، وأهم تلك العوامل انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية، نمو مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية، ودرجة نقاء الأخلاق السياسية، وبيان ذلك أنه يترتب على انتشار المبادئ

¹ - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 101.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

الديمقراطية، اهتمام الدولة بحالة الطبقات المحدودة الدخل والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها، هذا فضلا عن أن النظام الحزبي (حيث تتعدد الأحزاب السياسية في الكثرة الغالبة من الدول) يدفع الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية لإرضاء الناخبين، وإلى الإفراط في تعيين الموظفين مكافأة لأنصاره، ويترتب على هذا كله بطبيعة الحال تزايد في النفقات الحكومية، كذلك يؤدي تقرير مبدأ مسؤولية الدولة إما القضاء على زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما يحكم به على الدولة من تعويضات، ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وزيادة أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى ظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة، ومنظمات إقليمية متعددة، أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على هذه المجالات.

وفوق كل ما تقدم، فإنه مما لا شك فيه أن عدم توفر بعض الصفات الشخصية لدى العاملين، وخاصة ذات القيمة الأخلاقية (كالترهة والحرص على أموال الدولة) له أثره المدمر في زيادة نفقات الدولة.⁽¹⁾

د- الأسباب الإدارية: من الأمور المسلم بصحتها ما يؤدي إليه سوء التنظيم الإداري وعدم مجارته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي وتطور وظائف الدولة، وكذلك الإسراف في عدد الموظفين وزيادته عن حاجة العمل والإشراف في ملاحقة الوظائف العامة من الزيادة في الإنفاق الحكومي وهذه الزيادة في النفقات الحكومية حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على الموظفين، وإن كانت تعتبر زيادة منتجة إنتاجا مباشرا، لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، فهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية.⁽²⁾

هـ- الأسباب المالية: سهولة الاقتراض في العصر الحاضر، أدى إلى لجوء الدولة إلى عقد القروض العامة للحصول على موارد للخرينة العامة تسمح بزيادة الإنفاق الحكومي وخاصة على الشؤون الحربية، هذا فضلا عما تستعبده خدمة الدين لدفع أقساطه وفوائده، من زيادة النفقات الحكومية، كذلك يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات

¹ - محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

الحكومية، وتبدوا خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السلمية على الحكومة العمل على خفض نفقاتها لما هو معلوم من صعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق والعودة بها إلى ما كانت عليه قبل الزيادة.

ومنه فإن ازدياد النفقات الحكومية في العديد من الدول يرجع بسبب تأثير عدة عوامل ذات صيغة مالية منها:⁽¹⁾

- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية، بما لها من امتيازات السلطة العامة.

- وجود فائض في الإيرادات.

- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة، مثل: قاعدة وحدة الميزانية.

و- الأسباب الحربية: لا تقل أهمية عن الأسباب المقدمة، إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحالي بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والاستعداد لها وما ينجم عن ذلك تزايد الإنفاق العسكري في الدول، ليس في أوقات الحروب فحسب بل وأيضا في فترات السلام، ولقد أكدت هذه الحقيقة الحربان العالميتان والحروب السابقة، وكذلك الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات الحكومية اللازمة للحرب أو تسوية آثارها بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي، وتؤكد لنا ظاهرة التزايد المستمر في النفقات الحربية إلى حجم الإنفاق الحكومي من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لبعض الدول الكبرى.⁽²⁾

ثالثا- ترشيد الإنفاق الحكومي:

المقصود بترشيد النفقات الحكومية هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاوله تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.⁽³⁾

الواقع أن ترشيد النفقات الحكومية يتطلب الإلزام بالضوابط التالية:

¹ - محمد الصغير بعلی، يسري أبو علاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص: 48.

² - أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

³ - مسعود دوارسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

1- تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية: ليست من المصلحة أن تتجه النفقات الحكومية نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات الحكومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حد أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

2- إعداد دراسات جديدة للمشروعات: تتضمن الدراسة الجديدة لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.⁽¹⁾

3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة والارتباط باتفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات.

4- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير لنفقات نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مأرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه وتعميد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... الخ.

¹ - محمد علاوي، فلة بجاوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدينة، 2007، ص: 45.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

لا شك أن ترشيد النفقات الحكومية يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها بالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات الحكومية.⁽¹⁾

¹ - مسعود دوارسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، مرجع سبق ذكره، ص: 202.

الفصل الأول المداخل النظرية للإنفاق الحكومي والمفاهيم المرتبطة به

خلاصة الفصل الأول:

لقد ساهم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وازدياد وظائفها لتشمل الجانب الاجتماعي إلى ازدياد حجم النفقات الحكومية بشكل جعلها من أهم أدوات السياسة المالية في أي نظام اقتصادي كان، فوجود النفقة الحكومية لا يبررها النشاط الاقتصادي وإنما يبررها الجانب الاجتماعي الذي شمله دور الدولة.

تطور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت تطورا كبيرا، ففي الفكر الكلاسيكي كانت السياسة المالية محايدة، وبسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة التي أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد، فقد أصبحت الدولة متدخلة في كافة المجالات، عن طريق الإنفاق الحكومي.

تستخدم الدولة سياسة الإنفاق الحكومي قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، التي تخضع إلى جملة من الضوابط والمحددات وذلك لم يمنع من زيادة حجم النفقات الحكومية.

الفصل الثاني

مفهوم التنمية الاقتصادية

تمهيد:

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل وهذا بدوره يحتاج إلى وسائل وبدون وسائل لا معنى للحديث عن الأهداف والانجازات ولا مجال لتجسيدها في الواقع، من هذا المنطلق فإن تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية حتى أصبحت تتخذ مصطلحات عدة مما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين وخبراء المالية إلى البحث عن الوسائل والحلول المناسبة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف اقتصادية واجتماعية دون الإحلال بالتوازن الاقتصادي وسنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة التنمية الاقتصادية وأهم مبادئها والتي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث وهي كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نماذج التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها

إن التنمية الاقتصادية تعني النماء والزيادة والكثرة وتصدر الإشارة هنا إلى أن تعريفها في مصطلح العلماء يضل مرتبطاً دوماً بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية، فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

أولاً - مفهوم التنمية الاقتصادية:

تعريف أول: هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل⁽¹⁾.

تعريف ثاني: التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة⁽²⁾.

تعريف ثالث : ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن ، أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية اقتصادية، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة⁽³⁾.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ثانياً - أهمية التنمية الاقتصادية:

¹ - محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسة نظرية وتطبيقية "، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000ص: 64

² - حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1979 ص 63 .

³ - وليد الجبوسي، "أسس التنمية الاقتصادية"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص: 3-4.

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين⁽¹⁾ :

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:
من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لا بد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية : تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في:

- ◀ التبعية الاقتصادية للخارج
- ◀ سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ◀ ضعف البنيان الصناعي.
- ◀ ضعف البنيان الزراعي.
- ◀ نقص رؤوس الأموال.
- ◀ انتشار البطالة.
- ◀ انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.
- ◀ سوء ادارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- ◀ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ب - مجموعة العوامل غير الاقتصادية:

- ◀ الزيادة السكانية الهائلة.
- ◀ انخفاض المستوى الصحي.
- ◀ سوء التغذية.
- ◀ انخفاض مستوى التعليم.
- ◀ ارتفاع نسبة الأمية.

¹ - وليد الجيوسي، "أسس التنمية الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص: 6 .

وعليه يجب على البلدان النامية تجاوز هذه العوامل بنوعيتها تدريجياً وذلك بتبني رؤية استراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2 - التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي : إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على

الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً.

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف سياسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم الأهداف كما يلي⁽¹⁾:

أولاً- زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجياً على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حالياً خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيراً كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية

¹ - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى 1993، ص: 55-56 .

الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي.

ثانيا- رفع مستوى المعيشة:

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية لتحقيق مستوى معيشة مرتفع وان الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكلا وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان عامة، أي أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة.

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة منه ما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة.

ثالثا- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذا الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت.

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية في العدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في الطبقات وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع

الكفالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا ان افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدول إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، ومع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع.

رابعا - التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية، وضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد وارتباطه بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافة إلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط.

المطلب الثالث: محددات ومقومات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية هي السعي المستمر باستعمال محددات واتخاذ مقومات من أجل تحقيق التنمية وحسن إدارتها، ومحددات ومقومات التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:

أولاً- محددات التنمية الاقتصادية:

نستطيع عرض عدة محددات تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف نذكر منها ما يلي (1):

- 1- التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغيير الكمي " زيادة دخل الفرد " بل تنطوي أيضا على التغيير الكيفي في البنيان الاقتصادي الذي يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان.
- 2 - يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد منها.
- 3 - نظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فإنه لا بد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.
- 4 - تتطلب التنمية التساند الاجتماعي الواقع بين الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية.
- 5 - لإنجاح التنمية لا بد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه ومدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع.
- 6 - للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته.
- 7 - الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية يعني الدعوة للانغلاق وعدم الاستفادة من إبداعات وتجارب الآخرين.
- 8 - يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغيير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة.

1- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2008، ص: 68-69.

ثانياً - مقومات التنمية الاقتصادية:

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلا إذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية هي⁽¹⁾ :

1 - **التغير البنياني** : يقصد به التغير الجوهري في العلاقات البنائية التي يتميز بها الاقتصاد القومي وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دوراً متزايداً مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى جملة الناتج القومي ويؤدي ذلك إلى العديد من التغيرات البنائية منها ما يطرأ على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة إلى جملة الأفراد العاملين وكذا التغير في المستوى الفني للإنتاج.

2 - **الدفعة القوية**: يقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

3 - **الإستراتيجية الملائمة** : يقصد بالإستراتيجية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف المجتمع ، ولا شك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة وعند تحديد الإستراتيجية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد ما يسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة وما يسمى بإستراتيجية النمو غير المتوازن من جهة أخرى.

أ - **إستراتيجية النمو المتوازن** : يرى أنصار هذه الإستراتيجية أنه من الضروري توجيه دفعة قوية من الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية ولنجاح ذلك لا بد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت ما يؤدي إلى خلق وفورات خارجية للصناعات المختلفة ويلاحظ أن هذه الإستراتيجية تهتم فقط بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأفقي للإنتاج.

ولقد انتقدت هذه الإستراتيجية في كثير من النقاط أهمها أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانيات الدول المتخلفة.

ب - **إستراتيجية النمو غير المتوازن** : ترى هذه الإستراتيجية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمارات هو من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة لذلك ترى ضرورة توجيه

¹ - محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 75-76.

الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسمى أقطابا للنمو أو القطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال لإعادة التوازن من جديد، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات التي تتميز بأعلى معدل كلي للترابط وذلك لأن حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما يؤدي إلى حفز الاستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية، وقد انتقدت هذه الإستراتيجية مثلها في ذلك مثل إستراتيجية النمو المتوازن في كونها تفترض أنه لا توجد ندرة في الموارد التمويلية بينما واقع الحال ينبئ أن الدولة المتخلفة تعتمد هذه الإستراتيجية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة وهو ما أثبت الواقع العملي صعوبة حدوثه وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نماذج التنمية الاقتصادية

تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في التنمية فكل ينظر لها بمنظوره الخاص وفلسفته السياسية وخلفياته الفكرية ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده ومستلزماته والمعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: أبعاد التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي⁽¹⁾:

أولاً - البعد المادي للتنمية:

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف، فالتنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى التحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، سيادة الإنتاج السلعي، عملية تكوين السوق القومية.

ثانياً - البعد الاجتماعي للتنمية:

يترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية تتمثل في تغيرات الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية.

ثالثاً - البعد السياسي للتنمية:

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا.

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص: 131-132.

رابعاً- البعد الدولي للتنمية:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

خامساً- البعد الحضاري للتنمية:

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

المطلب الثاني: مستلزمات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمستلزمات الضرورية التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات⁽¹⁾ :

أولاً - تراكم رأس المال :

يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات ، أيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير " الحصول على المعرفة " التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية.

ثانياً - الموارد البشرية:

يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فإن للمورد البشري دورا مهما في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة " عرض العمل " التي تضم أعداد العاملين والمجموعة الثانية هي مجموعة " القدرات الإدارية" والتي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف وقد منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم

¹ - مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية" نظريات وسياسات وموضوعات"، مرجع سبق ذكره، ص: 134-135 .

هو الذي يدرك الفرص لتحقيق الوسائل الدقيقة والطرق الجديدة لإنتاج منتجات جديدة وتطويرها وفي كل هذه النشاطات فان المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف.

ثالثا - الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد كلما كان ذلك حافزا وعملا مساعدا على النمو المتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيودا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحققت تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

رابعا - التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجي من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل، وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية منذ حصولها على استقلالها السياسي تبذل مساعي لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل والمستوى المعيشي، إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم " مزايا الدول المتقدمة " أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها " مزايا الدول المتخلفة ".

وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها⁽¹⁾ :

- 1 - يجب أن توضع أهداف التنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها.
- 2 - يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الانتاج المتاحة بشكل فعال.

¹ - علي الجدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص: 11.

- 3 - يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية الإدارية وغيرها من الطاقات لإنجاز أغراض التنمية الاقتصادية.
- 4 - معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانيات المتاحة.
- 5 - يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض.
- كما يشترط لتحقيق التنمية ضرورة توفر التسهيلات الاقتصادية "أسواق حرة، إعانات الدولة" التي تتعلق بخلق الفرص للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك، وضرورة توفر البيئة المناسبة للفرد ليمارس نشاطاته الاقتصادية بحرية كالترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة وتوفير ضمانات الشفافية التي تعزز الثقة بين الأفراد فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الحكومات من جهة أخرى الأمر الذي يضمن الحرية في التعامل بين الأفراد على أساس ضمان الإفصاح والسلامة⁽¹⁾.
- وضمن مستلزمات التنمية الاقتصادية تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000 وهذه الأهداف هي⁽²⁾:
- أ - توفير الظروف العامة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ب - الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم.
- ج - تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع المداخيل.
- د - توسيع برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارات لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برنامج التنمية الاقتصادية.
- هـ - حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات.

¹ - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن الطبعة الأولى، 2011، ص:39.

² - علي الجدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق، مرجع سبق ذكره، ص:12.

و- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد مع توظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

ي - السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ن - تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة التدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

تعتبر سمات التخلف من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية وهي تختلف عن مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها، ويمكن تقسيم العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسية هي⁽¹⁾.

أولاً - العقبات الاقتصادية:

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضاً في مستوى الصحة يسبب بدوره انخفاضاً في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل، ويزيد من تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

ومن المعروف أن الدول النامية بشكل عام تعاني من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية وهناك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود إلى وجود العائدات النفطية رغم أن هذه الدول متشابهة مع بعض الدول النامية الأخرى في بعض المشاكل لكن هذا لا يعني أن تقف هذه الدول النامية أمام المشاكل التي تعانيها، فالدول النامية تتميز بحيرات كبيرة في باطن الأرض وحتى على مستوى الموارد البشرية ولو استغلت هذه الموارد استغلالاً صحيحاً وحتى لو اقترضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية فباستطاعتها أن تسد فواتير القروض إذا تم بالفعل استغلال الموارد المتاحة استغلالاً صحيحاً، فالدول المتقدمة كانت فقيرة من قبل لكنها تقدمت والدول النامية باستطاعتها أن تصبح غنية وفي وضع أفضل إذا استخدمت نهج التخطيط السليم لعملية التنمية.

¹ - حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

ثانيا- العقبات السياسية والاجتماعية الفكرية:

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توفر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغييرات عميقة في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا، ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع التي شاركت معها في صنعها.

لذلك فإنه يتطلب توفير سياسية مهياة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما، وإنما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب لعلاج مشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى أفراد المجتمع فان هذا طبيعيا يؤدي إلى تهينة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر يؤدي إلى دفع عملية التنمية للأمام.

ثالثا- العقبات التكنولوجية والتنظيمية:

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود، فالجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام.

فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وبعض المشروعات يمكن إعطاؤها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لا بد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية والتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات للحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكتيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة كما ان الأفراد العاملين في

القطاع الحكومي والقطاع الخاص مسؤولون عن عملية التنمية الإدارية كونهما جزء لا يتجزأ من المجتمع.

تحتاج الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا البسيطة وليست المعقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية من نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول.

المبحث الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

المطلب الأول: الادخار ومكوناته

و يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ومن خلال هذا يمكن تعريف الادخار كما يلي:
أولا- مفهوم الادخار:

تعريف أول: الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري⁽¹⁾.
تعريف ثاني: كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز⁽²⁾.

تعريف ثالث: حسب الدكتور أحمد النجار عرف الادخار كما يلي:

"إن الادخار الكلي للأفراد عبارة عن أجزاء الدخل التي لا يستعملها الأفراد في طلب سلع الاستهلاك وكذلك الدولة يمكنها أن تدخر عندما تكون نفقاتها أقل من إيراداتها، والادخار يؤدي إلى سحب النقود من الدورة الاقتصادية لتكوين أصول ثروة لدى المدخرين ولما كنا نعتبر الأفراد الطبيعيين مستهلكين، فإن ادخارهم لا يمثل جمع أصول إنتاجية وإنما يمثل ثروة في شكل حقوق"⁽³⁾.

¹ - عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ النشر، ص: 331 .

² - حمدي زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982، ص: 275.

³ - الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص2008، ص: 57.

ثانيا - مكونات الادخار:

للاذخار عدة مكونات تتمثل فيما يلي:

1 - مدخرات القطاع العائلي:

إن مدخرات هذا القطاع تتجدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

2 - مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في

الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن هذا الأخير يتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3 - مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن

النفقات، أما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية وأما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات.

المطلب الثاني: القروض الداخلية

تشتمل القروض الداخلية على قروض صغيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أدونات الخزينة أو سندات التنمية⁽¹⁾. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحاً في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده⁽²⁾.

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تمويل الدخل من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) والذي يقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات⁽³⁾. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات لالتجاء إلى التضخم منها⁽⁴⁾ :

أولاً- إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخل في صالح أصحاب الدخل المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطراً، حيث أنه لا يكون حافزاً للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحاً أن إعادة التوزيع لصالح الدخل المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخل المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضرراً بالغاً بأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيداً عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية.

¹ - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 207.

² - رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989، ص: 188.

³ - كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص: 445.

⁴ - باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة 1988، ص: 315.

ثانيا - استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي لتشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين.

- العامل الأول : درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة.

- العامل الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لا بد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل انجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أن رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد

منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصاً لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساساً على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته، ورأس المال الأجنبي يجب أن لا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلاً عنها، لأن التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحياناً كنشوب حرب مثلاً ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكن هذه يجب على الدول النامية ومنها الجزائر في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية⁽¹⁾.

¹ - حمدية زهران ، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، 1982 ، ص3

خلاصة الفصل الثاني:

إن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذا المكونات وعلاقتها الهيكلية البنية والضمنية، ولكن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية. وهي من بين النماذج التنموية الذي يتميز بها قطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلّة المردودية والربح فيها، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخوَص وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على القطاع بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الأساسية ذات الطابع الخدماتي.

الفصل الثالث

البرامج التنموية ومؤشرات التنمية
الاقتصادية في ظل الانفاق الحكومي

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

تمهيد:

التنمية من أهم التحديات التي تواجه الحكومات من أجل الاستجابة لمتطلبات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة، غير أن الدول النامية ورغم وعيها بمتطلبات التنمية منذ عقود مع توفر الكثير منها على الموارد اللازمة إلا أن أغلب اقتصادياتها مازالت في دائرة التخلف.

والجزائر وكغيرها من الدول النامية تواجه تحديات التنمية بسبب ضعف هيكلها الاقتصادي والاعتماد الشبه الكلي على العائدات النفطية، رغم توفرها على الإمكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل يسمح بخلق اقتصاد متنوع وبإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

حيث أدى التغيير في السلطة السياسية (الانتخابات الرئاسية أفريل 1999) إلى انتهاج سياسة اقتصادية ذات صبغة اجتماعية تركز على التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي بهدف مساعدة السكان ومعالجة مخلفات الأزمة الأمنية.

فبعد أن عرفت مؤشرات الاقتصاد الكلي مع نهاية التسعينات نوعا من الاستقرار انطلقت الجزائر في سلسلة من الاستثمار العمومية، وذلك عن طريق مجموعة كبيرة من المشاريع الاستثمارية شملت مختلف القطاعات كالتعليم والصحة والطرق والسدود وشبكات الكهرباء والغاز، من أجل تحسين معيشة السكان في كل جهات الوطن وتوفير البنية التحتية الضرورية للأنشطة الاقتصادية بشكل يسمح بزيادة الناتج الوطني وتنمية جميع القطاعات.

الإنفاق الحكومي جاء على شكل مجموعة من البرامج التنموية المتواصلة، كل برنامج تنموي يحوي مجموعة من المحاور يتضمن كل محور بدوره مجموعة من المشاريع محددة الأهداف شملت هذه الأهداف تطوير البنية التحتية من خلال تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحديث المطارات والموانئ وإنشاء السدود وشبكات الري والغاز والربط بالكهرباء، وكذا تشجيع الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والفلاحية، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم والتكوين وقطاع الصحة.

وقد تمثلت هذه البرامج التنموية في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2014، ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو في الفترة 2005-2009 الذي كان مواصلة للبرنامج الأول لكن بمخصصات مالية أكبر، وقد أرفق بالبرنامجين التكميليين

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، وجاء بعد ذلك البرنامج التنموي الأضخم منذ الاستقلال وهو البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014.

وسنستعرض في هذا الفصل المخططات التنموية في الجزائر، مع التركيز على البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2014، إضافة إلى الإحاطة بجوانب التنمية من خلال تحليل هيكل الاقتصاد الوطني والمؤشرات التنموية، وكذا معوقات متطلبات التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية جراء الصدمة الحالية لأسعار النفط وتأثيراتها على الإنفاق الحكومي بالجزائر.

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

سمحت برامج التعديل الهيكلي والإصلاح الاقتصادي خلال فترة التسعينات بتحقيق بعض الأهداف المسطرة بخصوص معالجة بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن النتائج المحققة كانت على حساب تقليص النفقات العامة خاصة في الجوانب الاجتماعية، والتي لم تكن كافية لخلق اقتصاد تنافسي قادر على الاندماج بشكل فعال مع الاقتصاديات الأخرى إقليمياً وعالمياً، إضافة إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الفترة زادت من تعقيد الوضعية الاقتصادية والاجتماعية هاته العوامل المجتمعة ساهمت في تدهور الأوضاع أكثر وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان في مختلف مناطق الوطن⁽¹⁾.

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة الناتجة عن محدودية نتائج الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، جعلت السلطات العمومية أمام حتمية تحسين أداء الاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات وفي كل الولايات بشكل يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وأنه لا يمكن تنمية الكثير من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية، لذلك كان من الضروري على السلطات العمومية معالجة الآثار السلبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الاستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية النمو والانتعاش المرفقة بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعت أيضاً من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتنمية الموارد البشرية في إطار تنمية محلية متكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة وتنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى، لذلك اغتنمت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة ارتفاع العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق العام وتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2014 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2006 المرفق بالبرنامجين

¹ - شرفاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، 20/21 أفريل، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

التكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا المتعلقين بالفترة 2006-2009، إضافة إلى البرنامج الخماسي الخاص بالفترة 2010-2014. بالإضافة إلى الرغبة في تجاوز مخلفات عشرية التسعينات الصعبة وآثارها السلبية الكبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هناك ظروف وعوامل اقتصادية كان لها الدور الكبير في مباشرة سلسلة البرامج التنموية اعتبارا من سنة 2000. تتمثل هذه العوامل أساسا في تحسن الوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية وانعكاساتها الإيجابية على عدة مجالات، كإحتياجات الصرف وتسديد المديونية الخارجية، وسنركز على الفترة 2001-2005 باعتبارها الفترة التي تم فيها بلورة سلسلة البرامج التنموية وباعتبار البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 مواصلة واستكمال للبرامج السابقة.

ويوضح الجدول التالي بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرامج التنموية.

الجدول رقم (1-3): بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرامج التنموية

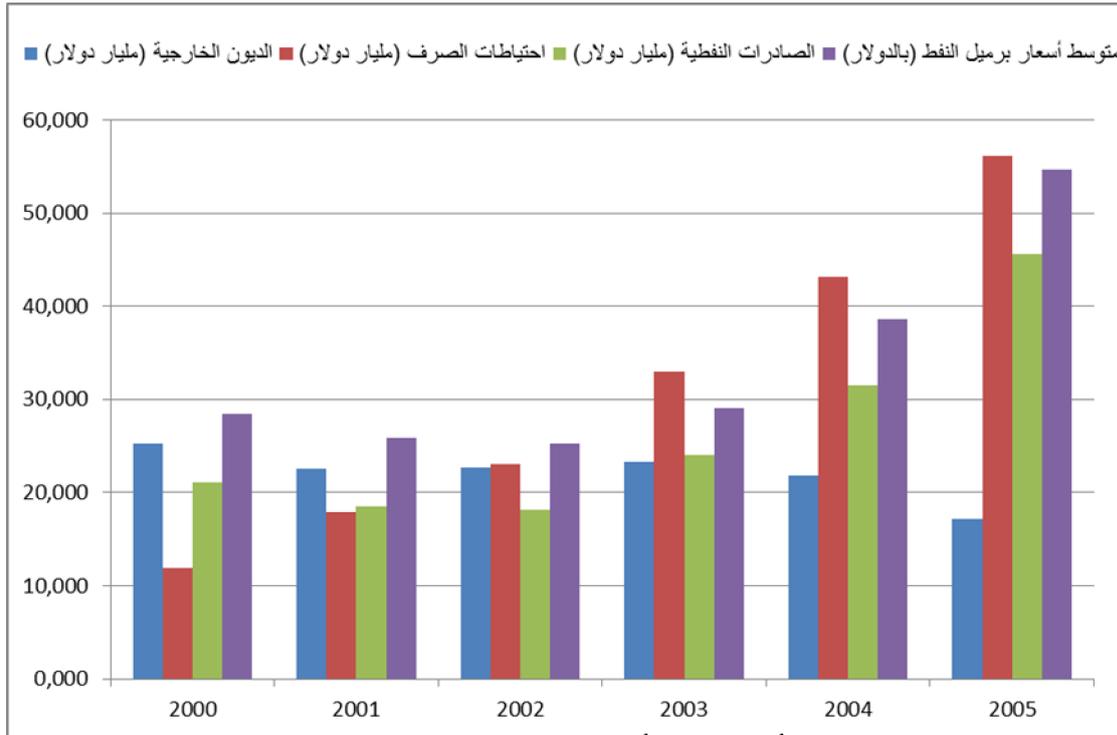
السنة	متوسط أسعار برميل النفط (بالدولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياجات الصرف (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار)
2000	28.50	21.06	11.90	25.261
2001	24.85	18.53	17.96	22.571
2002	25.24	18.11	23.11	22.642
2003	29.03	23.99	32.94	23.353
2004	38.66	31.55	43.11	21.821
2005	54.64	45.59	56.18	17.191

المصدر:

Rapport « Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994- 2004 » et « Bulletin statistique hors-série 2006 » de la Banque d'Algérie, P 73.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الشكل رقم (1-3): بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرامج التنموية



يتبين من خلال الجدول أن متوسط أسعار برميل النفط ورغم انخفاضه بين سنتي 2000 و2001 و2001 بحوالي 4 دولارات إلا أنه عرف ارتفاعا محسوسا طيلة الفترة 2001-2005 حيث وصل إلى أكثر من 54 دولار. كما بلغ متوسط الفترة 2001-2005 أكثر من 34 دولار وارتفعت الصادرات النفطية إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005، وسمح هذا أيضا بانتقال قيمة احتياطات الصرف من 11.90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما سمح ارتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

شجعت هذه المعطيات السلطات العمومية على مواصلة الإنفاق العمومي من خلال إطلاق البرامج التنموية، كما ساهم ارتفاع العائدات النفطية في الفترة ما بين 2005-2010 بزيادة حجم المخصصات المالية التي وصلت في الفترة 2001-2009 إلى حوالي 180 مليار دولار وبلغت حوالي 286 مليار دولار، وذلك بإطلاق البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 الذي تعتبر أحد أهدافه الرئيسية استكمال المشاريع السابقة.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم برنامج الإنعاش الاقتصادي ومخصصاته المالية وكذا التقسيم القطاعي له.

الفرع الأول: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 بمخصصات مالية أولية قدرها 525 مليار دينار جزائري، يستهدف البرنامج الوصول إلى معدلات نمو سنوية تتراوح بين 5% و6% وقد حددت أهدافه العامة في العناصر التالية⁽¹⁾:

- 1- تشجيع ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تشغل أكبر عدد ممكن من اليد العاملة.
- 2- دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة.
- 3- تسهيل تمويل الأنشطة الاقتصادية.
- 4- تطوير الزراعة وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.
- 5- تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
- 6- تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

ويوضح الجدول التالي التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

¹ - ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

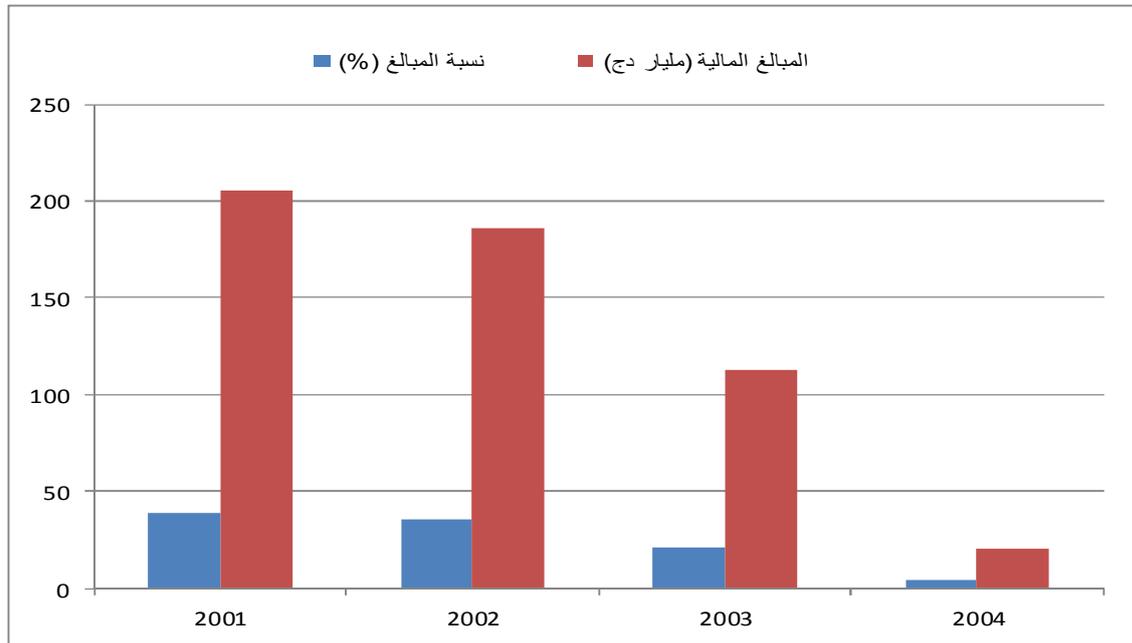
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (2-3): المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ (%)
2001	205,4	39,12
2002	185,9	35,41
2003	113,2	21,56
2004	20,5	3,90
المجموع	525	100

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

الشكل رقم (2-3): المخصصات المالية السنوية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي



ويتضح من خلال الجدول تركيز السلطات العمومية على السنوات الثلاث الأولى وبالأخص السنتين الأوليتين لفترة تنفيذ البرنامج قصد إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني في مختلف القطاعات وإعطاء الأولوية من البداية لمشاريع تطوير البنية التحتية ودعم الأنشطة المنتجة، إضافة إلى المخلفات السلبية الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية لفترة المأساة الوطنية التي اقتضت التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الفرع الثاني: التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من حيث القطاعات إلى أربعة (04) قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المخصصة لكل قطاع:

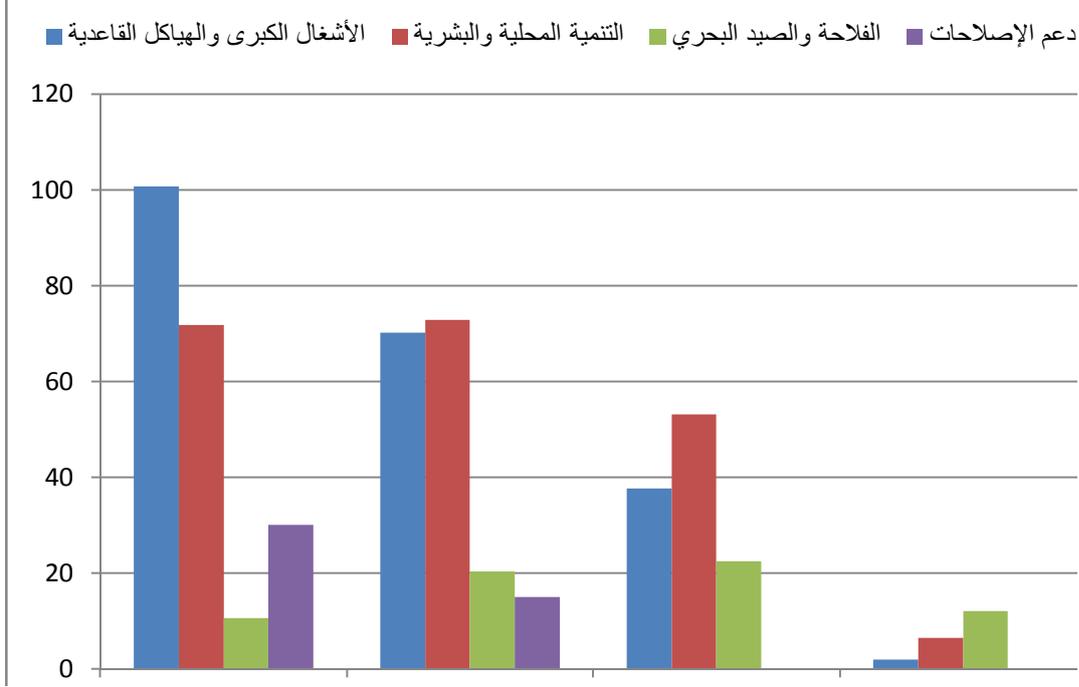
الجدول رقم (3-3): التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

النسبة المئوية (%)	المجموع (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	القطاع
40,1	210,5	2,0	37,6	70,2	100,7	الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية
38,8	204,5	6,5	53,1	72,8	71,8	التنمية المحلية والبشرية
12,4	65,4	12,0	22,5	20,3	10,6	الزراعة والصيد البحري
8,6	45,0	0	0	15,0	30,0	دعم الإصلاحات
100	525,0	20,5	113,9	185,9	205,4	المجموع

المصدر: تقرير "الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001"

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص: 87.

الشكل رقم (3-3): التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي



يتبين من الجدول أنه قد تم رصد 79% من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لكل من قطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية. مجموع يفوق 414 مليار دينار، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات ولقطاع الزراعة والصيد البحري.

يمكن تفسير المخصصات الكبيرة لقطاع الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية بمتطلبات تدارك النقائص الكبيرة في هذا القطاع، خاصة وأن القطاع عرف تدهورا كبيرا في فترة التسعينات، كما أن للقطاع دور كبير في تحريك بقية القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ كبيرة له.

أما في قطاع التنمية المحلية والبشرية فقد تم تخصيص حوالي 40% من مخصصات البرنامج بسبب أهمية ودور هذا القطاع في خلق الثروة وإحداث التوازن الجهوي في الجانب التنموي.

وبخصوص دعم الإصلاحات في قطاع الزراعة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ معتبرة مقارنة بالإمكانات المالية المتوفرة في تلك الفترة، كما روعي في ذلك استفادة القطاع

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الفلاحي سنة 2000 من إطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية، واستفادته من مشاريع القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تم التركيز في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على دعم الأنشطة الإنتاجية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، والاهتمام بالتنمية المحلية والبشرية، ومشاريع الخدمات العمومية وتحسين معيشة السكان، ومرافقة ذلك بمجموعة من السياسات الهادفة إلى ضمان تحقيق الأهداف المسطرة في البرنامج، ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي⁽¹⁾:

1- دعم الأنشطة الإنتاجية:

ويتعلق ذلك بالأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأنشطة الصيد البحري ونذكرها كما يلي:

أ- القطاع الفلاحي:

من أجل مواصلة الجهود التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 استهدف البرنامج زيادة الإنتاج الفلاحي، وتشجيع استقرار سكان الأرياف ومكافحة الفقر وقد تم تخصيص مبلغ 55.9 مليار دينار للقطاع الفلاحي لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- زيادة المنتجات الفلاحية وخاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.
- ضمان حد أدنى من الإنتاج.
- حماية المناطق السهلية والرعوية من التصحر.
- المحافظة على المساحات الفلاحية وتوسيعها.
- حماية السهول والأراضي المعرضة لظاهرة انجراف التربة.
- تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها.
- تشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور.
- إعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي وزيادة فرص العمل، وحل مشكلة ديون الفلاحين.

¹ - ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ب- قطاع الصيد البحري والموارد المائية:

بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في خلق الثروة وتوفير الشغل، ورغم
الإمكانيات الطبيعية المتوفرة، لم ينل الاهتمام اللازم، ومن أجل تدارك النقائص في هذا القطاع
تم تخصيص 9.5 مليار دينار من قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من أجل تحقيق
الأهداف التالية:

- الرفع من عدد السفن وقوارب الصيد وصيانتها
- تحسين شروط عمل الصيادين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم (النقل والتبريد).
- دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع من خلال التسهيلات الضريبية والقانونية.
- دعم الصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات.
- تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات.
- معالجة ديون الصيادين.

2- التنمية المحلية والبشرية:

أ- التنمية المحلية:

- ركز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية على الأهداف التالية:
- تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية.
 - رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب
 - تطوير شبكات الصرف الصحي
 - إعادة تأهيل المناطق المتضررة في فترة التسعينات والبلديات المهمشة والفقيرة.
 - دعم المشاريع والأنشطة الإنتاجية.
 - توسيع وتطوير النقل وشبكة الاتصالات.

ب- التشغيل والحماية الاجتماعية:

- وذلك بالتركيز على برامج تشغيل العمالة والتركيز على المناطق الفقيرة، من خلال:
- خلق 70.000 منصب عمل طيلة فترة البرنامج.
 - دعم شريحة المعوزين والاهتمام بالمناطق المحرومة.
 - تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة.
 - تنظيم سوق العمل وإنشاء وكالات للتشغيل.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ج- تنمية الموارد البشرية:

تم تخصيص 90.2 مليار دينار، وقد تم التركيز في هذا المحور على المنشآت القاعدية لقطاعي الصحة والتربية، وتطوير الجامعات من حيث الهياكل والتأطير وتشجيع البحث العلمي، إضافة إلى تشجيع الأنشطة الرياضية والترفيهية، ودعم قطاع الشؤون الدينية.

3- تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي:

تم تخصيص 210.5 مليار دينار لهذا المحور، تضمنت التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران، وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الحضرية، وذلك على النحو الآتي:

أ- التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران:

خصص لها 142.9 مليار دينار، وتم توجيهها إلى المراكز الكبرى وإلى البلديات الفقيرة والمناطق المهمشة، وقد تم توزيع هذه المبالغ المالية كما يلي:

- المنشآت القاعدية المرتبطة بالري: شملت 09 مشاريع رئيسية بتكلفة 31.3 مليار دج.

- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية: خصص لهذه المنشآت 54.6 مليار دج.

- الأشغال العمومية: احتل قطاع الأشغال العمومية مكانة كبيرة بمخصصات إجمالية قدرت بحوالي 45.3 مليار دينار لإنجاز 25 مشروعاً رئيسياً تم توزيعها على شبكة الطرق والمطارات والموانئ بهدف تسهيل حركة الأفراد والبضائع وخلق تكامل إقليمي بين مختلف المناطق.

- تأمين الموانئ والمطارات والطرق: بلغت التكلفة في هذا البرنامج حوالي 1.7 مليار دينار، واستهدف مكافحة الغش وحماية الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الأمن عبر الموانئ والمطارات والطرق بواسطة الوسائل والمعدات الحديثة للرصد والمراقبة.

- شبكة الاتصالات: إنشاء أقطاب تكنولوجية تسمح باندماج الباحثين في محيط ملائم للبحث وإنشاء مؤسسات مهمة بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وأهم مشروع في هذا المجال هو مشروع المدينة العلمية "سيدي عبد الله" التي خصص لها في هذا البرنامج 10 مليار دينار.

ب- إعادة تأهيل الأرياف ومناطق الهضاب العليا والواحات:

استهدف البرنامج في هذا الصدد تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرماناً في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت 67.6 مليار دينار.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

4- السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

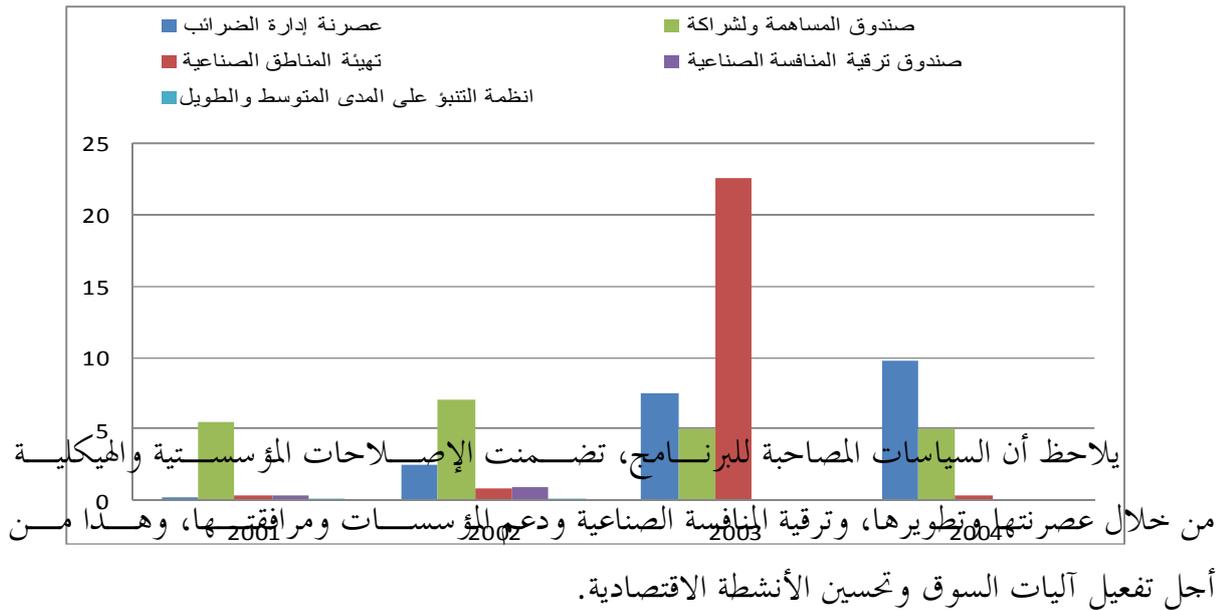
لضمان نجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي تم تسطير مجموعة من الإجراءات والإصلاحات، ويمكن توضيح أهم السياسات المصاحبة للبرنامج ومخصصاتها السنوية في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3): السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

المجموع (مليار دج)	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	-	-	0.05	0.03	أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر: ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح الحكومة، ص: 18.

الشكل رقم (4-3): السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي



المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

الفرع الأول: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج تنموي متعلق بالفترة 2005-2009 أعلن عنه يوم 07 أفريل 2005. بمخصصات مالية قدرها 4203 مليار دج (حوالي 55 مليار دولار)، ويعتبر هذا البرنامج التنموي مواصلة لسياسة الإنفاق العام التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي حقق نتائج جيّدة رغم محدودية مخصصاته المالية⁽¹⁾. وتجدد الإشارة إلى أن مبلغ 55 مليار دولار مثل المخصصات الأولية فقط المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث ارتفعت هذه المخصصات إلى حوالي 114 مليار دولار⁽²⁾، وعند إضافة المبالغ المخصصة للبرامج التكميلية الخاصين بمناطق الجنوب والهضاب العليا فقد تجاوزت المخصصات قيمة 13809 مليار دج (أكثر من 180 مليار دولار)⁽³⁾.

الفرع الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو خمسة (05) أبواب رئيسية موضحة في الجدول الآتي:

¹ - عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005، الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005، ص: 07.

² - Rapport N° 36270- DZ, volume 1 (texte principal), "République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité", La Banque mondiale, 15 aout 2007, P 13.

³ - Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire, ³ -
Ministre des Finances, 15/07/2008, P 4.

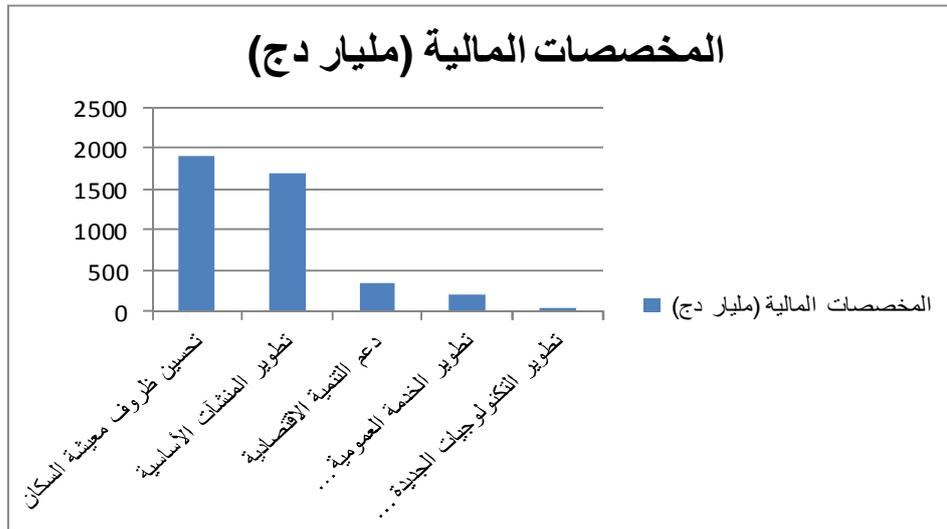
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (5-3): الأبواب الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

المخصصات المالية (مليار دج)	الباب
1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
1703.5	تطوير المنشآت الأساسية
337.2	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
50	تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة،
أفريل 2005، ص 6-7.

الشكل رقم (5-3): الأبواب الرئيسية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009



يلاحظ من خلال الجدول أنّ البرنامج التكميلي لدعم النمو هو برنامج استثمارات عمومية ضخمة، بالنظر إلى النفقات الكبيرة لهذا البرنامج والتي تم تقسيمها بشكل يسمح بإنجاز مشاريع عديدة في كل القطاعات هدفها التحسين الكبير لمعيشة السكان وتطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية، ويمكن تفصيل محتويات أبواب البرنامج التكميلي على النحو الآتي:

1- باب تحسين ظروف معيشة السكان: قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشة السكان بحوالي 1908.5 مليار دينار بنسبة 45.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، مقسمة على مجموعة من المحاور على النحو الآتي:

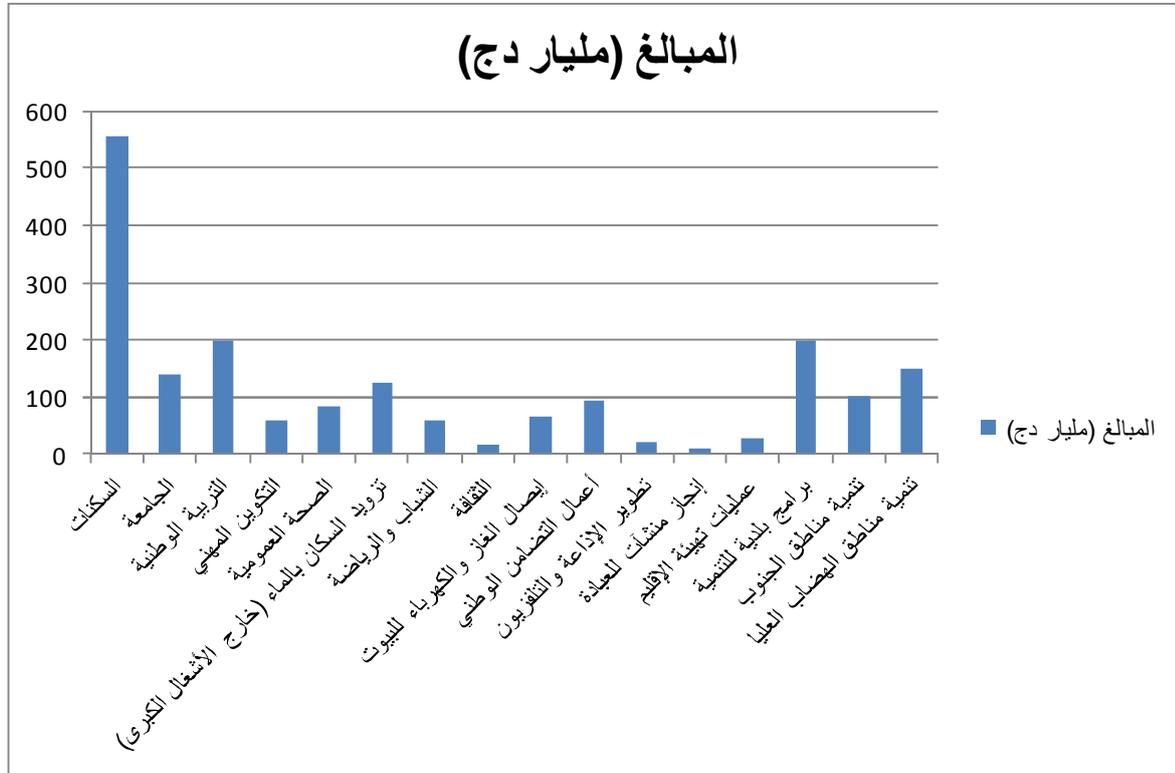
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (6-3): محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها

المبالغ (مليار دج)	محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان
555.0	السكنات
141.0	الجامعة
200	التربية الوطنية
58.5	التكوين المهني
85.0	الصحة العمومية
127.0	تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)
60.0	الشباب والرياضة
16.0	الثقافة
65.0	إيصال الغاز والكهرباء للبيوت
95.0	أعمال التضامن الوطني
19.1	تطوير الإذاعة والتلفزيون
10.0	إنجاز منشآت للعبادة
26.4	عمليات تهيئة الإقليم
200.0	برامج بلدية للتنمية
100.0	تنمية مناطق الجنوب
150	تنمية مناطق الهضاب العليا

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005.

الشكل رقم (6-3): محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها



نلاحظ من الجدول أن محاور باب تحسين ظروف معيشة السكان قد شملت مختلف المجالات، ويلاحظ أيضا ارتفاع المخصصات المتعلقة بالسكنات (555 مليار دينار جزائري) وهذا نظرا للحجم الكبير لعدد الوحدات السكنية المبرمج إنجازها (مليون و10 آلاف وحدة) كما يلاحظ الاهتمام الكبيرة بقطاعات التعليم العالي والتربية والتكوين، حيث بلغت مخصصات هذه القطاعات الثلاث حوالي 400 مليار دج، وهذا نظرا للعدد الكبير للمؤسسات المبرمج إنجازها وتجهيزها، كما يلاحظ التركيز على مشاريع التنمية المحلية، والاهتمام الخاص بمناطق الجنوب والهضاب العليا بالإضافة إلى المشاريع التي استفادت منها في البرنامج التكميلي لدعم النمو، استفادت أيضا من برنامجين تكميليين خاصين بهذه المناطق سنتطرق إليهما لاحقا.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

2- باب تطوير المنشآت الأساسية:

تطوير المنشآت الأساسية يعتبر من الأهداف الرئيسية التي ركزت عليها السلطات العمومية منذ سنة 2000 نظرا لأهمية هذه المنشآت بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية، خاصة بعد فترة التسعينات التي تعرضت فيها هذه المنشآت إلى عمليات تخريب كبيرة في كل مناطق الوطن.

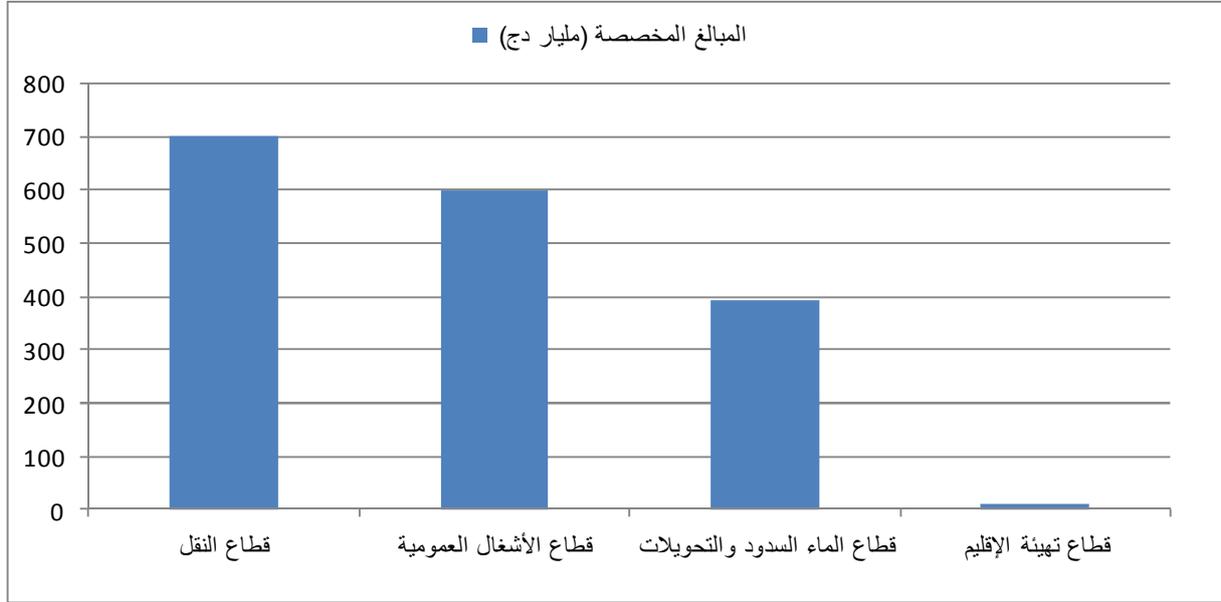
ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم رصد أكثر من 1700 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية، وهو ما يمثل نسبة 40.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج، تم توزيعها على المحاور الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (7-3): محاور باب تطوير المنشآت الأساسية

المبالغ المخصصة (مليار دج)	محاور باب تطوير المنشآت الأساسية
700.0	قطاع النقل
600.0	قطاع الأشغال العمومية
393.0	قطاع الماء السدود والتحويلات
10.15	قطاع تهيئة الإقليم

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص: 07.

الشكل رقم (3-7): محاور باب تطوير المنشآت الأساسية



يتبين من الجدول الحجم الكبير للمبالغ المالية المخصصة لباب تطوير المنشآت الأساسية والاهتمام الكبير بالمشاريع الكبرى الخاصة بها (تحديث أكثر من 1200 كلم من السكك الحديدية، كهربية السكة الحديدية للشمال، إنجاز 391 كم من خطوط السكة الحديدية، إنجاز مشروع مترو الجزائر واقتناء التجهيزات الخاصة به، مشاريع الترامواي، مشاريع مطارات جديدة، إطلاق مشروع الطريق السيار شرق- غرب على مسافة 1216 كم، برنامج إعادة تأهيل وتطوير 6000 كم من الطرقات الوطنية والولائية، برنامج صيانة 7000 كم من الطرق بمختلف المناطق، تحديث 20 مطار، السدود والتحويلات المائية...).

3- باب دعم التنمية الاقتصادية:

الجدول الآتي يوضح كل المحاور التي تضمنها باب دعم التنمية الاقتصادية والمبالغ المخصصة لكل محور من هذه المحاور:

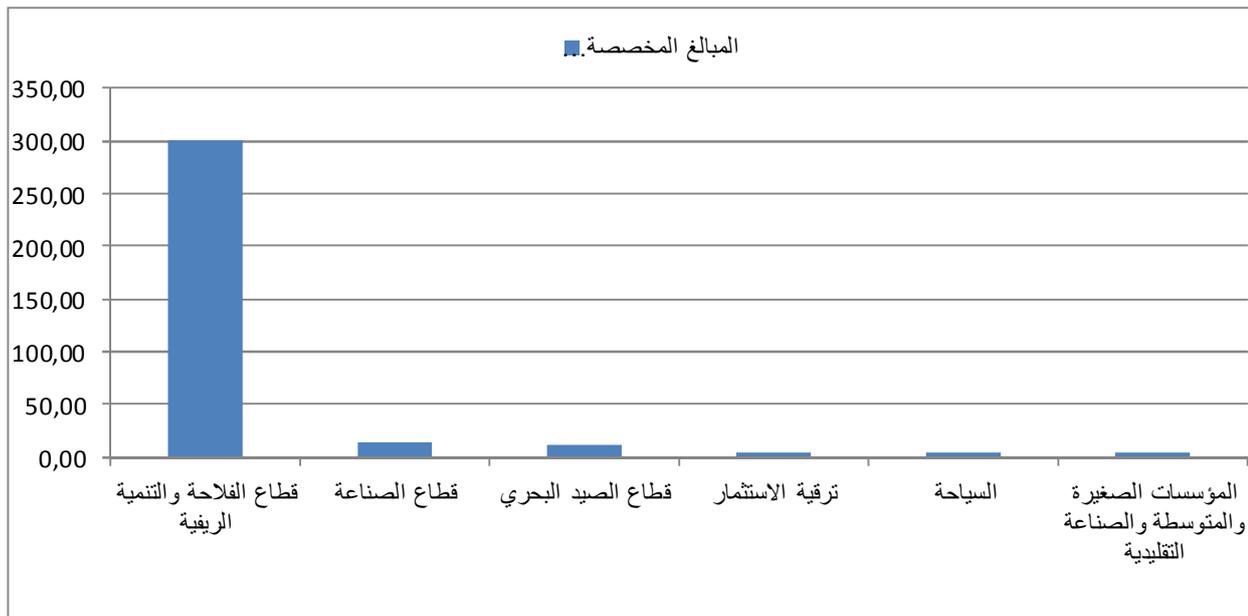
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (8-3): محاور باب دعم التنمية الاقتصادية

المبالغ المخصصة (مليار دج)	محاور باب دعم التنمية الاقتصادية
300.0	قطاع الفلاحة والتنمية الريفية
13.5	قطاع الصناعة
12.0	قطاع الصيد البحري
4.5	ترقية الاستثمار
3.2	السياحة
4.0	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص: 08.

الشكل رقم (8-3): محاور باب دعم التنمية الاقتصادية



الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

يلاحظ أن باب دعم التنمية الاقتصادية قد ركز بشكل كبير على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بمبلغ 300 مليار دج أي 90% من المخصصات، وهذا بسبب الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة للقطاع بدءاً من سنة 2000 مع سياسات التجديد الفلاحي والريفي واستراتيجية الأمن الغذائي، كما تضمن هذا الباب مشاريع كثيرة خاصة بالقطاعات كثيفة العمالة والتي تولد الثروة وتساهم بشكل معتبر في التنمية الاقتصادية كالصناعة والسياحة.

4- باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

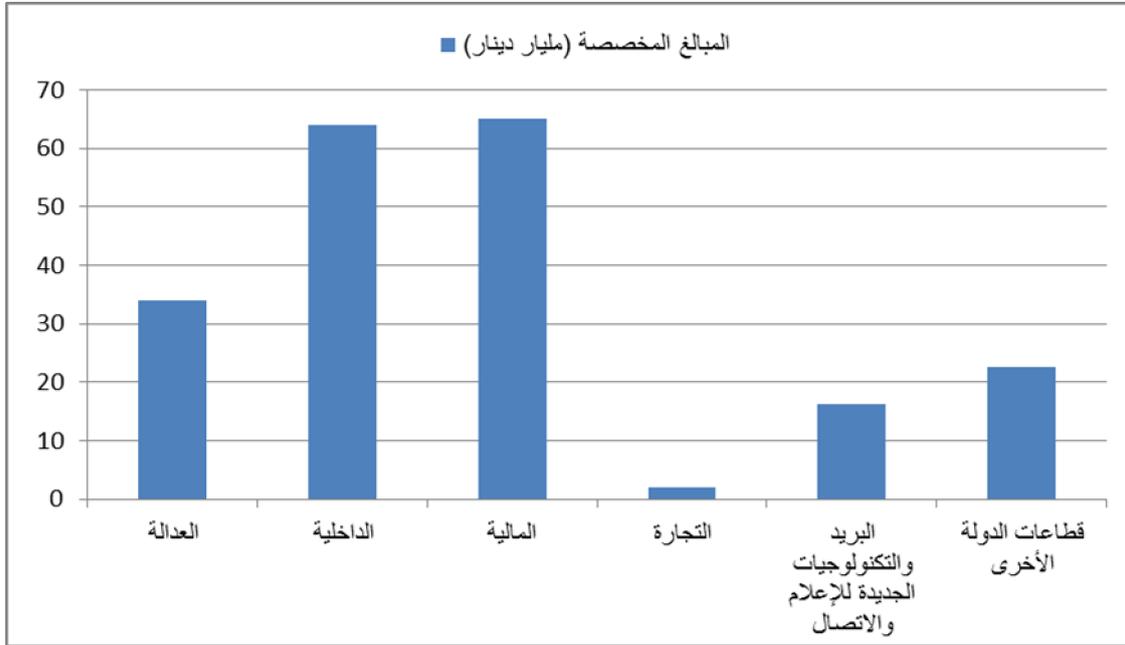
خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو لباب تطوير الخدمات العمومية وتحديثها مبلغ 203.9 مليار دينار جزائري وهو ما يمثل حوالي 5% من مخصصات البرنامج. ويلخص الجدول الآتي محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

الجدول رقم (9-3): محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

المبالغ المخصصة (مليار دينار)	محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
34,0	العدالة
64,0	الداخلية
65,0	المالية
2,0	التجارة
16,3	البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال
22,6	قطاعات الدولة الأخرى

المصدر: ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص: 08.

الشكل رقم (9-3): محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها



يلاحظ من الجدول أن محاور باب تطوير الخدمة العمومية وتحديثها قد شملت مختلف الهيئات والمرافق التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للأفراد والنشاط الاقتصادي، وهذا قصد تحديث الخدمات العمومية المقدمة، ومواكبة التطورات الحاصلة في البلدان الأخرى.

5- باب تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

خصص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حوالي 50 مليار دينار لباب تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال.

المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجنوب والهضاب العليا

في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف جهات الوطن التي تراعي الوضعية التنموية في كل جهة والخصوصية الجغرافية والمناخية لولايات الجنوب والهضاب العليا، تم إرفاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ببرنامجين تكميليين للفترة 2006-2009 مخصصين لمناطق الجنوب والهضاب العليا، زيادة على استفادتهما كباقي المناطق من مختلف البرامج التنموية الوطنية، وهذا من أجل تدارك التأخر الكبير الذي تعرفه التنمية الاقتصادية في هذه المناطق مقارنة بباقي الولايات.

يمثل البرنامج التكميلي لتنمية كل من مناطق الجنوب والهضاب مجموعة من النفقات العمومية الإضافية لفائدة السكان في ولايات الجنوب والهضاب العليا، هاته النفقات العمومية على شكل استثمارات تهدف إلى تطوير هذه المناطق وجعلها مؤهلة في مختلف المجالات وتمكينها من أن تكون أقطاب تنموية بما يتناسب والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة.

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب هو برنامج تنموي مرافق للبرنامج التكميلي لدعم النمو تم الإعلان الرسمي عنه والموافقة عليه في اجتماع مجلس الوزراء يوم 2006/01/14، ويهدف هذا البرنامج الإضافي إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية المستدامة في مناطق الجنوب، وإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف الولايات والجهات يستهدف هذا البرنامج عشر (10) ولايات جنوبية هي أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي، تندوف، وغرداية، بمخصصات إجمالية قدرها 390 مليار دينار جزائري⁽¹⁾.

وفيما يلي مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب:

1- مشاريع تحسين ظروف حياة السكان:

مخصصات هذه المشاريع قدرت بأكثر من 286 مليار دينار جزائري، تضمنت ما يلي:
أ- إنجاز 60 ألف مسكن إضافي بتكلفة تفوق 110 مليار دج لتغطية العجز في مناطق الجنوب وترحيل سكان البيوت الهشة وغير اللائقة.

¹ - بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية

<http://www.el-mouradia.dz//arabe/Communique/2006/Com-14106.htm>

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ب- 20 مليار دج لدعم مشاريع الربط بالغاز الطبيعي والكهرباء، حيث ترتفع تكاليف مثل هذا النوع من المشاريع في مناطق الجنوب بسبب تباعد التجمعات السكانية الصحراوية والمسافات الطويلة.

ج- تخصيص أزيد من 80 مليار دج لدعم مشاريع الموارد المائية.

د- تخصيص 07 مليار دج لإنجاز 10 آلاف مقعد بيداغوجي إضافي و7500 سرير لفائدة قطاع التعليم العالي بالولايات المعنية.

هـ- تخصيص 12 مليار دج لقطاع التربية بالولايات الجنوبية المعنية بالبرنامج من أجل إنجاز 14 ثانوية و50 مدرسة أساسية و497 قسم و202 مطعم مدرسي و372 مرفق رياضي.

و- إنجاز 11 مركز للتكوين والتعليم المهنيين، و10 ملحقات وداخليات بقيمة 03 مليار دج من أجل تأهيل شباب مناطق الجنوب وإدماجهم مهنياً.

ز- تخصيص أزيد من 15 مليار دج لدعم الرعاية الصحية بولايات الجنوب وتدارك النقائص المسجلة بالقطاع الصحي موجهة لبناء 9 مستشفيات ومؤسسات استشفائيتين جامعتين و20 وحدة صغيرة للعلاج و13 مركز متخصص وتوفير التجهيزات والتأطير الطبي النوعي.

ح- إنجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و16 مركب رياضي جوارى و11 مسبح و20 حوض للسباحة بتكلفة حوالي 06 ملايين دج.

ط- دعم المخططات البلدية للتنمية بمبالغ إضافية تقارب 19 مليار دج.

ي- تخصيص حوالي 9 ملايين دج لتعزيز التشغيل.

ك- تخصيص حوالي 3 ملايين دج لقطاع الثقافة لإنجاز 19 مكتبة ومسرحين إثنيين ومتحف ومعهد للموسيقى بولايات الجنوب.

ل- دعم برامج حماية البيئة وتخصيص حوالي 2.5 مليار دج لذلك.

2- برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية:

رصد البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب قرابة 74 مليار دج للتنمية الاقتصادية تضمنت:

أ- أكثر من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات بمناطق الجنوب.

ب- تخصيص حوالي 2 مليار دج لتعزيز وتطوير قطاع النقل.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ج- دعم الإنتاج الفلاحي في مناطق الجنوب ، حيث خصص أكثر من 17 مليار دج لقطاع الفلاحة.

د- تخصيص 02 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة الصناعية بمناطق الجنوب.

هـ- تخصيص 03 ملايير دج لتخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الفلاحية، وتخصيص حوالي مليار دج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والقطاع السياحي بالولايات الجنوبية المعنية.

3- تحسين وسائل الإدارة:

خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مليار دج لتحسين وتطوير الإدارة خاصة في قطاع العدالة وفي تعزيز وعصرنة مصالح الرقابة.

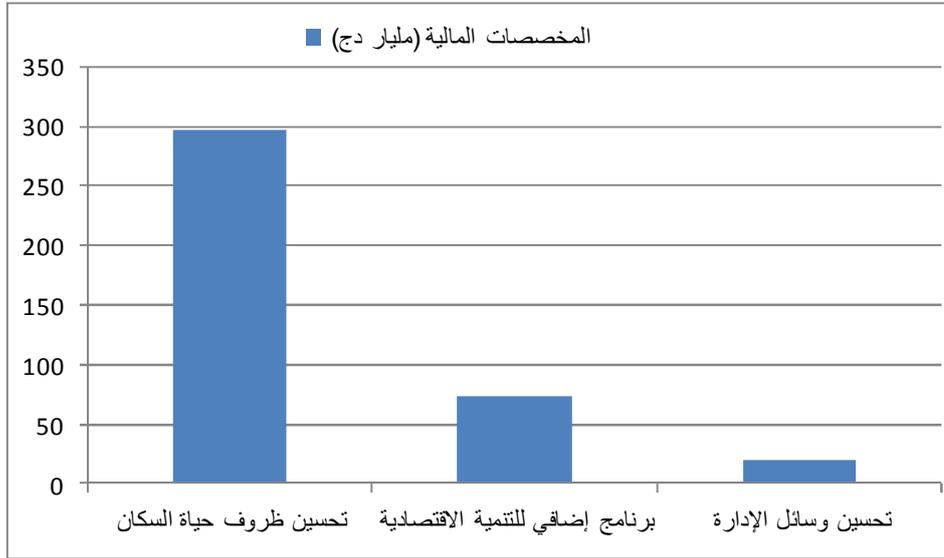
والجدول التالي يلخص مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب:

الجدول رقم (10-3): محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومخصصاتها المالية

المحور	المخصصات المالية (مليار دج)
تحسين ظروف حياة السكان	296
برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية	74
تحسين وسائل الإدارة	20

المصدر: بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006، مصالح رئاسة الجمهورية.

الشكل رقم (10-3): محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب ومخصصاتها المالية



الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا هو برنامج تنموي إضافي أيضا مرافق للبرنامج التكميلي لدعم النمو على غرار البرنامج التكميلي الخاص بمناطق الجنوب، تم الإعلان عنه بصفة رسمية في سبتمبر 2005 بمخصصات مالية تفوق 620 مليار دينار جزائري، يهدف إلى تحقيق التوازن بين المناطق مع مراعاة خصائص كل منطقة ومتطلبات التنمية فيها.

وفيما يلي مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا:

قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دينار، تضمنت هذه المحاور ما يلي⁽¹⁾:

أ- 73.8 مليار دج موجهة لتعزيز مشاريع الإسكان في مناطق الهضاب العليا.

ب- 36.4 مليار دج تم تخصيصها لقطاعات التربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي، وهذا لتدارك النقائص المسجلة في هذه القطاعات على مستوى هذه المناطق.

ج- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة.

د- 43.2 مليار دج لدعم وتحسين شبكات تزويد السكان بالماء الشروب.

¹ - الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية

<http://www.el-mouradia.dz//arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm>

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

هـ- 57 مليار دج لتعزيز شبكات توصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت.

و- 14.7 مليار دج لدعم قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع الثقافة.

ز- 43.2 مليار دينار لقطاع التشغيل، ولدعم سياسات التضامن الوطني.

2- دعم التنمية الاقتصادية:

تم تخصيص 233 مليار دينار جزائري لدعم التنمية الاقتصادية، قسمت كما يلي:

أ- 50 مليار دينار لتنمية مشاريع الري الفلاحية.

ب- 137 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق.

ج- 39.3 مليار دينار لدعم قطاع الفلاحة والغابات.

د- 6.7 مليار دينار لتنمية الصناعة التقليدية وقطاع السياحة ودعم المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في ولايات الهضاب العليا المعنية بالبرنامج.

هـ- 18 مليار دينار جزائري لدعم مصالح الدولة منها 11.3 مليار دينار لتطوير قطاع

العدالة.

و- تخصيص حوالي 36.8 مليار دج لدعم مخططات التنمية البلدية.

ز- تخصيص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دينار جزائري لإنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

والجدول الموالي يلخص مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا:

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

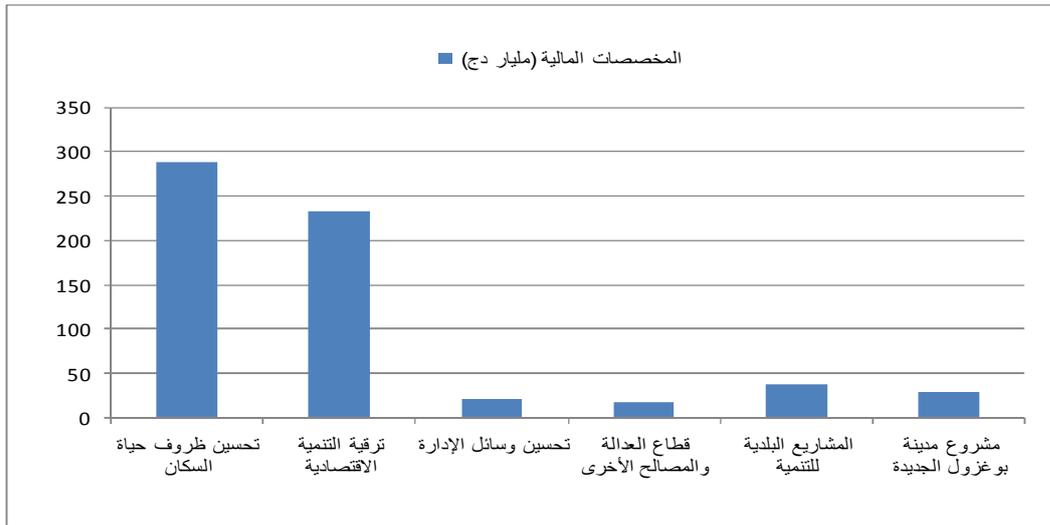
الجدول رقم (11-3): مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

المحور	المخصصات المالية (مليار دج)
تحسين ظروف حياة السكان	288,5
ترقية التنمية الاقتصادية	233
تحسين وسائل الإدارة	20
قطاع العدالة والمصالح الأخرى	18
المشاريع البلدية للتنمية	36,8
مشروع مدينة بوغزول الجديدة	29

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية

<http://www.el-mouradia.dz//arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm>

الشكل رقم (11-3): مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا



يلاحظ من خلال الجدول أن المحاور الموجودة متضمنة في البرامج التنموية الوطنية، عدا مشروع المدينة الجديدة "بوغزول" والذي يمكن اعتباره أيضا مواصلة لسياسة إقامة مدن جديدة في بعض الولايات على غرار مدينة "سيدي عبد الله"، بمعنى أن المشاريع المدرجة ضمن البرنامج التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا هي مشاريع إضافية استفادت منها هذه المناطق لتدارك النقائص التنموية الموجودة، كما يمكن اعتبارها استجابة لمطالب السكان المتعلقة بضرورة مراعاة الظروف المناخية والجغرافية المميزة لهذه المناطق.

المطلب الرابع: البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014

أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 بشكل كبير على أداء الاقتصاد العالمي فانخفضت معدلات نمو الكثير من اقتصاديات الدول انخفاضاً حاداً، وارتفعت معدلات البطالة وزاد عدد الشركات المفلسة بشكل كبير، هذا ما أدى إلى العودة القوية للأطروحات المنادية بالتوسع في الإنفاق العام من قبل الحكومات لتجاوز تداعيات الأزمة، كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية بسبب هذه التداعيات إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية في تمويل المشاريع التنموية.

وبعد تجاوز الاقتصاد العالمي ذروة الأزمة العالمية في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009، استقرت أسعار النفط عند مستويات مرتفعة حيث ارتفع متوسط سعر برميل صحاري الجزائر سنة 2010 إلى 80.4 دولار بعد أن انخفض إلى 62.1 سنة 2009⁽¹⁾، فسمح هذا الارتفاع في العائدات النفطية بتبديد مخاوف السلطات العمومية سنة 2010 وتمكنت من رصد مخصصات مالية كبيرة سمحت لها بمواصلة سلسلة البرامج التنموية بالإعلان عن برنامج آخر خاص بالفترة 2010-2014.

الفرع الأول: تعريف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 هو برنامج لتوطيد النمو الاقتصادي يمثل مواصلة لسلسلة البرامج التنموية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009، تمت دراسة هذا البرنامج والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، بمخصصات مالية قدرها 21.214 مليار دج أي حوالي 286 مليار دولار⁽²⁾.

ويعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا من حيث الغلاف المالي الكبير المخصص ومن حيث عدد وحجم المشاريع التي تضمنها، ويستهدف هذا البرنامج تحقيق هدفين رئيسيين هما:

¹ تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملحق الجداول الإحصائية، الجدول رقم 03، مارس 2011.

² ملف "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، مصالح رئاسة الجمهورية

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

- 1- استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار).
- 2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (حوالي 156 مليار دولار)

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014

تضمن البرنامج التنموي الخماسي مجموعة كبيرة وهامة من المشاريع التنموية، تم إدراجها على شكل محاور، كل محور له مجموعة من الأهداف، يوضح الجدول التالي هذه المحاور:

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (12-3): محاور البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

المشاريع	المحور
<ul style="list-style-type: none"> - 5000 منشأة تربية منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية. - 600 ألف مقعد بيداغوجي و 400 ألف سرير في قطاع التعليم العالي. - 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين. - 1500 منشأة قاعدية صحية. - مليوني (02) وحدة سكنية. - توصيل مليون مشترك بشبكة الغاز الطبيعي. - تزويد 220.000 سكن ريفي موصولة بالكهرباء. - 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه. - إنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر. - 5 آلاف منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة. - مشاريع لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال. 	تحسين التنمية البشرية
<ul style="list-style-type: none"> - 100 مليار دج لتوسيع وتحديث الطرقات والموانئ. - 2800 مليار دج لتحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية. - تحديث الهياكل القاعدية للمطارات. - تحسين النقل الحضري وتجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي. - 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة. - 1.800 مليار دج لتطوير الجماعات المحلية والمصالح الإدارية. 	تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية
<ul style="list-style-type: none"> - 1000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية. - 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. - دعم التنمية الصناعية وتسهيل القروض البنكية لإنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية. - 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة. 	برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني
<ul style="list-style-type: none"> - دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية. 	تطوير اقتصاد المعرفة

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

المصدر: ملف "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، مصالح رئاسة الجمهورية.

نلاحظ من خلال الجدول أن محاور البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 قد شملت مختلف المحاور التنموية التي من شأنها النهوض بالتنمية الاقتصادية في كل جهات الوطن حيث تضمنت هذه المحاور عددا ضخما من المشاريع الاستثمارية الطموحة في ميادين التربية والتكوين وقطاع التعليم العالي وقطاع الصحة، وهو ما يعكس وعي السلطات العمومية بأهمية هذه القطاعات في التنمية البشرية وارتكاز السياسات التنموية على العنصر البشري لتحضير المجتمع لتحديات ما بعد الاقتصاد الريعي، كما نلاحظ أن البرنامج قد خصص حيزا كبيرا لقطاع السكن (2 مليون وحدة سكنية) وهو ما يبين أن أزمة السكن تمثل عائقا أمام التنمية وهو ما دفع السلطات إلى برمجة هذا العدد المعبر من مشاريع السكن.

وتوضح محاور البرنامج أيضا أن هناك اهتماما كبيرا بالتنمية الريفية ودعم القطاع الفلاحي، إضافة إلى مواصلة خطة تحديث المنشآت والهياكل الأساسية في كل القطاعات.

المبحث الثاني: تأثير البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية

تعتمد السياسات التنموية في الجزائر بشكل كبير على النفقات الحكومية، وهذا بسبب الدور الذي تلعبه هذه النفقات في عدة جوانب فمن جانب فهي تلبية مطالب السكان في التعليم والرعاية الصحية والسكن وحتى في توفير مناصب العمل ، ومن جانب آخر بشكل فعال في التنمية الاقتصادية بطريقة مباشرة عن طريق الأنشطة المستهدفة وبطريقة غير مباشرة أيضا عن طريق تحفيز الأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تنشأ بفعل زيادة الطلب الكلي، كما تسمح الاستثمارات العمومية بتوفير الهياكل والمنشآت الأساسية الضرورية لتلبية متطلبات الاندماج الاقتصادي إقليميا وعالميا التي تفرضها تحديات اتفاقيات الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي ومسار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

حيث أنه أمام مطالب السكان المتزايدة في مختلف البلديات والولايات لتوفير المؤسسات التربوية والهياكل الصحية وشبكات الطرق والربط بشبكات المياه والكهرباء والغاز، إضافة إلى مطالب التشغيل أمام هذه المطالب وفي ظل ضعف القطاع الخاص تراهن السلطات العمومية على الاستثمارات العمومية خاصة في ظل الدور الاجتماعي الكبير الذي تتبناه بالاعتماد على العائدات النفطية وهو ما يفرض عليها زيادة الإنفاق الحكومي.

كما أنه من خلال النفقات الحكومية وإضافة إلى الاستجابة لمتطلبات تحسين الظروف المعيشية للسكان، فإن الأثر المباشر لهذه النفقات يسمح بتنمية وتطوير القطاعات المستهدفة وزيادة مساهمتها في خلق الثروة، ويسمح أيضا الأثر غير المباشر بتطوير الأنشطة الاقتصادية وجذب الاستثمارات في مختلف القطاعات بفعل تحسن البنية التحتية والهياكل الأساسية.

وتعتمد السلطات العمومية أيضا على الإنفاق الحكومي للاستجابة لمتطلبات الاندماج الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي، من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية وفق المقاييس العالمية من أجل مواكبة شروط الانفتاح الاقتصادي وجعل أداء الاقتصاد الوطني في مستوى التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث أن الاتفاقيات الشراكة الأوروبية ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب أن تترافق مع توفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجعل الاقتصاد الوطني قادرا على تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ويبين الجدول متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014:

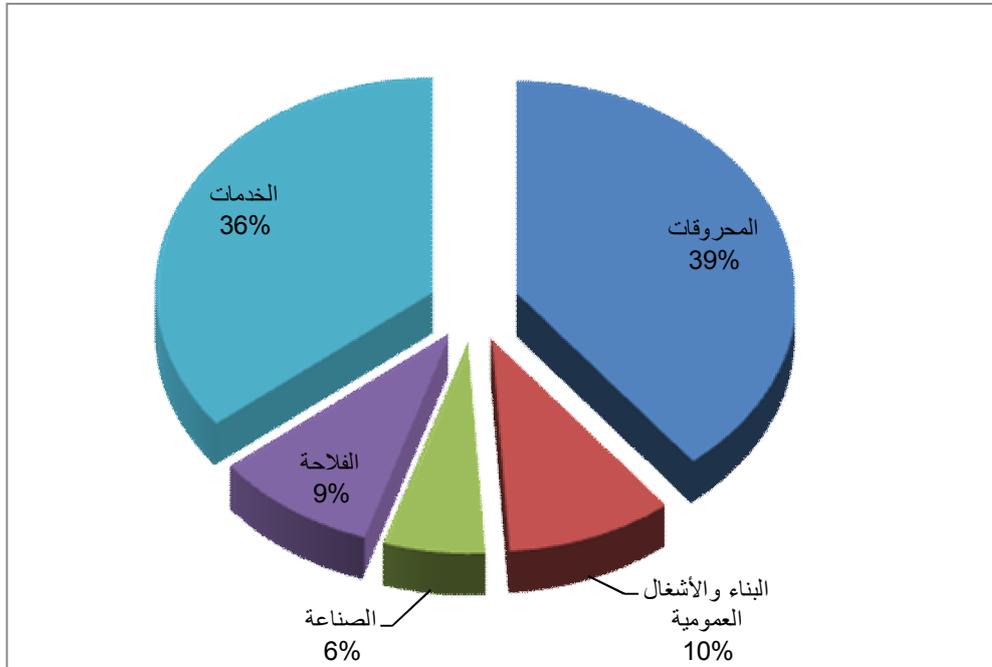
الجدول رقم (13-3): متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 (%)

القطاع	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	الخدمات
متوسط نسبة المساهمة في ن.م.إ.	39,23	9,76	5,97	9,39	35,65

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014",
N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

الشكل رقم (12-3): متوسط نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 (%)



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

نلاحظ من خلال الجدول والشكل هيمنة قطاعي المحروقات والخدمات على نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة متبوعا بقطاع الفلاحة. بمتوسطين متقاربين عند حدود 9%، أما القطاع الصناعي فقد احتل المرتبة الأخيرة بأضعف متوسط مساهمة بأقل من 6%.

وتفسر هذه المعطيات بكون قطاع المحروقات مازال هو المؤثر الرئيسي في معدل النمو الاقتصادي الكلي، ويعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بمتوسط هام بلغ أكثر من 35% بسبب تأثير ارتفاع الإنفاق العام على الخدمات الإدارية وانتعاش المبادلات التجارية الداخلية والأنشطة الخدمائية المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بقطاعي البناء والأشغال العمومية والفلاحة الذين استفادا من عدد معتبر من مشاريع السكن والبنية التحتية ومشاريع الدعم الفلاحي والتنمية الريفية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة كل منهما أقل من 10% ولم تظهر بوضوح مدى مساهمة القطاعين بسبب هيمنة قطاع المحروقات.

أما القطاع الصناعي الذي بلغ متوسطه أقل من 6%، فبالرغم من تأثير قطاع المحروقات إلا أن هذا القطاع مازال بعيدا عن الدور المعول عليه كبديل للمحروقات.

وسوف نقوم بمتابعة تأثير البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2014 من أجل معرفة انعكاسات الإنفاق الحكومي على أداء الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، عن طريق تتبع معدلات نمو كل قطاع ونسبة مساهمته في الناتج خارج المحروقات وهذا من خلال دراسة وتحليل تأثير البرامج التنموية على كل من قطاع الخدمات، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة، والقطاع الفلاحي.

المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويمثل ثاني قطاع اقتصادي بعد قطاع المحروقات، ولمعرفة تأثير البرامج التنموية الثلاثة خلال الفترة 2001-2014 على قطاع الخدمات نتتبع معدل نمو القطاع ونسب مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

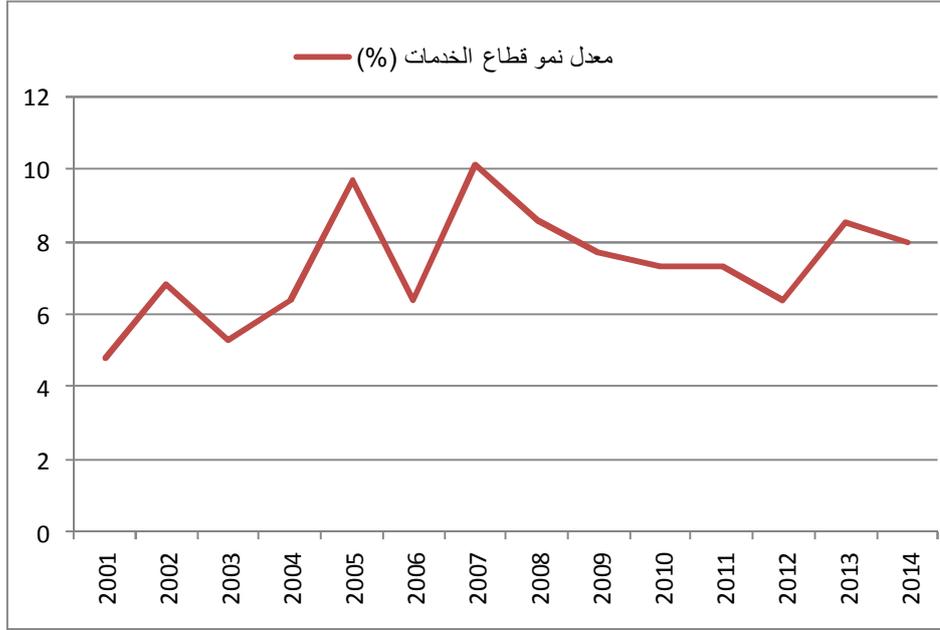
الجدول رقم (14-3): معدلات نمو قطاع الخدمات ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	معدل نمو قطاع الخدمات (%)	مساهمة القطاع في ن. م. إخراج المحروقات (%)
2001	4,8	56,2
2002	6,8	56,3
2003	5,3	55,9
2004	6,4	56,3
2005	9,7	57,9
2006	6,4	57,2
2007	10,1	57,5
2008	8,6	59,1
2009	7,7	57,3
2010	7,3	59,0
2011	7,3	62,5
2012	6,4	62,0
2013	8,5	61,3
2014	8,0	61,0

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على:

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014",
N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

الشكل رقم (13-3): معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2001-2014



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة كبيرة في كل سنوات فترة تنفيذ البرامج التنموية 2001-2014، حيث تهيمن على باقي القطاعات بمتوسط بلغ 58.53 %، ويمكن تفسير ذلك بسببين، السبب الأول هو الارتفاع الكبير في قيمة إنتاج هذا القطاع تبعا لسلسلة الاستثمارات العمومية المتتالية التي رفعت من الطلب الكلي وبالتالي تحركت معها أغلب القطاعات، هذه الحركية في القطاعات الأخرى ساهمت في ارتفاع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة المرتبطة بها، والسبب الثاني يعود إلى أن القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لم تصل إلى درجة النشاط والنمو التي تسمح بتغيير طبيعة الهيكل الإنتاجي لصالح هذه القطاعات ورفع نسبة مساهمتها في الناتج خارج المحروقات، مما يبقّي الهيمنة لقطاع الخدمات.

أما بخصوص تطور معدلات نمو قطاع الخدمات خارج المحروقات فنلاحظ أن هذه المعدلات قد عرفت في اتجاهها العام منحنى تصاعديا، حيث سجل أعلى معدل سنة 2007 بقيمة 10.1 %، كما عرفت الفترات 2001-2004، 2005-2009، و2010-2014 متوسطات معدل نمو قدرت بالقيم 5.52 %، 8.5 %، و7.5 % على التوالي، ويمكن تفسير هذه المعطيات بطول معدل نمو القطاع

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الذي يبقى معدلا مرتفعا طوال الفترة بسبب ارتفاع حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة المرتبطة بها، حيث ساهمت المشاريع التنموية الكبيرة والمتعددة والشاملة لمختلف الولايات في زيادة هذه المبادلات في كل ولاية من الولايات وبين المناطق المختلفة، كما ساهمت البرامج التنموية المختلفة خلال محاور دعم التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في تحسين المؤشرات التنموية وارتفاع مداخيل الأفراد وهو ما زاد في معدل نمو قطاع الخدمات.

كما يمكن تفسير ارتفاع معدل النمو بين الفترتين 2001-2004 و2005-2009 من 5.52% إلى 8.5% بالارتفاع الكبير الذي عرفته مخصصات البرامج التكميلية مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، فقد بلغت مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والبرنامجين التكميليين لمناطق الجنوب والهضاب العليا 2006-2009 ما مجموعه 180 مليار دولار، سمحت هذه البرامج التكميلية خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية بتنشيط مختلف الخدمات بشكل كبير في كل الولايات.

الارتفاع النسبي الكبير لمعدل نمو قطاع الخدمات خارج المحروقات في سنتي 2005 و2007 (9.7% و10.1% على التوالي) يكمن تفسيره سنة 2005 بانطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو بمخصصات كبيرة (حوالي 55 مليار دولار) والحركية التي أحدثتها مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (حوالي 07 مليار دولار)، أما سنة 2007 فيفسر ذلك بارتفاع الواردات ونشاط قطاع البناء والأشغال العمومية مما رفع من خدمات النقل والأنشطة المرتبطة⁽¹⁾.

أما بخصوص الفترة 2010-2014 فنلاحظ بقاء متوسط معدل نمو قطاع الخدمات مرتفعا (7.5%) بسبب مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية مع البرنامج الخماسي التنموي بمخصصات حوالي 286 مليار دولار وهو ما ساهم في مواصلة انتعاش حركة المبادلات الداخلية والخارجية وخدمات النقل، كما يمكن تفسير تراجع متوسط الفترة 2010-2014 عن الفترة 2005-2009 بحوالي 1% بالتشعب الذي وصل إليه قطاع الخدمات في ظل قيود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

¹ Rapport 2007 « évolution economies et monétaire en Algérie », Banque d'Algérie, Juillet 2008, P 37- 38.

المطلب الثاني: تأثير البرامج التنموية على قطاع البناء والأشغال العمومية

يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية قطاعا استراتيجيا للسلطات العمومية، تركز عليه في تطوير الاقتصاد وترقية الاستثمار المنتج للثروة، ويكتسي هذا القطاع أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية بما يوفره من بنية تحتية ومنشآت أساسية ومناصب شغل، وأيضا بسبب تداخله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ودوره المعترف في تحريك هذه القطاعات.

وقد تضمنت البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 مجموعة معتبرة من المشاريع المتعلقة بهذا القطاع، سواء في مشاريع السكن أو في مشاريع المنشآت والهياكل الأساسية، حيث تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ما يقارب نصف مخصصاته لمشاريع البناء والأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، كما تضمنت البرامج التكميلية لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 مجموعة كبيرة من المشاريع المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية مثل مشاريع مليون و10 آلاف وحدة سكنية، مشروع الطريق السيار شرق غرب ومشاريع إعادة تأهيل الطرقات، مشاريع الجسور والأنفاق، تحديد الموانئ والمطارات... الخ، وتواصل التركيز بشكل كبير على هذا القطاع باعتباره قاطرة محرقة للاقتصاد الوطني من خلال المشاريع الكبيرة التي تضمنها في البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014 خاصة ما تعلق بمشاريع السكن والبنية التحتية.

وقد ركزت مشاريع الأشغال العمومية على تحقيق جملة من الأهداف أهمها⁽¹⁾:

- المساهمة القوية في دفع النمو الاقتصادي.
- المساهمة الكبيرة في توفير مناصب الشغل.
- التأثير المباشر من خلال الاستثمارات المسجلة وكذلك من خلال التأثير المضاعف على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال الانعكاسات الهامة على الشغل وإنجاز المشاريع العمومية وتوفير الهياكل القاعدية.
- ولمتابعة تأثير البرامج التنموية على قطاع الأشغال العمومية، نتتبع معدلات نمو القطاع وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول والشكل المواليين:

¹ - تقرير "خطة عمل وبرامج الأشغال العمومية"، وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر 2009، ص: 03.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (15- 3): معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2001- 2014

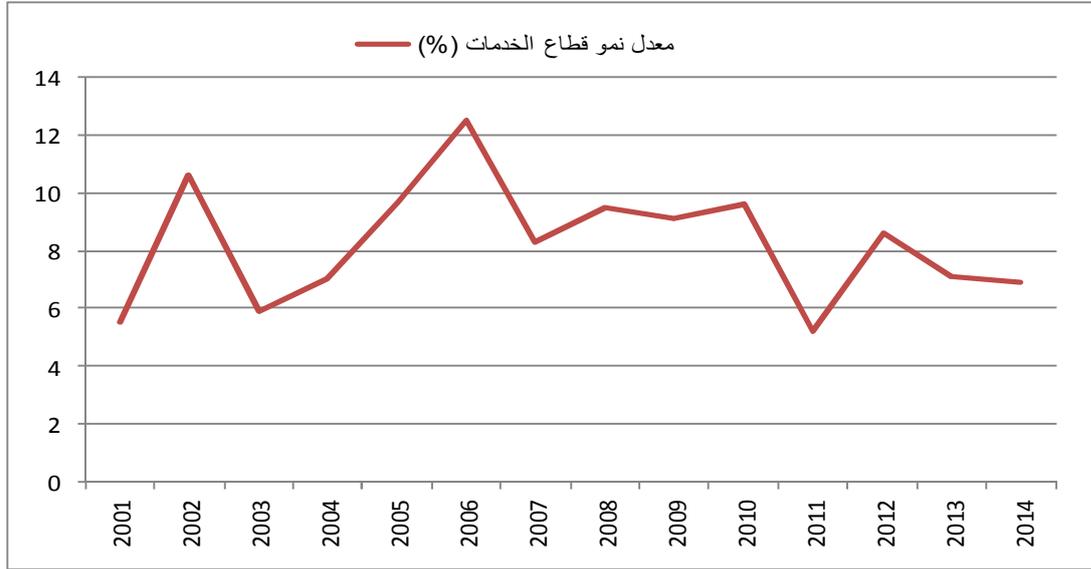
السنوات	معدل نمو قطاع الخدمات (%)	مساهمة القطاع في ن. م. إخراج المحروقات (%)
2001	5,5	14,5
2002	10,6	15,4
2003	5,9	14,9
2004	7,0	15,0
2005	9,7	15,2
2006	12,5	16,3
2007	8,3	17,4
2008	9,5	17,7
2009	9,1	17,8
2010	9,6	17,8
2011	5,2	15,7
2012	8,6	15,6
2013	7,1	15,6
2014	6,9	15,9

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014",
N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014",
N° 709", ONS, juillet 2015, P 15-18.

الشكل رقم (14-3): معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن قطاع الأشغال العمومية قد عرف معدلات نمو مرتفعة طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث لم تنخفض عن 5 %، كما بلغ متوسط معدل نمو القطاع 8.25 % وهو متوسط مرتفع يعكس التأثير الكبير للإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة على تنشيط القطاع وجعله محركا للتنمية الاقتصادية، حيث ساهم الإنفاق الحكومي الكبير والمتواصل على مشاريع السكن والطرق والمنشآت الأساسية في إطراد النمو في القطاع.

كما يلاحظ أن متوسطات معدلات النمو خلال البرامج التنموية، (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرامج التكميلية، والبرنامج التنموي الخماسي) كانت على التوالي 7.25 %، 9.82 %، و7.48 %، وتعكس هذه المعطيات أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف انطلاقة قوية خلال الفترة 2001-2014 مع مشاريع القطاع التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي (حوالي 07 مليار دولار)، ثم ارتفع هذا المتوسط إلى ما يقارب 10% خلال الفترة 2005-2009 بسبب الارتفاع الكبير في مخصصات البرامج التكميلية (حوالي 180 مليار دولار) حيث تم الانطلاق في مشروع الطريق السيار ومشاريع السكن والمنشآت الأساسية، غير أنه بعد ذلك في الفترة 2010-2014 وعلى الرغم من كون مخصصات البرنامج التنموي الخماسي كانت هي الأكبر (حوالي 286 مليار دولار) غير أن المتوسط انخفض إلى حوالي 7.5 %، وحتى وإن بقي يدل على الحركة التي يعرفها القطاع إلا أن

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

انخفاضه النسبي أكد التحليل الذي يرى بعجز الاقتصاد الوطني على الامتصاص الفعال لمزيد من الإنفاق العام.

وبخصوص نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فقد بينت المعطيات أن قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بشكل معتبر في تركيبة الناتج المحلي خارج المحروقات، وذلك عن طريق تحريك الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخول، كما يمكن القول أن هذه النسب قد شهدت عموماً ثباتاً في اتجاهها العام، حيث بلغ متوسط هذه النسب 16.05% وهو ما يمثل ارتفاعاً نسبياً مقارنة بنسبة 2001 بـ (14.5%) السنة الأولى التي بدأ فيها تنفيذ البرامج التنموية.

المطلب الثالث: تأثير البرامج التنموية على قطاع الصناعة

يعتبر تطوير القطاع الصناعي في الجزائر والنهوض بأدائه إلى المستوى المطلوب هدفاً رئيسياً تسطره كل الحكومات المتعاقبة، وبعد إستراتيجية الصناعات المصنعة التي تم إنتاجها في السبعينات قامت السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية شملت المؤسسات العمومية بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام من أجل الانتقال إلى الاقتصاد المفتوح والاندماج مع ما تفرضه التحديات الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال جعل الاقتصاد الوطني اقتصاداً تنافسياً قادراً على خلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية في كل القطاعات.

يتكون القطاع الصناعي في الجزائر من القطاع الصناعي العمومي الذي ينشط في ثلاث فروع رئيسية هي الصناعات الغذائية، الصناعات الالكترونية، والصناعات الكهربائية والميكانيكية، في حين أن القطاع الخاص يركز على الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة⁽¹⁾.

وفي إطار سلسلة البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014، مثل النهوض بالمؤسسات الصناعية ودعمها محورياً هاما في كل برنامج، وإضافة إلى التحفيزات الجبائية والدعم المباشر للأنشطة المنتجة، ساهمت استثمارات البنية التحتية والمنشآت الأساسية في دعم القطاع الصناعي، من خلال مشاريع الطرق والسكك الحديدية وهيئة المناطق الصناعية، ومشاريع الموانئ وتحديث المطارات وغيرها من المشاريع التي تسهل إقامة المشاريع الصناعية وتنقص من التكاليف، كما تساهم في تطوير القطاع من خلال ربطه بالمناطق الحضرية وبالموانئ والمطارات.

¹ - عروب رتيبة وبوسعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني "الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر"، جامعة مستغانم، 6 و7 مارس 2012، ص: 4-5.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

كما تم إعداد إستراتيجية صناعية متكاملة قائمة على الاهتمام بكل فرع من فروع الصناعة ووضع الآليات الكفيلة بتطويرها، ومتابعة دعم المؤسسات الصناعية الوطنية للرفع من قدرتها التنافسية قصد زيادة حصصها في السوق المحلي وتمكينها من دخول الأسواق الدولية، وهذا في إطار الجهود المبذولة لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني والتخفيف من التبعية شبه المطلقة لقطاع المحروقات.

ولمعرفة مدى تأثير البرامج التنموية على القطاع الصناعي نتتبع معدلات النمو التي سجلها القطاع ونسب مساهمة في الناتج المحلي في الفترة 2001-2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16-3): معدلات نمو قطاع الصناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	معدل نمو قطاع الصناعة (%)	مساهمة القطاع في ن. م. إ. خارج المحروقات (%)
2001	5,1	12,7
2002	4,7	12,7
2003	2,4	11,9
2004	2,8	11,5
2005	3,4	11,3
2006	3,5	10,9
2007	3,6	10,1
2008	6,2	9,6
2009	8,5	9,3
2010	3,4	8,8
2011	3,9	7,8
2012	5,1	7,6
2013	4,1	7,3
2014	3,9	7,4

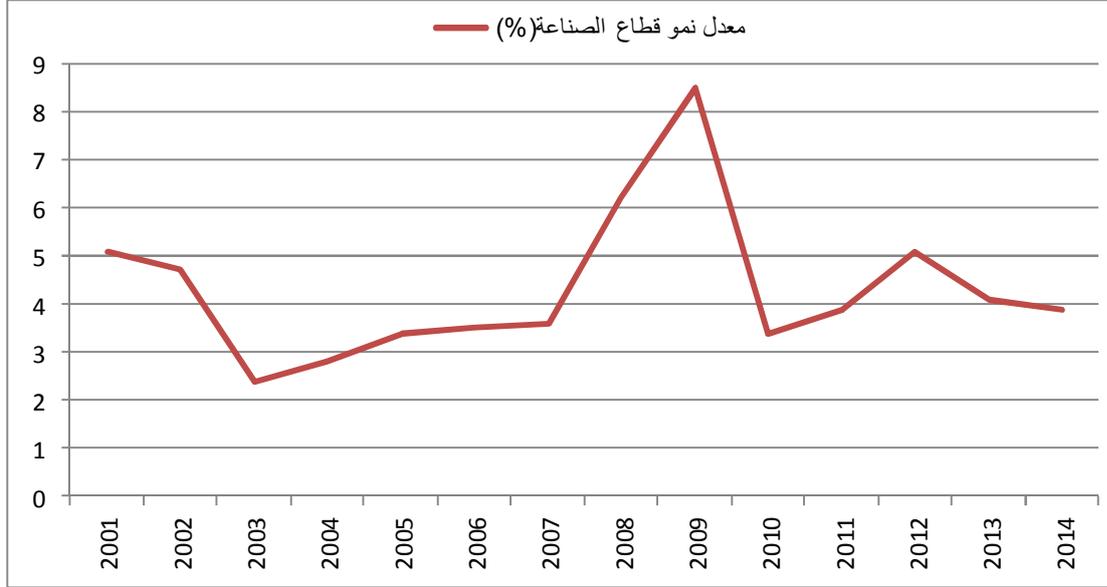
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 15-18.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

والشكل الموالي يوضح بياناً تطور معدل نمو القطاع الصناعي خلال نفس الفترة
الشكل (15-3): معدلات نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتماداً على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدلات نمو القطاع الصناعي معدلات متذبذبة ، بلغ متوسطها في الفترة 2001-2004 قيمة 3.75 %، ثم بلغ المتوسط في الفترتين 2005-2009 و2010-2014 القيمتين 5.04 % و4.08 % على الترتيب، بينما بلغ متوسط كل الفترة 4.29 %.

كما نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من متوسط 11.11 % خلال الفترة 2001-2009 إلى متوسط 7.78 % خلال الفترة 2010-2014.

من خلال هذه المعطيات فإن معدلات نمو القطاع الصناعي هي معدلات ضعيفة، تبين الأداء الضعيف لهذا القطاع، كما أن مساهمته في الناتج المحلي بينت أنه رغم الارتفاع الكبير في المخصصات المالية للبرامج التنموية لم يظهر تأثير ذلك على القطاع الصناعي، وهذا ما يتطلب إعادة دراسة السياسة المنتهجة في القطاع من أجل تحفيز القطاع الخاص أكثر ودعم المؤسسات الصناعية الناشئة ومرافقتها.

المطلب الرابع: تأثير البرامج التنموية على قطاع الفلاحة

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع عموماً بشقيه الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني. ولقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في السياسات التنموية المنتهجة، فزيادة على إطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية سنة 2000 مثل النهوض بهذا القطاع هدفاً رئيسياً في مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014، وذلك من خلال استهداف رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق دعم القطاع بالكثير من المشاريع ودعم الفلاحين، إضافة إلى المشاريع الكبيرة المتعلقة بالتنمية الريفية وانعكاساتها على القطاع.

انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بهدف تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة وساهم القطاع الفلاحي بأكثر من 15% في تركيبة الناتج خارج المحروقات سنة 2014⁽¹⁾.

كما تضمنت كل البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 اهتماماً كبيراً بالقطاع الفلاحي، وهذا انطلاقاً من الأهداف المسطرة المتعلقة بضمان نسبة معتبرة من الأمن الغذائي وتقليص كلفة واردات المواد الغذائية التي فاقت 11 مليار دولار سنة 2014⁽²⁾.

حيث عرف قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014 توسعاً كبيراً في مشاريع دعم الإنتاج الفلاحي والزراعي والحيواني، كما تم تحفيز المستثمرين الفلاحية وتشجيع الفلاحين ومرافقتهم في استثماراتهم.

ولمعرفة تأثير البرامج على القطاع الفلاحي، نحلل معدلات نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

¹ -Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

² -Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (17-3): معدلات نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

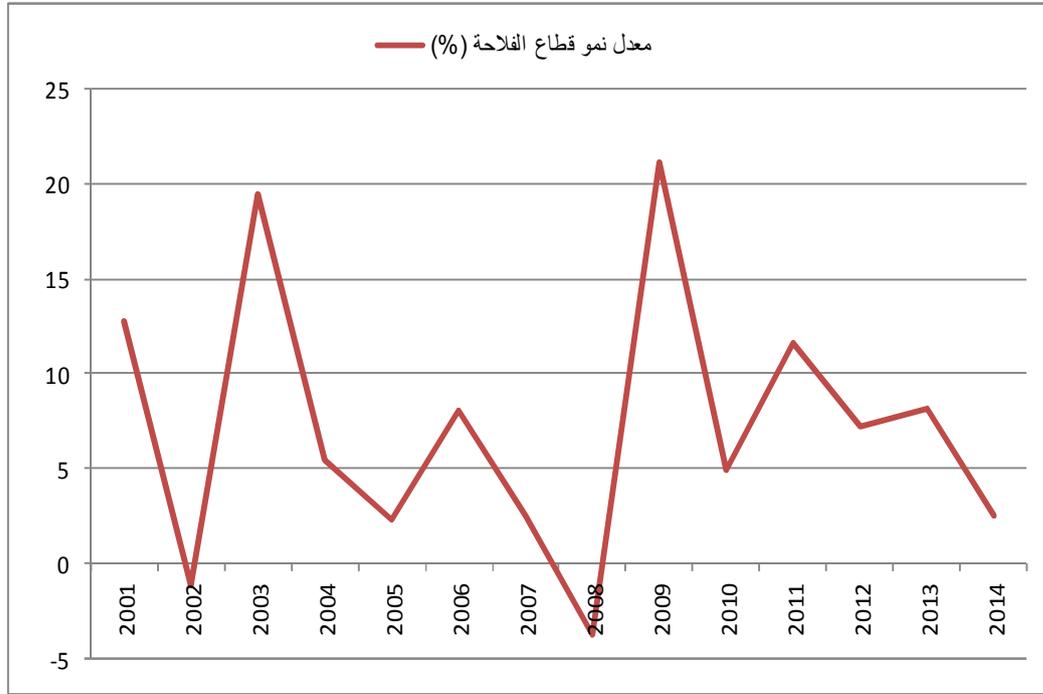
السنوات	معدل نمو قطاع الفلاحة (%)	مساهمة القطاع في ن. م. إخراج المحروقات (%)
2001	12,8	16,6
2002	1,2-	15,6
2003	19,5	17,3
2004	5,4	17,2
2005	2,3	15,7
2006	8,1	15,5
2007	2,5	15,0
2008	3,8-	13,5
2009	21,1	15,2
2010	4,9	14,4
2011	11,6	14,0
2012	7,2	14,8
2013	8,2	15,7
2014	2,5	15,7

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 15-18.

الشكل رقم (16-3): معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال الفترة 2001-2014



المصدر: معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ خارج المحروقات 15.44% وهو ما يعني على العموم ثبات أداء قطاع الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات، معناه أن الدعم الكبير الذي يحظى به القطاع خلال الفترة 2001-2004 لم يصل إلى الأهداف المرجوة يجعل قطاع الفلاحة بديلا لقطاع المحروقات.

المبحث الثالث: مؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

إن فهم الوضعية التنموية التي يعيشها الاقتصاد وتحديد مكانته التنموية ومقارنتها باقتصاديات الدول الأخرى يعتبر ضرورة هامة، وذلك من أجل الوقوف على نقاط الضعف وتثمين المكتسبات، كما أن وضع برامج تنموية طموحة يقتضي تحديد أهداف واضحة ودقيقة تراعي المستجدات في العالم.

ويتم فهم وتحديد وضعية الاقتصاد التنموية عن طريق قياس التنمية، لذلك يعتبر قياس التنمية من القضايا الهامة، وهو يسمح إضافة إلى فهم وتحديد الوضعية التنموية بتقييم الجهود المبذولة في إطار مراقبة عملية التنمية، وتتم عملية القياس باستخدام مؤشرات يكون بعضها إحصائي والبعض الآخر وصفي أو تحليلي.

ولمعرفة انعكاسات الإنفاق الحكومي على أداء الاقتصاد الوطني، سوف نقوم بدراسة تأثير البرامج التنموية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات في النماذج الكيترية للنمو المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية والعامل الرئيسي في رفع معدل النمو في الأجل الطويل⁽¹⁾، كما يؤدي الإنفاق الحكومي دورا محوريا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة، حيث يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد⁽²⁾.

وهناك الكثير من الدراسات الحديثة التي تبرز تأثير الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما اهتمت بعض الدراسات بدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وأثبت أن الإنفاق الحكومي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي⁽³⁾.

¹ عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص: 20.

² صالح صالح، تأثير التنمية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس 2013، ص: 01.

³ -Public Investment and Fiscal Policy, International Monetary Fund, March 12, 2004, P 6.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

وتشير مختلف نظريات النمو الذاتي إلى أهمية تأثير النفقات العامة وبالخصوص الاستثمارية منها على النمو الاقتصادي، حيث أن الدولة بإمكانها توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى الأنشطة الاقتصادية المولدة للنمو عن طريق السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنية التحتية... الخ⁽¹⁾.

وقد بينت نتائج بعض الدراسات القياسية علاقة الإنفاق الحكومي بمعدل النمو الاقتصادي حسب القطاعات الاقتصادية خلال فترات تنفيذ البرامج التنموية، حيث أظهرت العلاقة الطردية بين مشاريع الإسكان والمنشآت الأساسية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك من خلال زيادة التشغيل وزيادة الطلب الكلي، وأظهرت كذلك العلاقة الطردية بين معدلات نمو القطاع الصناعي وزيادة النفقات العمومية للقطاع ابتداء من سنة 2001⁽²⁾.

كما أظهرت هذه الدراسات تسجيل علاقة عكسية بين المنشآت الاجتماعية والثقافية وكذا مشاريع التربية والتكوين والمخططات البلدية للتنمية من جهة ومعدل النمو الاقتصادي من جهة ثانية، وقد كان ذلك بسبب الحجم الكبير للمخصصات المالية والطبيعة غير المنتجة لهذه القطاعات، كما أن أثر دعم هذه القطاعات يكون بشكل غير مباشر وعلى المدى البعيد، خاصة وأن الهدف الرئيسي من هذا الدعم هو تنمية الموارد البشرية وإصلاح المؤسسات والإدارات ودعم المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي.

وفي نفس الإطار هناك بعض الدراسات التي ترى بأن معدلات النمو المحققة متواضعة جدا ولا تعكس حجم الأموال الكبيرة التي تم ضخها من خلال الاستثمارات العمومية، وتوصلت إلى أن أثر مضاعف الإنفاق الاستثماري خرج عن إطاره النظري في الاقتصاد،

¹ - عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس 2013، ص: 13.

² - عثمانى أنيسة وبوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1، ص: 21-23.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

واشتغل عكس ذلك، فعوض أن يكون محفزاً للنمو أصبح مخفضاً له، حيث أن الإنفاق صار توسيعاً في حين صار النمو هامشياً⁽¹⁾.

وسوف نتبع من خلال الجدول التالي تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال فترات تنفيذ سلسلة البرامج التنموية 2001-2014:

الجدول رقم (18-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014

السنوات	الاستثمارات العمومية (مليار دينار جزائري)	معدل النمو الاقتصادي (%)
2001	434,0	3,0
2002	502,3	5,6
2003	567,5	7,2
2004	618,7	4,3
2005	872,5	5,9
2006	1091,4	1,7
2007	1552,2	3,4
2008	1898,0	2,4
2009	1944,6	1,6
2010	1921,4	3,6
2011	2140,2	2,9
2012	2363,0	3,4
2013	2433,6	2,8
2014	2493,9	3,8

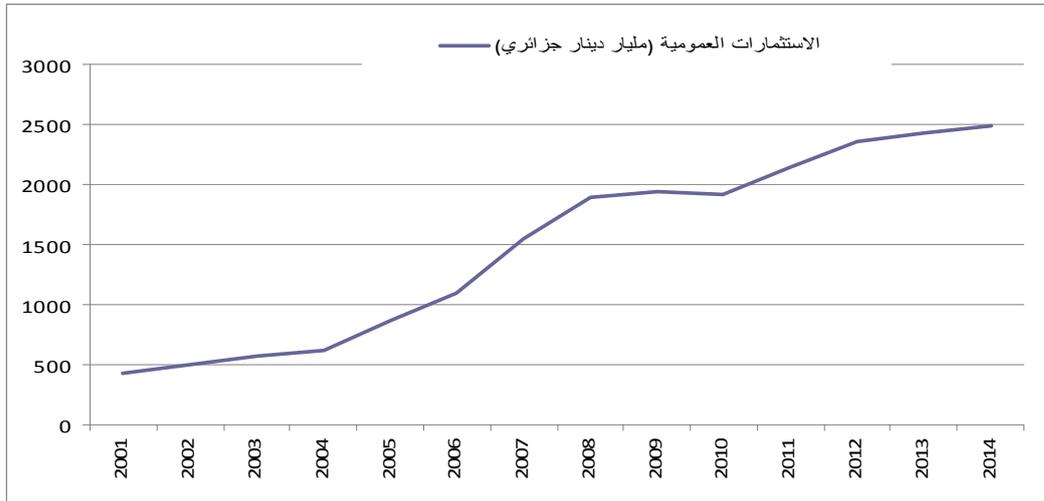
المصدر: بيانات وزارة المالية ونشرية بنك الجزائر

¹ - مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، 11 و12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، ص: 25.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

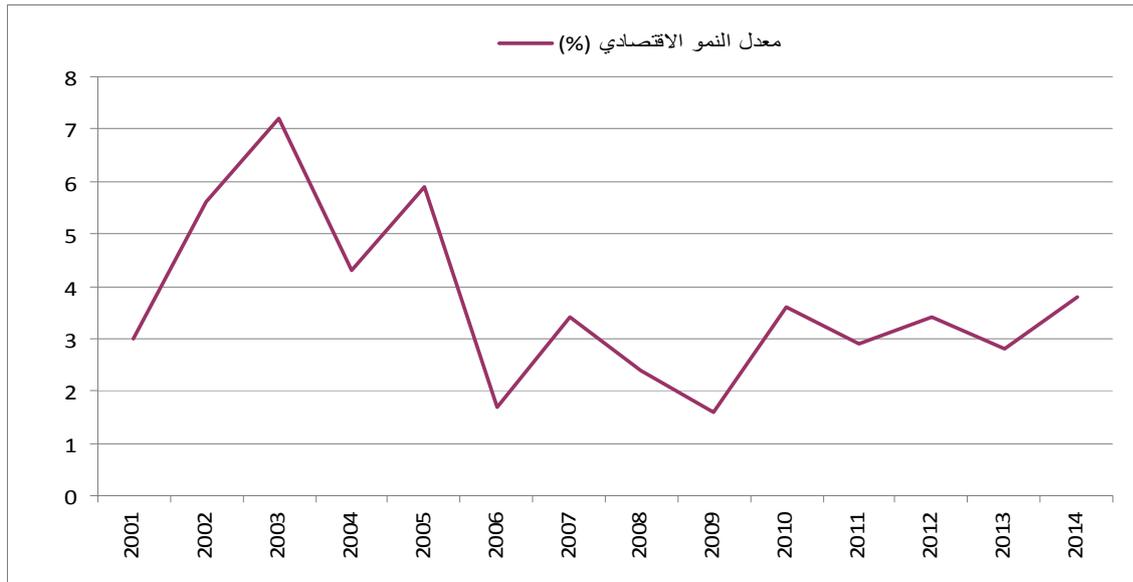
الشكل رقم (17-3): تطور الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (18-3): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين السابقين الارتفاع المستمر والكبير في قيم الاستثمارات العمومية حيث انتقلت من 434 مليار دينار سنة 2001 إلى أكثر من 2490 مليار دينار سنة 2014، وقد كان هذا الارتفاع الكبير والمتواصل طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية باستثناء سنة 2010 التي عرفت فيها انخفاضا طفيفا، ويلاحظ أيضا أنه ابتداء من سنة 2005 عرفت قيم الاستثمارات العمومية ارتفاعا أكبر منه في الفترة 2001-2004، كما عرفت ارتفاعا نسبيا كبيرا أيضا ابتداء من سنة 2011 إلى غاية سنة 2014.

وفي المقابل فإننا نلاحظ أن معدلات النمو لم تستقر على اتجاه واحد طوال الفترة 2001-2014، حيث عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ارتفعت خلال الفترة 2001-2003 من 3.0% إلى 7.2%، ثم عرفت هذه المعدلات تذبذبا بين الصعود والازول ابتداء من سنة 2004، كما سجلت أدنى المعدلات سنيتي 2006 و2007 بمعدلي نمو 1.7% و 1.6% على التوالي، في الوقت الذي عرفت فيه الاستثمارات العمومية ارتفاعا متواصلا طوال الفترة 2001-2014.

تفسر هذه المعطيات بأن الارتفاع المستمر والمتواصل في حجم الاستثمارات العمومية يرجع إلى الضخ المتواصل للنفقات الحكومية من خلال البرامج التنموية التي انطلقت في الفترة 2001-2004 مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 07 مليار دولار، ثم مع تواصل الارتفاع الكبير للعوائد النفطية ثم تخصيص مبالغ أكبر وصلت إلى حوالي 180 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009 وهي فترة تنفيذ البرامج التكميلية لدعم النمو، وبعد ذلك تم الانطلاق في البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بمخصصات وصلت إلى حوالي 286 مليار دولار.

وبخصوص الانخفاض النسبي الذي عرفته قيمة الاستثمارات العمومية سنة 2010 فذلك عائد إلى تبعات أزمة الرهن العقاري وانعكاساتها السلبية على العوائد النفطية سنيتي 2009 و2010، مما جعل السلطات العمومية تأخذ بعض التدابير الحذرة في الإنفاق العمومي، لكن مع تجاوز هذه الفترة عاودت قيمة الاستثمارات العمومية إلى الارتفاع بشكل أكبر.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

وفيما يتعلق بمعدلات النمو وبالرغم من أنها كانت عموماً معدلات نمو مقبولة للاقتصاد الوطني، غير أنه من الواضح عدم وجود تأثير كبير لهذه المعدلات بحجم الاستثمارات العمومية والغلاف المالي المخصص لكل برنامج تنموي، فبأخذ متوسط هذه المعدلات في فترة كل برنامج تنموي نجد المتوسط في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) في حدود 5%، وفي فترة البرامج التكميلية (2005-2009) في حدود 3%، ثم بقي المتوسط في حدود 3.3% خلال فترة البرنامج التنموي الخماسي (2010-2014)، بمعنى أن الزيادة الكبيرة في الأغلفة المالية المخصصة للبرامج التنموية لم يرافقها زيادة كبيرة في معدلات النمو الكلية.

أما بالنسبة لسنتي 2006 و2009 التين عرفتا أخفض معدلات النمو خلال الفترة 2001-2014 فيلاحظ أن سنة 2006 عرفت أعمال صيانة في حقول النفط نتج عنها تباطؤ في معدل نمو قطاع المحروقات⁽¹⁾، كما أن سنة 2009 شهدت التداعيات السلبية لأزمة رهون العقارية على العائدات النفطية، وهذا ما انعكس على معدل النمو الإجمالي في هاتين السنتين بالنظر إلى هيمنة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي. وباحتساب متوسط المعدلات خلال كل الفترة 2001-2014 فإنها في حدود 3.7% وهو ما يمثل أكثر من ضعف المتوسط لمسجل خلال العشرية 1990-1999 الذي بلغ 1.5%⁽²⁾.

ويمكن تفسير أسباب عدم وجود انعكاسات واضحة لحجم الاستثمارات العمومية على معدل النمو الإجمالي بطبيعة الهيكل الاقتصادي التي جعلت تأثير معدل النمو في قطاع المحروقات يطغى على معدلات النمو في باقي القطاعات الاقتصادية، هذا بالرغم من ضخامة حجم النفقات الحكومية.

ولإبعاد تأثير قطاع المحروقات، وقصد معرفة البرامج التنموية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ندرس معدلات نمو الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات خلال نفس الفترة.

¹ - تقرير "موجز إعلامي عن الجزائر"، البنك الدولي، سبتمبر 2010، ص: 01.

² - Rapport "La situation économique et financière à fin 2001", Ministère des Finances, P 13.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

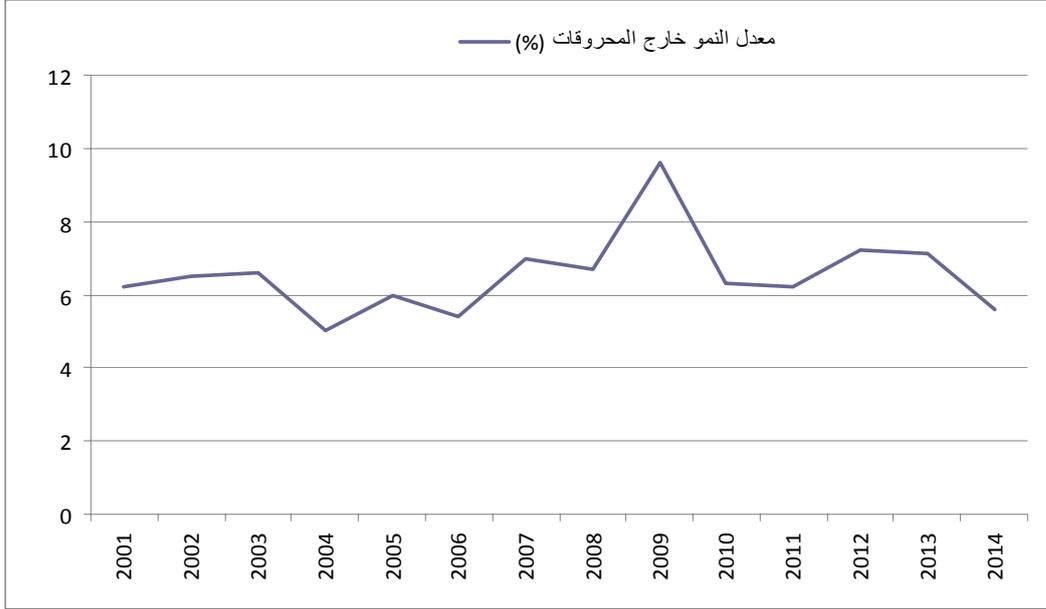
الجدول التالي يوضح الاستثمارات العمومية ومعدلات النمو خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم (19-3): تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات وقيم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014

السنوات	الاستثمارات العمومية (مليار دينار جزائري)	معدل النمو خارج المحروقات (%)
2001	434,0	6,2
2002	502,3	6,5
2003	567,5	6,6
2004	618,7	5,0
2005	872,5	6,0
2006	1091,4	5,4
2007	1552,2	7,0
2008	1898,0	6,7
2009	1944,6	9,6
2010	1921,4	6,3
2011	2140,2	6,2
2012	2363,0	7,2
2013	2433,6	7,1
2014	2493,9	5,6

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات وزارة المالية ونشریات بنك الجزائر كما يلخص الشكل الآتي تطور معدل النمو خارج المحروقات.

الشكل رقم (19-3): معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2001-2014



مصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتبين من الجدول والشكل أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات قد بقي متروحا بين حدود 5% و7% طوال الفترة 2001-2014 باستثناء سنة 2009 التي عرف فيها ارتفاعا إلى 9.6%، كما يلاحظ أدنى معدل نمو تم تسجيله سنة 2004 وهو 5.0%. ويمكن تفسير هذه الملاحظات بكون النمو خارج المحروقات قد رافق الزيادة المستمرة في حجم الاستثمارات العمومية التي تم ضخها من خلال مجموعة البرامج التنموية طوال الفترة 2001-2014، أما بخصوص تسجيل أدنى معدل نمو سنة 2004 فقد مثلت هذه السنة الأخيرة من برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تم استهلاك 96% من مخصصاته في الفترة 2001-2003، وفيما يتعلق بالارتفاع الكبير لمعدل النمو خارج المحروقات سنة 2009 إلى 9.6% فيرجع ذلك إلى أن هذه السنة عرفت تداعيات الأزمة المالية على قطاع المحروقات الذي عرف أدنى معدل له خلال نفس الفترة بمعدل سلبي (-8.0%)⁽¹⁾، وبالتالي دفع هذا التراجع إلى ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات.

¹ - Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015, P 26.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

كما أن ثبات الاتجاه العام لمعدل النمو عند حدود 5% و7% بالرغم من التزعة التصاعدية التي ميزت محصنات البرامج التنموية (7 مليار دولار ثم 180 مليار دولار ثم 286 مليار دولار) يمكن تفسيره بأن حجم الإنفاق العمومي الكبير في البرامج التنموية بقي مقيدا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني⁽¹⁾، وهذا ما يقتضي تحسين فعالية نفقات الاستثمار العمومية من أجل تدارك التباطؤ المحسوس في قدرة امتصاص هذه الاستثمارات⁽²⁾.

ويمكن القول أن النتائج المحققة في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات قد ساهمت فيها بشكل معتبر برامج الاستثمارات العمومية، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء الذي عرف أهم وأكبر المشاريع الاستثمارية، إضافة إلى قطاع الفلاحة الذي استفاد هو الآخر من مختلف برامج الدعم ومشاريع التنمية الريفية رغم أنه يبقى خاضعا بشكل ملحوظ كبير لتساقط الأمطار، إضافة إلى قطاع الخدمات الذي تحرك بشكل خلال الفترة 2001-2014، ومع ذلك، فإن هذا النمو يبقى هشاً، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، لأن القطاع الصناعي مازال أداءه ضعيفا ولا يرقى إلى الأهداف المرجوة ومازال يمثل إحدى نقاط الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات⁽³⁾.

المطلب الثاني: الإنفاق الحكومي و البطالة

تمثل مكافحة البطالة وتوفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل تحديا كبيرا بالنسبة للاقتصاد الوطني، نظرا للطابع الريعي والاختلالات الهيكلية التي تميزه من جهة، ومن جهة أخرى بسبب طبيعة التركيبة الديمغرافية إذ يشكل الشباب الذين هم في سن العمل نسبة كبيرة من العدد الإجمالي للسكان.

واعتبارا من سنة 2001 قامت الدولة بإطلاق سلسلة البرامج، وكان التشغيل أحد الأهداف الرئيسية لهذه البرامج، وهو ما أدى إلى توفير عدد معتبر من مناصب الشغل بفضل

¹ - صالح صالح، تأثير البرامج التنموية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، مرجع سبق ذكره، ص: 183.

² - تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بعنوان "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص: 12.

³ - عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، مرجع سبق ذكره، ص: 12-13.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

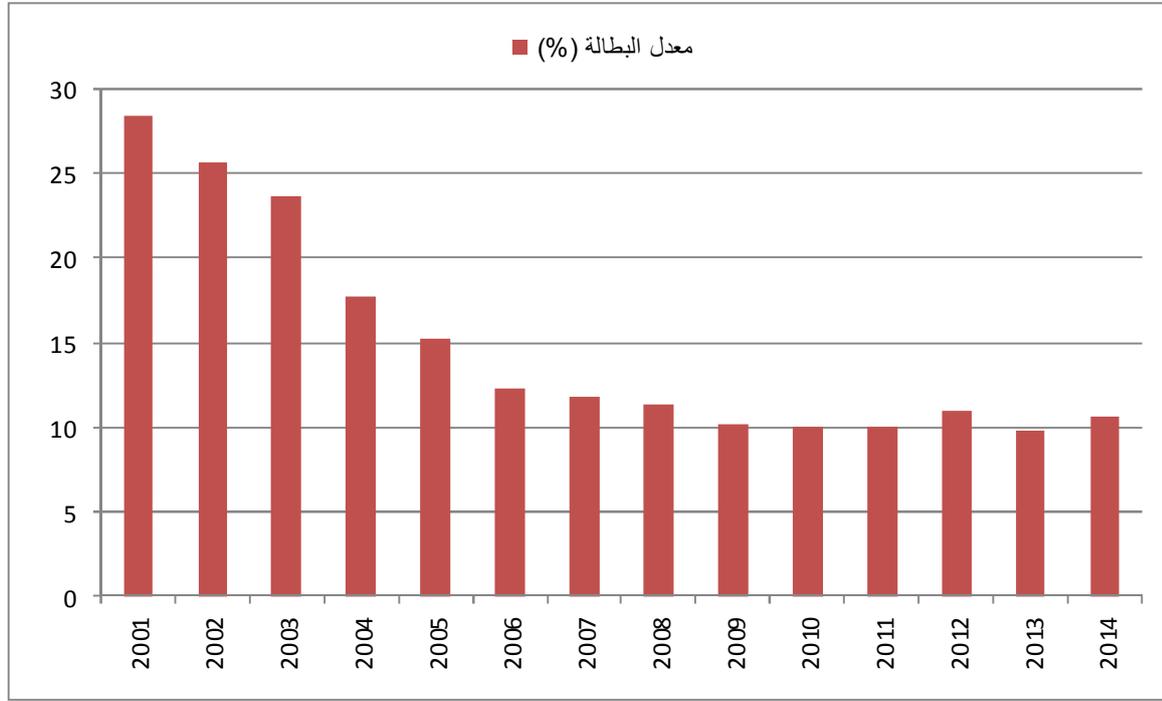
مجموعة المشاريع الاستثمارية التي شملت كل القطاعات خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية وقطاع الفلاحة في مختلف الولايات والبلديات، وهذا ما سمح باستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل في هذه المشاريع وذلك ما يفسر الاتجاه التنازلي لمعدلات البطالة. ويوضح الجدول التالي معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم (20-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	معدل البطالة (%)
2001	28,40
2002	25,70
2003	23,70
2004	17,70
2005	15,30
2006	12,30
2007	11,80
2008	11,30
2009	10,20
2010	10,00
2011	10,0
2012	11,0
2013	9,8
2014	10,6

المصدر: موقع الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (20-3): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتبين من خلال الجدول والشكل السابقين أن معدلات البطالة قد عرفت انخفاضا متواصلا طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية 2001-2014، حيث انخفض معدل البطالة من أكثر من 28 % سنة 2001 وهي السنة الأولى من برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى حوالي 10.6 % سنة 2014 التي تمثل السنة الأخيرة من البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014.

كما يلاحظ أن وتيرة الانخفاض عرفت تسارعا كبيرا خلال الفترة 2001-2009 بانتقال معدل البطالة من 28.4 % إلى حوالي 10 %، ثم بقي في حدود 10% طوال الفترة 2010-2014.

يمكن تفسير هذه النتائج وأسباب الانخفاض الكبير في معدل البطالة خلال هذه الفترة بالدور الذي لعبته مختلف البرامج التنموية التي تم مباشرتها في تحريك الطلب الكلي، فأدى ذلك إلى تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الأشغال والبناءات العمومية وقطاع الفلاحة والتنمية الريفية،

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

حيث سمحت مشاريع الطرق والسكك الحديدية ومشاريع السدود والسكن وسياسات الدعم الفلاحي وتشجيع الأنشطة المنتجة باستيعاب أعداد معتبرة من اليد العاملة.

أما بخصوص التسارع في انخفاض معدلات البطالة خلال الفترة 2001-2009 ثم البقاء في حدود 10% خلال الفترة 2010-2014 رغم أن المخصصات المالية للبرنامج التنموي الخماسي كانت أكبر، فيعود إلى التحليلات التي تربط فعالية الاستثمارات العمومية بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

حيث أن الدفعة القوية التي عرفها الاقتصاد الوطني ببرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية (الفترة 2001-2009) سمحت بتشغيل مئات الآلاف من العمال في المشاريع المختلفة، ومع انطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 سجل انخفاض في طلب العمل خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية والفلاحة، وتم الاستئجار باليد الأجنبية في الكثير من الحالات مثل مشاريع السكن.

وعلى هذا الأساس فإن للنفقات العامة دورا كبيرا في الحد من معدلات البطالة بشرط أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي تسمح بالاستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطلب الكلي، إذ أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءته تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع حجم النفقات العامة، مما يجد من الأثر الإيجابي للتوسع في النفقات العامة على حجم العمالة.

وفي هذا الصدد يرى البعض أنه كان بالإمكان تخفيض البطالة إلى معدلات أدنى لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الوطني بالمرونة والحركية في الأداء للاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي نتيجة المخصصات المالية الكبيرة للبرامج التنموية، لأنه في الحالة العكسية، فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءته قد تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي، مما يجد من الأثر الإيجابي للتوسع في الاستثمارات العمومية على التشغيل⁽¹⁾.

¹ - بودخدخ كريم وسلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص: 14.

المطلب الثالث: الإنفاق الحكومي و التضخم

يمثل معدل التضخم في إطار الاقتصاد الكلي النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام للأسعار، وله أنواع عديدة منها التضخم الجامح ويكون بنسب عالية، التضخم السريع بين 50 بالمائة و200 بالمائة، والتضخم المعتدل وهو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولمعدل التضخم آثار على الاقتصاد الوطني من عدة نواحي، حيث أن ارتفاع معدله أو انخفاضه يؤثر على المبادلات التجارية وحركة التجارة الخارجية، كما يؤثر على القدرات الشرائية للأفراد وعلى قيمة العملة الوطنية، تكلفة المشاريع، الاستثمار الأجنبي... الخ⁽¹⁾.

وبما أن سياسة التوسع الكبير في الإنفاق العمومي من خلال البرامج التنموية قد أثرت على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وباعتبار معدل التضخم هو أحد أهم هذه المؤشرات، فإن معرفة دور البرامج التنموية في أداء الاقتصاد الوطني تقتضي دراسة ومتابعة معدلات التضخم خلال فترة تنفيذ هذه البرامج 2001-2014.

ولذلك نتابع من خلال الجدول الموالي تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

¹ - علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012، ص: 68.

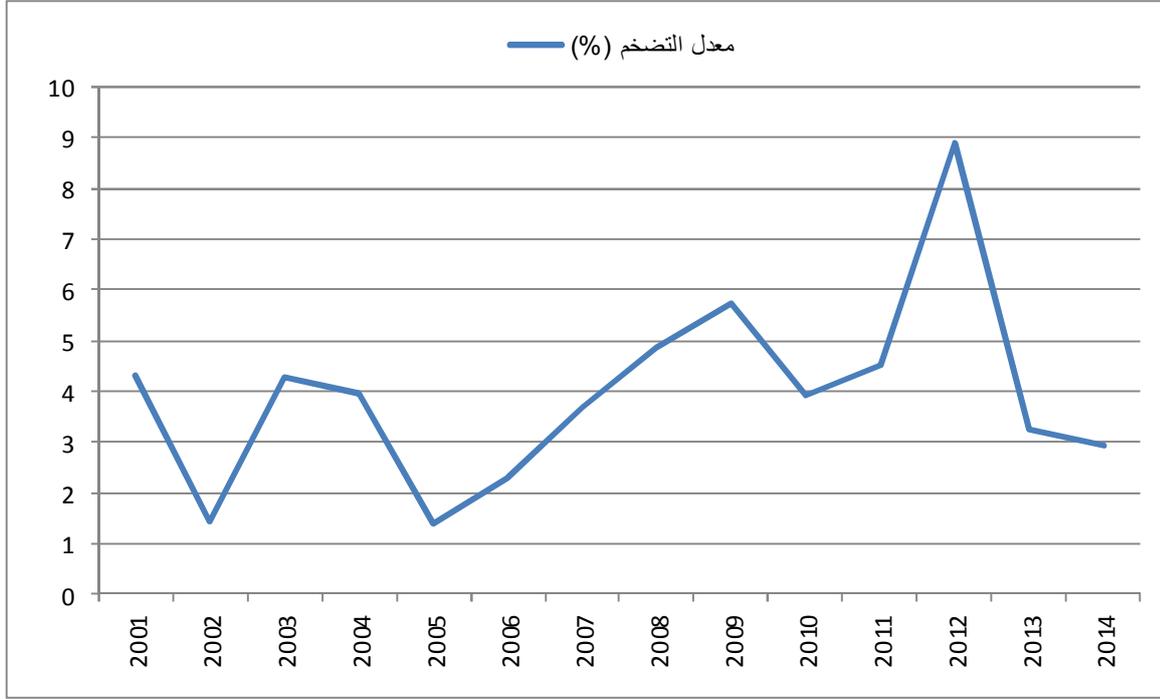
الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الجدول رقم (21-3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2014 سنة الأساس 2001

السنوات	معدل التضخم (%)
2001	4,32
2002	1,42
2003	4,26
2004	3,97
2005	1,38
2006	2,31
2007	3,68
2008	4,86
2009	5,74
2010	3,91
2011	4,52
2012	8,89
2013	3,25
2014	2,92

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (21-3): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن معدلات التضخم كانت على العموم معدلات مقبولة في أداء الاقتصاد الوطني، باستثناء سنة 2012 التي عرفت معدلا مرتفعا وصل إلى 8.89%، وبدرجة أقل سنة 2009 بمعدل 5.74%، ويأخذ المتوسط العام الذي يساوي 3.95%، وفي ظل الحجم الكبير للإنفاق العمومي على البرامج التنموية خلال هذه الفترة وما صاحبه من ضخ كبير للسيولة النقدية، فإنه يمكن القول أن معدلات التضخم كانت مقبولة ولا تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي.

وبخصوص الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012 فيرجع إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وإلى الارتفاع الكبير الذي عرفتته نفقات التسيير في هذه السنة الناتج عن ارتفاع قيمة التحويلات لتغطية الزيادات في الأجور والمخلفات المالية للعمال، وهذا بعد أن تم تطبيق شبكة الأجور الجديدة ورفع الحد الأدنى للأجور، إضافة إلى الارتفاع الكبير في

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

القروض الاقتصادية وتأثير سياسة الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض متوسطة الأجل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁽¹⁾.

كما تجدر الإشارة إلى بعض الآراء التي ترى أن الحجم الكبير للمخصصات المالية لم تستفد منه المؤسسات الوطنية في الرفع من إنتاجها ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف، وهذا ما جعل السلطات العمومية تنصرف إلى تسديد المديونية وإنشاء الهياكل القاعدية مع التزود بالسلع والخدمات من الخارج في شكل واردات.

وفي هذا الإطار فإن هناك من يرى أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بالكامل، وأن التضخم بالنسبة للاقتصاد الجزائري ينشأ لسببين رئيسيين هما⁽²⁾:

- تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد.

- الإنفاق الحكومي الكبير في دعم المواد الأساسية.

حيث أن الاختلالات التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الوطني جعلت فائض السيولة المتأتي من الصادرات النفطية لا يستثمر بالشكل الكافي في القطاعات الإنتاجية، وبما أن ارتفاع قيمة عائدات صادرات المحروقات سببه ارتفاع أسعارها في السوق العالمية فإن هذه العائدات هي نفسها سبب فائض السيولة، ومن جهة أخرى عدم القدرة على استثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة ويتسبب فيما يسمى بالتضخم المستورد، والذي يعبر على التبعية للخارج وعجز الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية، هذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.

كما أن سياسة الإنفاق التوسيعية والدعم الكبير للمواد الأساسية تؤثر في المدى القصير بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي، لكن في المدى المتوسط والبعيد ستؤدي هذه السياسة إلى ارتفاع الاستهلاك، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصحوبة بارتفاع الأسعار، وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن التوسع الكبير في الإنفاق، وأيضا ضرورة

¹ - تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بعنوان "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013، ص: 5 وص: 14 .

² - عماري عمار ومحامدي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

خفض عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية من خلال رفع معدلات الفائدة، وهذا ما ينعكس سلبا على الاستثمارات الخاصة وبالتالي على الناتج المحلي. كما أن ارتفاع أسعار النفط عن السعر الذي تم على أساسه تقدير عائدات الجباية البترولية في قانون المالية التكميلي لسنة 2000، سمي هذا الصندوق بصندوق ضبط الإيرادات⁽¹⁾، وتستعمل موارد الصندوق كاحتياطي لتغطية العجز الذي قد يحدث في الميزانية، حيث تعتبر مداخيل المحروقات المصدر الرئيسي الذي تعتمد عليه السلطات الجزائرية في إعداد الموازنة العامة.

المطلب الرابع: الصدمة الحالية لأسعار النفط وتأثيراتها على الإنفاق الحكومي بالجزائر

بالرغم من تطور الإنتاج النفطي في الجزائر بفعل الاستثمارات الكبيرة في القطاع النفطي وبفعل الشراكات التي قامت بها سوناطراك مع شركات أجنبية من أجل توسيع الاحتياطات النفطية وزيادة الطاقة الإنتاجية، وكذا زيادة كفاءة المنشآت القائمة عن طريق عمليات الصيانة واسعة النطاق التي قامت بها سوناطراك، إلا أن العائدات النفطية لم تخدم دائما توقعات الحكومات الجزائرية المتعاقبة والتي تعتمد في إنجاز الموازنة العامة. وهذا بسبب تأثر هذه العائدات بتقلبات الكميات المنتجة وتذبذب أسعار برميل النفط في السوق العالمية، إضافة إلى تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تسعر به الصادرات النفطية الجزائرية، ما جعل توقعات السلطات العمومية للعائدات النفطية يصطدم بالطبيعة غير المستقرة للسوق النفطية، كما أن احتمالات انهيار أسعار النفط تبقى تهدد الاقتصاد الوطني خاصة وأن قانون الميزانية العامة يتم إعداده على أساس توقع افتراضي لمتوسط سعر برميل النفط⁽²⁾، وعلى هذا الأساس ارتأيت أن أتطرق إلى تداعيات الصدمة الحالية لأسعار النفط على الإنفاق الحكومي بالجزائر كتمهيد أولي، يمكن للطلبة الباحثين استكمال دراسة الموضوع في مذكراتهم القادمة.

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المطبعة الرسمية، 28 جوان 2000، ص: 07.

² - جيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص: 125.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الفرع الأول: العائدات النفطية في الجزائر

ويمكن متابعة مدى تذبذب العائدات النفطية من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور معدل الإنتاج للنفط في الجزائر والعائدات السنوية التي تحصل عليها الجزائر من الصادرات النفطية.

الجدول رقم (22-3): تطور معدل الإنتاج والعائدات النفطية السنوية خلال الفترة 2001-2015

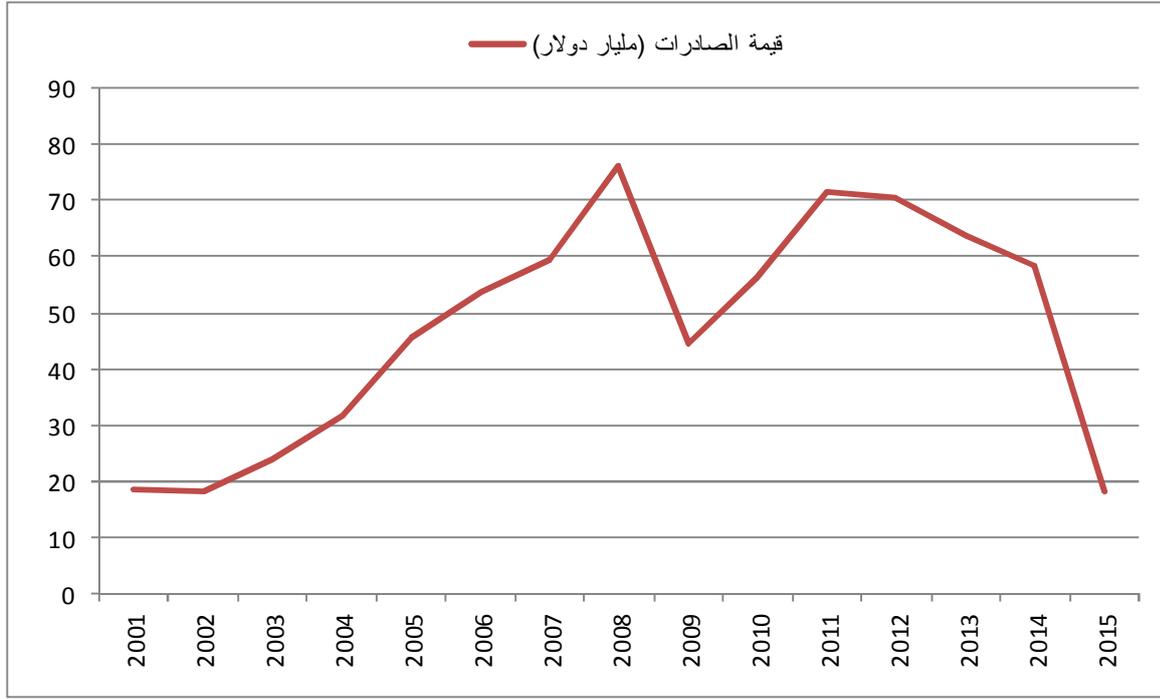
السنة	معدل الإنتاج (ألف برميل يوميا)	قيمة الصادرات (مليار دولار)
2001	842	18,53
2002	730	18,11
2003	942	23,99
2004	1311	31,55
2005	1352	45,59
2006	1426	53,61
2007	1398	59,61
2008	1402	76,31
2009	1221	44,41
2010	1189,8	56,12
2011	1262	71,66
2012	1203	70,58
2013	1206	63,66
2014	1114	58,36
2015	1140	18,10

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد (أعداد مختلفة) وموقع منظمة أوبك والنشرات الإحصائية لبنك الجزائر.

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

ويوضح الشكل الموالي أكثر المنحى الذي أخذه تطور قيمة الصادرات النفطية خلال الفترة 2014-2001

الشكل رقم (22-3): تطور قيمة صادرات المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2001-2014



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول السابق

يتضح من خلال الجدول والشكل أن معدل الإنتاج اليومي للنفط قد تراجع بين سنتي 2001 و2002، ثم ارتفع خلال الفترة 2003-2006 ليصل إلى مستوى قياسي (1426 ألف برميل يوميا) ثم تذبذب في الفترة 2007-2008 إلى أن انخفض إلى حدود 1200 ألف برميل يوميا طيلة الفترة 2009-2013، لينخفض بعد ذلك في سنة 2014 و2015 (السداسي الأول) إلى حدود 1100 ألف برميل يوميا.

وبخصوص قيمة صادرات المحروقات فنلاحظ أنه عدا الانخفاض الطفيف سنة 2002 عرفت ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2001-2008، ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة كبيرة مقارنة بسنة 2008 لتعاود ارتفاع سنتي 2010 و2011 ثم أخذت قيمة هذه الصادرات منحى تنازليا بعد ذلك طيلة الفترة 2012-2015.

يتضح من خلال هذه المعطيات تذبذب الصادرات النفطية، ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى عدة أسباب أهمها:

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

1- تخفيضات قيمة الدولار، حيث يلجأ الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى خفض سعر الفائدة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية.

وينعكس تدهور الدولار سلبا على القيم الحقيقية للصادرات النفطية الجزائرية لأنها تقيم بالدولار، وهذا ما ينقص من القيمة الحقيقية للموارد المالية النفطية والتي تعول عليها السلطات الجزائرية لتمويل البرامج التنموية.

2- طبيعة السوق العالمية للنفط التي تتعرض بين فترة وأخرى لتقلبات وأزمات حادة حيث انخفض الطلب سنة 2008 بمقدار (- 50000 برميل يوميا) ووصل معدل الانخفاض في 2009 إلى (- 450000 برميل يوميا)⁽¹⁾.

3- التخفيضات في الإنتاج بسبب التزامات الجزائر مع منظمة الأوبك مثلما حدث في التزام الجزائر بتخفيض حصتها عقب اجتماع منظمة الأوبك في وهران يوم 17 ديسمبر 2008 في حالة ما إذا قررت منظمة أوبك خفض الإنتاج مستقبلا رغم أنها قامت بتخفيضين متتاليين في كل من شهر نوفمبر وشهر ديسمبر 2008⁽²⁾، وتؤثر هذه الالتزامات على عائدات الجزائر النفطية بشكل معتبر مثلما حصل في الفترة 2006-2009 والجدول الموالي يوضح ذلك:

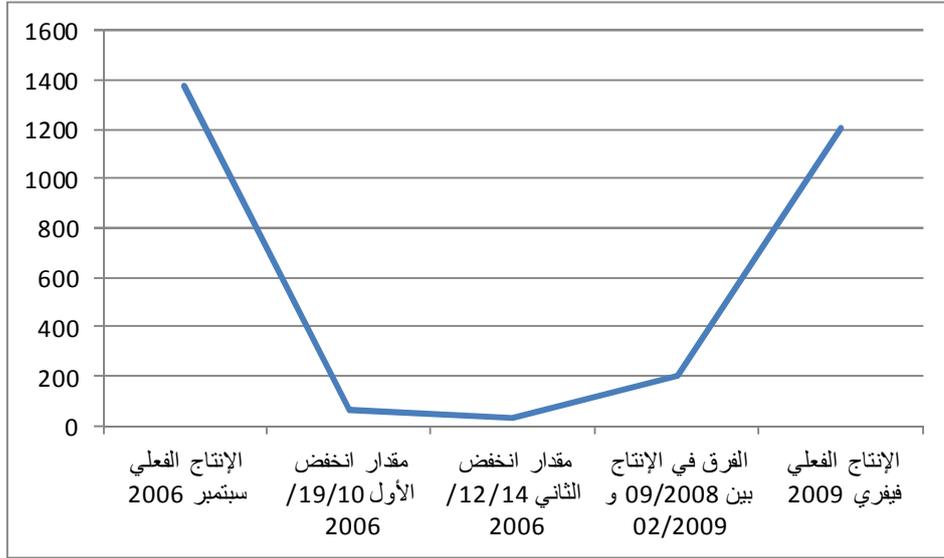
الجدول رقم (23-3): مقدار الانخفاض في إنتاج الجزائر من النفط بسبب التزاماتها مع أوبك (ألف برميل يوميا)

الإنتاج الفعلي سبتمبر 2006	مقدار انخفاض الأول 2006 /10/19	مقدار انخفاض الثاني 2006 /12 /14	الفرق في الإنتاج بين 2008/09 و 2009/02	الإنتاج الفعلي فيفري 2009
1376	59	25	200	1202

¹ - مجلة "Market News"، العدد 58، مؤسسة سوناطراك، الجزائر، جانفي 2009، ص: 01.

² - La revue de SONATRACH, N 57, 2009, P 6.

الشكل رقم (23-3): مقدار انخفاض إنتاج الجزائر من النفط بسبب التزاماتها مع أوبك (ألف برميل يوميا)



يلاحظ أن قرارات التخفيض تؤثر كثيرا على الكميات المباعة في إطار حصة الجزائر ضمن منظمة الأوبك، وهذا يؤثر بشكل كبير على الموارد النفطية حيث لاحظنا أن التزام الجزائر بقرارات خفض التي اتخذتها منظمة الأوبك سنة 2006 جعل الإنتاج الجزائري ينخفض بما مجموعه 84 ألف برميل يوميا، كما أن التزامات الجزائر بقرارات أوبك سنتي 2008 و2009 جعلها تخسر 200 ألف برميل يوميا في ظرف ستة أشهر فقط.

4- التكاليف المتصاعدة لاستثمارات سوناطراك التي تحتاجها في تمويل أنشطتها، والبحث عن آبار جديدة وما تتطلبه من تكاليف باهظة وزيادة النفقات الأمنية لحماية الحقول النفطية خاصة مع ظهور جماعات مسلحة إقليمية في الصحراء، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مد أنابيب نقل البترول والغاز وذلك لتطوير القدرات التصديرية، فرغم أنها استثمارات ذات عوائد مستقبلية هامة، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على الموارد التي تحتاجها الحكومة لتمويل استثماراتها العمومية.

5- التأثير الكبير للضرائب التي تفرضها الدول الصناعية على المنتجات النفطية، حيث أن المعدل السنوي للعائدات النفطية للأقطار الأعضاء في أوبك للفترة (2002-2006) بلغ نحو 241 مليار دولار في حين بلغ المعدل السنوي للأرباح التي تجنيها مجموعة الدول السبع

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

الصناعية بفضل الضرائب على المشتقات النفطية حوالي 460 مليار دولار أي ما يمثل ضعف عائدات دول الأوبك⁽¹⁾.

6- تذبذب أسعار النفط الاسمية حيث أنه رغم ارتفاع الأسعار الاسمية في السنوات الماضية إلا أن التضخم وانخفاض قيمة الدولار قلصا كثيرا من أهمية هذا الارتفاع، ويؤثر الفرق بين الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية تأثيرا كبيرا على قيمة العوائد النفطية، حيث يؤثر انخفاض الأسعار الحقيقية تأثيرا كبيرا على قيمة العوائد النفطية الجزائرية التي تمول بها المشاريع التنموية خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليف إنجاز هذه المشاريع

الفرع الثاني: تذبذب العائدات النفطية وأثرها على الإنفاق العمومي

راهنّت السلطات العمومية على الإنفاق الحكومي المتزايد من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل القطاعات وعبر مختلف جهات الوطن، غير أن الاعتماد على الموارد النفطية في التمويل جعلها تبقى مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعوائد النفطية حيث ألغت الحكومة العديد من المشاريع التنموية بسبب المخاوف الكبيرة الناتجة عن التقلص الكبير في العائدات النفطية، كما بدأت في سنة 2015 في تخفيض حجم الإنفاق الرأسمالي بشكل معتبر⁽²⁾.

ومن بين المشاريع الهامة نجد ما يلي:

1- مشروع ميترو الجزائر:

بدأت الأشغال في هذا المشروع سنة 1982، واضطرت الحكومة للتخلي عنه بمجرد انهيار أسعار البترول إلى 15 دولار للبرميل بعدما كان في حدود 30 دولارا، ثم بعد أن تم إحياء المشروع من جديد اضطرت السلطات العمومية إلى توقيف الأشغال سنة 1995 وتأجيل المشروع وهذا بسبب نقص التمويل نتيجة انخفاض المواد النفطية بسبب هبوط أسعار البترول، والأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر، ورغم عدم اكتمال إنجاز الخط الأول بصورة نهائية إلا أن السلطات العمومية أعلنت عن الإعداد لإنجاز خطوط أخرى، وفي ظل التراجع الكبير لأسعار النفط سيبقى المشكل قائما.

¹ - دراسة اقتصادية بعنوان عائدات النفط للدول المستهلكة والدول المنتجة، الملتقى الـ20 لأساسيات النفط والغاز، الكويت، 24 مارس 2009.

² - تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015، ص: 36.

2- مشروع الطريق السيار شرق - غرب:

رغم أن فكرة المشروع تعود إلى العقود الأولى للاستقلال، إلا أن عدم توفر الموارد الكافية أمام التكاليف الكبيرة كانت السبب في عدم انطلاق المشروع، وبعد الفوائض المالية الكبيرة التي أعقبت سنة 2000 استطاعت السلطات العمومية رصد مبلغ 11 مليار دولار والتي تعتبر تكلفة المشروع، ولحسن الحظ أن مدة انجاز المشروع (2005-2009) صادفت توفر موارد مالية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة.

3- الطريق السيار للهضاب العليا:

وهو مشروع مماثل للطريق السيار شرق- غرب يمتد على مسافة 1030 كم في ولايات الهضاب العليا، أعطى وزير الأشغال العمومية يوم الخميس 30 أكتوبر 2014 بباتنة إشارة انطلاق الشطر الأول من المشروع على المستوى محور باتنة خنشلة، وفي ظل سياسة التقشف المعلنة والقاضية بعدم الإنطلاق في مشاريع جديدة، يخشى توقيف المشروع وعدم استكمال المحاور الأخرى.

4- خطوط الترامواي والسكك الحديدية:

لم تنطلق الأشغال بعد في الكثير من مشاريع الترامواي والسكك الحديدية، وتم الإعلان عن تأجيل الانطلاق في إنجازها.

5- مشاريع السكن:

رغم ارتفاع عدد الوحدات السكنية المنجزة، يبقى العجز في هذا القطاع الحساس قائما، حيث أن عدد المساكن الموجود لا يلي حاجات الأفراد التي تبقى في تزايد، ورغم المشاريع الموجودة إلا أنها تبقى غير كافية إضافة إلى عدم إنجاز المشاريع في آجالها المحددة وهذا بسبب كون هذه المشاريع تدخل ضمن برامج تنموية تمثل العوائد النفطية المرتقبة الممول الرئيسي لها.

6- مشاريع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية:

رغم وعي السلطات العمومية بأهمية القطاع الفلاحي ورغم الإجراءات القانونية والتنظيمية المتخذة في التسعينات مثل المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر 1997، إلا أن عدم توفر الموارد المالية في تلك الفترة جعل المشاريع المعلنة تنتظر التمويل اللازم لها، لكن مع تحسن المداخيل النفطية بداية من سنة 2000 تمكنت السلطات

الفصل الثالث: البرامج التنموية ومؤشرات التنمية الاقتصادية في ظل الإنفاق الحكومي

العمومية من رصد التمويل اللازم لإطلاق مختلف مشاريع الاستصلاح الزراعي والدعم الفلاحي ومشاريع التنمية الريفية في إطار استراتيجية التجديد الفلاحي والتنمية الريفية والتي رصد لها حوالي 05 مليار دولار⁽¹⁾. ويسجل أيضا إطلاق السلطات العمومية لمخطط التطوير الفلاحي على مدى خمس سنوات ابتداء من سنة 2009 بتكلفة 03 ملايين دولار سنويا⁽²⁾، ورغم أنه تم تخصيص مبالغ معتبرة لدعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية إلا أن الاستمرار في هذا الدعم يتطلب بقاء الموارد المالية متوفرة.

¹ - سنوات الفلاحة والتنمية الريفية.

² - تقرير ندوة التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة، 1 مارس 2009.

خلاصة الفصل الثالث:

إن دراستنا وتحليلنا لتأثير الإنفاق الحكومي من خلال البرامج التنموية في الفترة 2001-2014 على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي منها معدلات النمو، البطالة والتضخم أظهرت مدى الاستقطاب الذي يمارسه قطاع المحروقات، حيث لا يظهر تأثير البرامج التنموية على معدل النمو الاقتصادي الكلي بفعل هيمنة قطاع المحروقات، وعند تقييد قطاع المحروقات أظهرت النتائج مساهمة هذه البرامج في رفع معدل النمو الاقتصادي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ومعدل نمو قطاع الخدمات، بينما لم يظهر تأثير هذه البرامج على كل من معدلي نمو قطاعي الصناعة والفلاحة، بسبب ضعف المؤسسات الصناعية وبالنسبة للقطاع الفلاحي بسبب ارتباطه القوي بالظروف المناخية.

وبخصوص تأثير البرامج التنموية على معدلات البطالة فأظهرت النتائج أن الحركة التي أحدثتها المشاريع التنموية ساهمت بشكل كبير في رفع مستويات التشغيل وخفض البطالة من حوالي 28% إلى حدود 10%، ثم بقي تخفيضها مقيدا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، أما معدلات التضخم فبقيت في حدود مقبولة غير أن الاستمرار في الإنفاق العام غير الفعال سيؤدي إلى ضغوط تضخمية أكبر.

خاتمة

خاتمة

إن الهدف من القيام بهذه الدراسة هو معرفة دور الإنفاق الحكومي من خلال البرامج التنموية التي تم تنفيذها خلال الفترة 2001-2014 في أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي وتحليل تأثيرها على بنية الاقتصاد الوطني وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، أي معرفة أهمية الإنفاق الحكومي وأثره على التنمية الاقتصادية فالبرامج التنموية بدأت ببرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 بمخصصات مالية قدرت بحوالي 07 مليار دولار وبأهداف رئيسية تمثلت في دعم الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة، تشجيع المشاريع الصغيرة، تسهيل تمويل الأنشطة الاقتصادية، تطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري والأنشطة المحلية، تطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان، وتطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

ثم مع تواصل ارتفاع العائدات النفطية أطلقت السلطات العمومية البرنامج التنموي الثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمخصصات مالية أكبر قدرت بحوالي 55 مليار دولار وبأهداف أوسع اشتملت على أربعة أبواب هي تحسين ظروف معيشة السكان تطوير المنشآت الأساسية، دعم التنمية الاقتصادية، تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وتطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، ولغرض ضمان فعالية أكبر للبرنامج التكميلي تم تعزيزه ببرنامجين تكميليين خاصين بمناطق الجنوب والهضاب العليا تضمنا مشاريع تنموية إضافية لصالح ولايات هذه المناطق، وقد وصل مجموع المخصصات المالية للبرامج التنموية التكميلية إلى حوالي 180 مليار دولار.

وللمحافظة على الديناميكية التي أحدثتها البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2009 والاستمرار في السياسة التنموية المنتهجة، تم إطلاق البرنامج التنموي الخماسي للفترة 2010 - 2014 بمخصصات غير مسبقة قدرت بحوالي 286 مليار دولار وبأهداف تنموية طموحة تتمحور حول استكمال المشاريع الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وخصص لذلك حوالي 130 مليار دولار، مع إطلاق مشاريع جديدة بقيمة حوالي 156 مليار دولار.

ولغرض الوصول إلى هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة المطروحة وكذا اختبار الفرضيات المذكورة في هذه الدراسة تم تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة فصول الفصلان الأول والثاني اشتملا على الجانب النظري والفصل الثالث خصص للجانب التطبيقي لمعرفة ما هو محتوى وأهداف البرامج التنموية وما هي الوضعية التنموية للجزائر وفق

خاتمة

المؤشرات التنموية في ظل الإنفاق الحكومي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نعرضها على جزئين، الجزء الأول يوضح نتائج اختبار الفرضيات الموضوعية، والجزء الثاني يلخص النتائج العامة على شكل مجموعة من العناصر، ويأتي بعد ذلك بعض التوصيات التي يمكن تقديمها في أعقاب النتائج المتوصل إليها، وكذا المواضيع التي تفتحها آفاق هذه الدراسة.

وفيما يلي يتم عرض اختبار الفرضيات وأهم نتائج الدراسة، وإدراج بعض التوصيات وكذا ذكر بعض المواضيع التي يمكن أن تكون إشكاليات دراسات مستقبلية.

أولاً- نتائج اختبار الفرضيات:

أظهرت دراسة هذا الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية من خلال الفرضيات الموضوعية في بداية الدراسة النتائج الآتية:

الفرضية الأولى: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى، حيث أن الإنفاق العمومي هو أحد الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها الحكومات في بعض الحالات لمواجهة المشكلات التي تعترض أداء الإقتصاد وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة وبالتالي يلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية: أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، حيث تضمنت البرامج التنموية المختلفة خلال الفترة 2001-2014 مجموعة من المشاريع التنموية التي تهدف إلى الاستجابة للانشغالات التنموية على مستوى كل جهات ومناطق الوطن، والتي تستهدف أيضا تحسين الوضعية التنموية للجزائر وظهرت على مستوى القطاعات الاقتصادية من خلال قطاعات الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصناعة والفلاحة، وذلك على النحو الآتي:

1- قطاع الخدمات: أثبتت الدراسة أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات هي نسبة كبيرة في كل سنوات فترة تنفيذ البرامج التنموية وتهمين على باقي القطاعات بمتوسط بلغ 58,53 %، كما أثبتت أن معدلات نمو القطاع قد عرفت في اتجاهها العام منحى تصاعديا تناسب مع المنحى التصاعدي الذي عرفتة مخصصات البرامج التنموية، لكن فترة البرنامج الخماسي 2010-2014 عرفت تراجعاً في معدل النمو مقارنة بالفترة 2005-2009 رغم ارتفاع المخصصات المالية بسبب التشبع الذي وصل إليه قطاع الخدمات في ظل قيود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

خاتمة

2- قطاع البناء والأشغال العمومية: أثبتت الدراسة التأثير الكبير للبرامج التنموية على أداء القطاع وجعله محركاً للتنمية الاقتصادية، حيث ساهم القطاع بشكل معتبر في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، كما عرف معدلات نمو مرتفعة طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية، لكن بينت الدراسة أن تراجع متوسط معدل نمو القطاع في الفترة 2010-2014 مقارنة بمتوسط الفترة 2005-2009 من قيمة 10% إلى 7.5%، رغم ارتفاع المخصصات المالية يرجع إلى عجز الاقتصاد الوطني على الامتصاص الفعال لمزيد من الاستثمارات العمومية.

3- قطاع الصناعة: أثبتت الدراسة عدم ظهور التأثير الإيجابي للبرامج التنموية على القطاع الصناعي، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات من متوسط 11,11% خلال الفترة 2001-2009 إلى متوسط 7,78% خلال الفترة 2010-2014، كما بينت ضعف معدلات نمو القطاع.

4- قطاع الفلاحة: أثبتت الدراسة ثبات الاتجاه العام لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال فترة تنفيذ البرامج التنموية، حيث بلغ متوسط نسب هذه المساهمة 15,44%، كما بينت الدراسة تذبذب معدل نمو القطاع وارتباطه القوي بالظروف الطبيعية وعدم قدرة البرامج التنموية على التأثير في القطاع الفلاحي لدرجة ضمان حد أدنى من معدلات النمو.

الفرضية الثالثة: إثبات مدى صحة الفرضية الثالثة مرتبط بطبيعة المؤشر الكلي المتمثل في معدل النمو الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، معدل البطالة والتضخم، التي تحسنت في بعض الجوانب ومازالت دون المستوى المأمول في جوانب أخرى ونذكرها على النحو التالي:

1- معدل النمو الاقتصادي: أثبتت الدراسة أن معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 كانت على العموم معدلات نمو مقبولة للاقتصاد الوطني، كما بينت عدم وجود تأثير كبير واضح للبرامج التنموية خلال هذه الفترة على معدل النمو.

2- معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات: أثبتت الدراسة أن النمو خارج المحروقات قد رافق الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق الحكومي، وأن البرامج التنموية قد ساهمت بشكل معتبر في النتائج المحققة في معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، كما بينت

خاتمة

الدراسة أن سبب ثبات الاتجاه العام لمعدل النمو خارج المحروقات بالرغم من التزعة التصاعدية التي ميزت مخصصات البرامج التنموية يعود إلى بقاء حجم الإنفاق العمومي الكبير مقيدا بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

3- معدل البطالة: أثبتت الدراسة أن البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 كان لها دور كبير في الحد من معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب الكلي وتخفيض التشغيل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبينت أيضا أنه كان بالإمكان تخفيض البطالة إلى معدلات أدنى لو تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة والحركة في الأداء للاستجابة السريعة للزيادة في الطلب الكلي.

4- معدل التضخم: أثبتت الدراسة أن معدلات التضخم المسجلة في فترة تنفيذ البرامج التنموية كانت معدلات مقبولة ولا تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي، لكن بينت أن فائض السيولة المتأتي من عدم استثمار مخصصات البرامج التنموية في القطاعات الإنتاجية بالشكل الكافي سيساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة ويتسبب في رفع معدل التضخم.

ثانيا- نتائج الدراسة:

يمكن إجمال النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو الموالي:

1- يمكن للإنفاق الحكومي من خلال مختلف البرامج التنموية بإحداث التوازن التنموي عن طريق توزيع المشاريع التنموية على مختلف المناطق والجهات حسب الاحتياجات التنموية.

2- تسمح البرامج التنموية بتطوير الإطار المعيشي للسكان وتحسين المؤشرات التنموية.

3- يتم تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر وتحديد مخصصاتها المالية حسب قيمة العائدات النفطية المتوفرة.

4- يبقى قطاع المحروقات هو القطاع القائد والحرك لباقي القطاعات الاقتصادية.

5- ترتفع المخصصات المالية للبرامج التنموية مع ارتفاع العائدات النفطية ولا يتم التقيد بسقف المبالغ المحددة عند الانطلاق في تنفيذ البرنامج.

6- تواجه البرامج التنموية مشكل التمويل وإتمام إنجاز المشاريع التنموية بمجرد تدهور المداخل النفطية.

خاتمة

ثالثا - التوصيات:

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- 1- يجب العمل على إعداد سياسات فعالة لدعم النمو خارج قطاع المحروقات خاصة في قطاعي الفلاحة والصناعة.
- 2- تنفيذ البرامج التنموية يجب أن يصاحبه إصلاح الجهاز الإداري ومحاربة الفساد من أجل ضمان تحقيق الأهداف المسطرة.
- 3- يجب تعزيز مفاهيم الشفافية والمحاسبة في مؤسسات الدولة وترشيد الإنفاق العام.
- 4- الإنفاق الكبير على المشاريع الكبرى يجب أن يسبقه دراسات دقيقة لتجنب عمليات إعادة التقييم ورفع التكاليف.
- 5- سياسة التوسع في الإنفاق الحكومي لا ينبغي أن تكون هدفا في حد ذاته بمجرد وجود فوائض مالية.
- 6- يجب أن تحرص السلطات العمومية على وضع الآليات اللازمة لترشيد الإنفاق لتحقيق الأهداف المرجوة.
- 7- يجب إيجاد مصادر أخرى لتمويل البرامج التنموية خارج عائدات المحروقات كتوسيع الوعاء الضريبي وإشراك القطاع الخاص في عمليات التمويل.

رابعا-آفاق الدراسة:

أثناء الدراسة ظهرت لنا عدة مواضيع في تقديرنا تحتاج إلى دراسات أعمق وتكون محل دراسة مقبلة وهي:

- 1- تأثير البرامج التنموية على ميزانية الدولة.
- 2- تأثير البرامج التنموية على القطاع السياحي.
- 3- بدائل تمويل البرامج التنموية.
- 4- ترشيد الإنفاق العام.
- 5- الآثار السلبية للتوسع الكبير في الإنفاق العام.
- 6- الصدمة الحالية لأسعار النفط وتأثيرها على الإنفاق الحكومي بالجزائر.

المراجع

أولاً- الكتب باللغة العربية:

- 01- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن الطبعة الأولى، 2011.
- 02- أعاد حمود القيسي، المالية والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 03- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 2008.
- 04- باهر محمد غنم، المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، القاهرة 1988.
- 05- بودخدخ كريم وسلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009، الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.
- 06- جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
- 07- جيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
- 08- حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، الطبعة الثانية، 2003.
- 09- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
- 10- حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار الكرمل، عمان، الطبعة الأولى 1993.
- 11- حسن مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 12- حسين درويش العشري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت 1997.

المراجع

- 13- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوصفي والكلاسيكي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- 14- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
- 15- رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989.
- 16- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، ب س ن.
- 17- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008.
- 18- سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 19- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الثانية، 2009.
- 20- سوزي عدلي ناشد، النفقات العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- 21- صالح صالح، النهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
- 22- صالح صالح، تأثير التنمية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس 2013.
- 23- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 24 - عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

المراجع

- 25- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ النشر.
- 26- عبد الرحمن الهيبي نوزاد، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المنهج، الأردن، 2005.
- 27- عبد الرزاق فارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام دراسة الظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1997.
- 28- عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، شباب الجامعة، القاهرة، 2009.
- 29- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- 30- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، مصر، ب. س. ن.
- 31- عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
- 32- علي الجدوع شرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي - الواقع - العوائق، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 33- علي زعدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2006.
- 34- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 35- فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- 36- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986 .

المراجع

- 37- مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى، 2004.
- 38- محمد الصغير بعلی، يسري أبو علاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
- 39- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.
- 40 - محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2008.
- 41- محمد عباس محرزى، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 42- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- 43- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "، دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007.
- 44- نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية الصناعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- 45- وليد الجيوسي، "أسس التنمية الاقتصادية"، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- 46- وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2010.

47-جمال لعمارة، مفهوم النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي - دراسة مقارنة - مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 3، 1998.

48-حمديّة زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، 1982.

49-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسة نظرية وتطبيقية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.

- المذكرات والأطروحات:

01- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

02- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2005.

03- محمد علاوي، فلة يجياوي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، 2007.

- المجلات والدوريات:

01- علي يوسفات، عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 11، 2012.

02- عثمان أنيسة وبوحسان لامية، دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1.

03- عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، جامعة سطيف 1، 11 و 12 مارس 2013.

04- مدوري عبد الرزاق، عرض وتقييم آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي "تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"، 11 و 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1.

05- دراسة اقتصادية بعنوان عائدات النفط للدول المستهلكة والدول المنتجة، الملتقى الـ 20 لأساسيات النفط والغاز، الكويت، 24 مارس 2009.

06- مجلة "Market News"، العدد 58، مؤسسة سوناطراك، الجزائر، جانفي 2009، ص: 01.

- المدخلات والمحاضرات:

01- شرفاوي حاج عبو، الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، 20 / 21 أفريل، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

02- عروب رتيبة وبوسبعين تسعدت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني "الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر"، جامعة مستغانم، 6 و 7 مارس 2012.

03- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني بعنوان "التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، ديسمبر 2013.

- القوانين والمراسيم والتقارير:

01- الجريدة الرسمية لمداولات المجلس الشعبي الوطني، السنة الرابعة رقم 169، 19 أكتوبر 2005. عرض وزير المالية لمشروع الأمر المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005.

المراجع

- 02- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، المطبعة الرسمية، 28 جوان 2000.
- 03- ملف "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مصالح رئاسة الحكومة الجزائرية.
- 04- بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006، الموقع الإلكتروني لرئاسة الجمهورية
- 05- تقرير "خطة عمل وبرامج الأشغال العمومية"، وزارة الأشغال العمومية، نوفمبر 2009.
- 06- ملف "البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014"، مصالح رئاسة الجمهورية
- 07- تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ملحق الجداول الإحصائية، الجدول رقم 03، مارس 2011.
- 08 - تقرير "موجز إعلامي عن الجزائر"، البنك الدولي، سبتمبر 2010.
- 09- تقرير ندوة التجديد الفلاحي والريفي بولاية بسكرة، 1 مارس 2009.
- 10- تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2015.
- ثانيا- باللغة الأجنبية:

- Dominik Salvador, eugléne diulio : Principes d'économie (cours et problèmes, séries-sxhaun) MG. Graw, Hill. Paris 1984, P96.

-Données statistique "Les comptes économiques de 2000 à 2014", N° 709", ONS, juillet 2015.

-La revue de SONATRACH, N 57, 2009.

-Note de présentation du projet d'ordonnance portant Loi de finances complémentaire, Ministre des Finances, 15/07/2008.

-Public Investment and Fiscal Policy, International Monetary Fund, March 12, 2004.

- Rapport N° 36270- DZ, volume 1 (texte principal), "République Algérienne à la recherche d'un investissement public de qualité", La Banque mondiale, 15 aout 2007.
- Rapport "La situation économique et financière à fin 2001", Ministère des Finances.
- Rapport 2007 « évolution économique et monétaire en Algérie », Banque d'Algérie, Juillet 2008.

- مواقع الأنترنت:

[-http://www.el-mouradia.dz//arabe/Communique sera/2006/Com-14106.htm](http://www.el-mouradia.dz//arabe/Communique sera/2006/Com-14106.htm)

[-http://www.el-mouradia.dz//arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm](http://www.el-mouradia.dz//arabe/infos/actualite/hautplateaux.htm).

